بنك البحرين الإسلامي

بنك البحرين الإسلامي

النشأة والتطور

قصة أول بنك إسلامي في البحرين

اعتنى به
د.حمد فاروق الشيخ
رئيس إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي
أمين سر هيئة الرقابة الشرعية



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1448 هـ - 2026

بنك البحرين الإسلامي

النشأة والتطور

قصة أول بنك إسلامي في البحرين

اعتنى به
د.حمد فاروق الشيخ
رئيس إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي
أمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الفهرس



الفهرس

المقدمة 7
خلفية تاريخية 11
تاريخ المصارف الإسلامية 15
قبل البداية 23
بداية الفكرة 24
تبلور الفكرة 26
الترويج للفكرة 29
الإجراءات الرسمية 32
قائمة المساهمين 33
عقد التأسيس والنظام الأساسي 38
دور البنوك الإسلامية الأخرى 40
مساندة علماء الدين 41
تصميم شعار البنك 42
حفل الافتتاح الرسمي 43
مجالس إدارة البنك 45
دور هيئة الرقابة الشرعية 49
فتح الأبواب للزبائن 61
منتجات البنك 62
زبائن البنك 66
موظفو البنك 68
التوظيف والتدريب 69
أداء البنك المالي وأهم الأحداث 76
الفترة من 1979 إلى 1989 76
الفترة من 1990 إلى 1999 81
الفترة من 2000 إلى 2009 83
الفترة من 2010 إلى 2019 95
الفترة من 2020 إلى 2025 102
الأداء المالي للبنك 99
الدور الاجتماعي للبنك 103
المؤسسات الخادمة للصناعة المالية
الإسلامية 107
مباني وفروع البنك 114
رؤساء مجالس إدارة البنك وهيئة الرقابة
الشرعية والرؤساء التنفيذيين 123
محطات تاريخية للبنوك والمؤسسات المالية
الإسلامية في مملكة البحرين 128
الخاتمة 135
المصادر والمراجع 137
القائمة الذهبية 139



مقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

راودتني منذ فترة طويلة فكرة إعداد كتاب يوثق تجربة إنشاء أول بنك إسلامي في مملكة البحرين وهو بنك البحرين الإسلامي، وذلك رغبة في حفظ وتوثيق هذه المرحلة المهمة من تاريخ نشأة الصناعة المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية على وجه التحديد، وآمل أن تكون جزءاً مهماً في إرشيف تاريخ مملكة البحرين.

ولعل هذا الأمر يعد من قبيل المجازفة نوعا ما لكونه يتطلب جهداً كبيرا في الجمع والتمحيص والبحث خصوصا وأن الفترة الزمنية لهذه المرحلة تصل إلى 45 عاماً دون وجود العدد الكافي من الوثائق والمستندات، لكن ما زاد من حماستي بعد التوكل على الله تعالى هو عملي في بنك البحرين الإسلامي منذ العام 2005 ومعاصرتي لعدة إدارات في البنك من جهة، وضرورة الحفاظ على تلك الحقبة التاريخية من جهة أخرى.

وقد سبقني في هذا الجهد السيد/ شيمس غالاشير Seumas Gallacher الذي أسما نفسه (فيصل) بعد اعتناقه للإسلام، حيث كلفه الرئيس التنفيذي الأسبق للبنك السيد حسان جرار بإعداد كتاب يوثق تاريخ البنك المختصر، وكان (فيصل) قد انتهى من إعداد مسودة الكتاب الذي قابل فيه بعض رواد العمل المصرفي في مملكة البحرين وبذل فيه جهداً مشكوراً، إلا أن الكتاب لم ير النور.

وقد أحببت أن أبدأ من حيث انتهى الأخ (فيصل)، حيث استعنت بما أعده وأضفت إليه العديد من التفاصيل والبيانات والإحصاءات والمقابلات بعد الحصول على حصيلة وفيرة من المعلومات المؤرشفة لدى جريدة أخبار الخليج منذ نشأة البنك في 1979 رغبة في توثيق أكبر قدر ممكن من المعلومات التاريخية، كما أجريت عدداً من المقابلات الجديدة والمكررة من باب التحقق من المعلومات المذكورة لكون هذا الكتاب سيكون شاهداً على حقبة مهمة لمملكة البحرين عموما والصناعة المالية الإسلامية وبنك البحرين الإسلامي خصوصاً، وقد أحببت أن أطعم الكتاب ببعض المعلومات والمحطات المهمة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي في مملكة البحرين ليكون كتاباً عاماً يؤرخ للتجربة المصرفية الإسلامية في مملكة البحرين.

الأهـــداف

يتمثل الهدف الرئيس في توثيق التجربة والتعرف على جهود الرواد الأوائل وما نتج عن هذا العمل من إيجابيات وما واجهه من تحديات خصوصاً في مرحلة التجربة والتأسيس قبل رحلة التحول من التجربة إلى الصناعة اعتباراً من أوائل العقد التاسع من القرن الماضي.
ومما يعزز من أهمية تجربة البنك هو تأسيسه من قبل أناس مخلصين (نحسبهم كذلك والله حسيبهم) بذلوا طاقتهم وجهدهم في سبيل إنشائه مع محدودية ميزانيته، ولعل تلك الجهود بعد توفيق وحفظ الله عز وجل هي التي أبقت البنك شامخاً ورائداً رغم مروره بأزمات متعددة.

الصعـوبـات

ومع وجود بعض الصعوبات التي تمثلت في فقدان بعض المعلومات المهمة عن البنك لقدمها وعدم توثيقها، إلا أن ما وجدته لدى زيارتي لقسم الإرشيف بجريدة أخبار الخليج من أخبار عن البنك منذ يوم التأسيس، والشهادات التي ساعفني بها عدد من رواد البنك كانت كفيلة بإعداد مادة تاريخية جذابة، وآمل أنني استطعت أن أُلمم ما تبقى منها وما استطعت جمعه من تفاصيل ومعلومات.

المنهجية

نقلت ما وجدته من أخبار ومعلومات تاريخية من مصادرها كما وردت دون تغيير من باب الأمانة العلمية للنقل، واجتهدت في ترتيب بعض المعلومات الإحصائية الأخرى حسب طاقتي وما توفر لي من بيانات ومعلومات.
ورغبة في إضفاء عنصر الجذب للكتاب أرفقنا العديد من الصور التاريخية وإرشيف الجرائد في الثمانينات والتسعينات، كما أضفنا تمهيداً للكتاب يحتوي على خلفية تاريخية حول الأعمال المصرفية، وتاريخاً مختصراً لنشأة ومراحل المصارف الإسلامية، ونبذة حول البنوك الإسلامية وفلسفتها.

في الختام

أطلب السماح والمعذرة لأي خطأ أو تقصير غير مقصود في الجمع والتوثيق أو نسيان الأسماء والشخصيات أو خلل أو نقص في بعض المعلومات المذكورة، فلا يخلوا أي جهد بشري من الخطأ، فإن أصبت فمن الله تعالى وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

الشكر

في الختام أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إصدار هذا الكتاب ومراجعته من رواد الصيرفة الإسلامية وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي وعلى وجه الخصوص فضيلة الشيخ د.عبد اللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية على تفضله بمراجعة الكتاب مراجعة تفصيلية، وللإدارة التنفيذية للبنك.
آملا من الله عز وجل أن يتقبل هذا الجهد، وأن يساهم الكتاب في الفائدة والنفع لجميع المهتمين بالصناعة المالية الإسلامية.





تمهيد



أولا:
خلفية تاريخية

يرجع تاريخ الأعمال المصرفية من إيداع النقود والتعامل بالقروض إلى زمن بعيد، وهي قديمة قدم التاريخ، وقد عرفت الشعوب القديمة على اختلاف طبائعها وعاداتها وأعرافها هذه التعاملات على بساطتها، ولا يمكن الجزم بمعرفة أول من تعامل أو عرف هذه التعاملات، وتشير بعض المصادر[1] إلى أن الناس كانوا يتعاملون بالمقايضة منذ 9 آلاف سنة قبل الميلاد، ومع ازدياد عدد السكان زاد حجم التبادل بين الناس فأصبح في كل قرية كوخ مشترك بمثابة (سوق مركزي) لتبادل البضائع، وبحسب الاكتشافات والآثار التي عثر عليها فإن التعاملات المصرفية بدأت منذ نحو 5000 ق.م، فمنها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

(1) انظر، تاريخ المال من المقايضة إلى الدفع عبر الهاتف، في موقع الجزيرة نت.

(2) انظر، مقدمة في النقود والبنوك لمحمد زكي شافعي، ص235، والخدمات المصرفية لعلاء الدين زعتري، ص40، وكيف شكلت الأموال تاريخ البشرية منذ بداية الحضارات، في موقع أرقام، وتاريخ المال في موسوعة ويكيبيديا، وتاريخ المال من المقايضة إلى الدفع عبر الهاتف، في موقع الجزيرة نت.



الرومـــان (1800 ق.ب)

انتشرت الأعمال المصرفية التي كانت سائدة عند الإغريق حتى عمت جميع أرجاء الدولة، ولعب الصرافون دورا مهما في المعاملات، وكان هناك نوع من القروض والودائع.

السومريـون (3000 ق.م)

حيث بوشرت الأعمال المصرفية في أشهر معابدهم، والذي يعرف (بالمعبد الأحمر).

البـابليون (2300 ق.م)

اكتشفت كتابات أثرية تدل على أنهم كانوا يمارسون بعض الأعمال المصرفية.

بلاد ما بين النهرين (5000-3000 ق.ب)

كان المزارعون يودعون حبوبهم في معبد، ويسجل إيداعهم على ألواح طينية مقابل تلقّ إيصالا على شكل رمز من الصلصال يوافق مقدار المودع، واعتمد (الشعير) أساساً لتحديد القيمة لتلك الرموز، ثم حل النحاس محله، ثم الفضة.





الصينيون (1100 ق.م)

انتقلت للصين استخدام الأدوات الحقيقية والأسلحة كوسيط للتبادل واستخدمت نماذج مقلدة صغيرة لذات الأدوات بقوالب برونزيه، ثم تحولوا إلى استخدام أدوات معدنية على شكل دوائر، وهي البداية الفعلية لاستخدام العملة المعدنية، كما استخدمت فيها "الكمبيالة".

مصر

انتقلت هذه الأعمال إلى مصر عن طريق (البطالمة) الذين حكموا مصر (323 ق.م).

الإغريق (431 ق.م)

سكو النقود الذهبية والفضية من خلال الاسكندر الأكبر، كما مورست أعمال الصرافة في معابدهم ومتاجرهم، وقبلت الودائع في المعابد والشركات الخاصة، ومنحت القروض وأجريت عمليات فحص العملة واستبدالها.

العرب

وصلت الأعمال المصرفية إليهم بعد انتشارها لدى الرومان، حيث كان عرب الجاهلية يقطنون على أطراف وحدود الدولة الرومانية وكان التبادل التجاري والثقافي والاقتصادي موجود بينهما خصوصا وأن الروم كانوا يحمون بعض الأماكن العربية.



لما جاء الإسلام إلى العرب أقر منها ما كان صالحا ومحققا للعدل بين الناس، وألغى ما كان مناقضا لذلك، وعدَّل ما يمكن تعديله، فلم يُلغ جميع التعاملات التي كانت سائدة ولم يبحها جميعها، لكنه وضع ضوابط شرعية لتعديل المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة. ومن بدايات ما مارسه المسلمون كان حفظ أموال المسلمين في بيت مال المسلمين.

وروي أن هند بنت عتبة رضي الله عنها استقرضت من بيت مال المسلمين في عهد الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه 4000 درهم تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها، فخرجت واتجرت وباعت، فلما أتت إلى المدينة المنورة شكت الوضيعة (أي الخسارة)، فقال لها عمر رضي الله عنه: لو كان مالي لتركته، ولكنه مال المسلمين[3].

كما ظهر ما يسمى (السفتجة): وهي كتاب أو صك يكتبه الشخص لنائبه أو مدينه في بلد آخر يطلب فيه أن يدفع مبلغا معينا من المال لحامل الكتاب، وقد عرفت أمثلة عديدة على وجود هذه الممارسات، فقد كان ابن عباس رضي الله عنهما يأخذ الورق (الفضة) بمكة المكرمة ويكتب بها إلى الكوفة لتدفع لصاحبها، وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يأخذ الدراهم من الفضة بمكة المكرمة ثم يكتب بها للشخص ليأخذها في العراق[4].

ولما زار سيف الدولة الحمداني بغداد، وكان متنكرا، دخل دارا لبني خاقان فقاموا بخدمته وإكرامه، ولما هم بالانصراف طلب الدواة (المحبرة والقلم) وكتب لهم رقعة وطواها ثم غادر، ولما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة إلى بعض الصيارفة في بغداد، ويطلب منهم أن يدفع لهم ألف دينار، وعندما عرضوا الرقعة على الصيرفي، أقر بها ودفع لهم الدنانير في الحال، فلما سألوا عن الرجل، قال: ذاك سيف الدولة بن حمدان[5].

كما شاع استخدام السفاتج للأغراض التجارية في البصرة، وصار لها قواعد وأصول معروفة من حيث طريقة الختم والشهود وأصبح وجود الصراف ليس عنه غنى في سوق البصرة في سنة (400هـ - 1010م) على وجه التقريب.

وانتشرت إبان الدولة العباسية عمليات احوالة والصكوك، وكانت تستخدم بين التجار والمسافرين، وتعتبر من أوائل أشكال الشيكات المعروفة اليوم، وكان بيت المال بمثابة مؤسسة مالية مركزية تدير أموال الدولة العامة وتمول الإنفاق العام.

كما ظهرت الصيرفة في الأندلس والمغرب العربي التي شهدتا نشاطا ماليا متقدما، وظهرت فيها وثائق مكتوبة للديون والمعاملات.

أما الأصول الأولى في التنظيم المصرفي فتعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي، عندما أحيا ازدهار التجارة والصناعة في إيطاليا نظام البنوك، ونشأ أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة (1157م) ثم توالى إنشاء البنوك في الدول الأوروبية، وانتقلت إلى الدول العربية والإسلامية.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 3 ، ص 62.
(4) المبسوط للسرخسي 14/37 ، والمغني لابن قدامة 4/ 354 .
(5) انظر، مقدمة في النقود والبنوك لمحمد زكي شافعي، ص235.



ثانياً:
تاريخ المصارف الإسلامية

لم تظهر الأشكال الحديثة للمصارف الإسلامية إلا بعد انتشار المصارف التجارية التقليدية، مما يعني أن تجربة البنوك الإسلامية بالصورة الحالية تعد تجربة حديثة قياسا بتجربة البنوك التجارية الأخرى. ويمكن تقسيم مراحل تطور البنوك الإسلامية كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التجربة الأولى

(1910-1970)

- في العام 1910، أنشأت (البوسنة والهرسك) التي كانت تحت الحكم النمساوي المجري، فكرة إنشاء مؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى تمكين المسلمين اقتصادياً وحمايتهم من استغلال البنوك التقليدية، فتأسس ما يعرف ب (صندوق التوفير الإسلامي) بدعم من علماء الدين والنخب الاقتصادية، وكان يقدم قروضاً بلا فائدة للمزارعين والتجار المسلمين، لكن هذا المشروع واجه تحديات من قبل السلطات النمساوية ومن الكنيسة الكاثوليكية، ورغم هذه التحديات، استمر الصندوق لعقود.
- في العام 1929، ظهرت محاولة من بعض العلماء والمصلحين في الجزائر لإنشاء مؤسسة مالية إسلامية تكون بديلا عن البنوك التقليديةة التي كانت تعمل تحت سلطة الاستعمار الفرنسي، وكان الدافع هو حماية أموال المسلمين من المعاملات الربوية المنتشرة في المصارف الفرنسية، وكذلك توفير تمويل للفلاحين والتجار المسلمين.
- في منتصف الخمسينات (حوالي 1956) أطلقت في باكستان تجربة صغيرة عبر البنوك التعاونية الريفية، حيث قامت التجربة على تقديم قروض زراعية بلا فائدة للمزارعين، ومُول المشروع من الدولة، وكان يجرى عبر عقود شبيهة بالمضاربة والمشاركة، لكن التجربة واجهت صعوبات بيروقواطية ونقداً من البنك المركزي، فتوقفت.
- في مدينة (ميت غمر) بصعيد مصر سنة 1963م، تأسس على يد الدكتور أحمد النجار[6] أول بنك ادخار محلي للعمل بأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية، حيث استلهم الفكرة من التجربة الألمانية أثناء إقامته في ألمانيا للدراسة، وأصدر المرسوم الجمهوري رقم 17 لسنة 1961م بإنشائه، حيث

(6) الدكتور أحمد عبد العزيز النجار (1932–2015) : ولد في مصر، حصل على بكالريوس في التجارة من جامعة القاهرة، وماجستير معهد العلوم السياسية من ذات الجامعة في 1954، والدكتوراة من جامعة كولونيا بألمانيا الغربية في 1959 في الاقتصاد.، أحد رواد الصيرفة الإسلامية، ساهم في تأسيس عدد من البنوك والشركات المالية الإسلامية، عمل نائبا لرئيس المعهد الدولي للادخار والاستثمار بألمانيا، ومستشارا لبنك ناصر الاجتماعي، وأستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة من 1975 إلى 1978).

أُنشئت وحدات مصرفية في كل قرية أو حي لتجميع مدخرات الناس تحت إشراف المؤسسة المصرفية العامة للادخار، ووُظفت في خدمة احتياجاتهم في منطقتهم، وبلغ عدد المودعين فيها 59000 مودع، ولكن هذه التجربة تعطلت وتوقفت نهائيا سنة 1967م.

- وفي الفترة نفسها أنشئ في ماليزيا صندوق تمويلي للحج في 1963م باسم (تابونج حاجي) بهدف مساعدة الناس على ادخار قسط منتظم يمكنهم من دفع تكاليف الحج، وتطور الصندوق إلى صندوق تمويلي في 1969م.
- كما أنشئ في السودان بنكٌ سمي (بنك بلا فوائد) في جامعة أم درمان تحديدا، حيث خرج أساتذة الاقتصاد الإسلامي في ذلك الوقت، وهم كل من: د.محمد عبد الله العربي، د. كامل الباقر، د.أحمد النجار سنة 1966م بهذا المشروع الذي تم تقديمه إلى البنك المركزي السوداني لدراسته وتنفيذه، ولكن حالت بعض الظروف دون تنفيذه.

المرحلة الثانية: مرحلة التجربة الثانية

(1972-1971)

أُصدر في 27/9/1971م في مصر تحديدا قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم 77 لسنة 1971 بإنشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الاجتماعي) ، ونص فيه على أن: (يكون للبنك الشخصية الاعتبارية، ويكون مقره القاهرة، ويتبع وزارة الخزانة)، ويقوم البنك على الأسس والمبادئ التالية

- إجراء تأمين لكل الذين لا تنطبق عليهم قوانين المعاشات (التقاعد).
- معاونة صغار الحرفيين الذين يواجهون مخاطر الشيخوخة وتتعرض حياتهم للمرض أو الخطر.
- تقديم العون للمواطنين عن طريق منحهم قروضا بغير فوائد على الإطلاق.
- لا يجوز التعامل مع الغير بنظام الفائدة (الربا) أخذا أوإعطاء.

وقد أنشئ هذا البنك ليقوم بالأعمال المصرفية كقبول الودائع وتنظيم استثمارها، ومنح القروض الحسنة لمن هم في حاجة إليها، ولهذا تبعته اللجان الخيرية من زكاة وصدقات تطوعية في جميع أنحاء القطر المصري، كما أنه كان يمنح قروضا ويأخذ عليها رسوما إدارية تأخذ على المجهود الذي يتم بذله للمعاملة ويقدر بـ (1٪) فقط.

كما أنشئ في سنة 1971 البنك الإسلامي للتنمية الدولية في جدة بالسعودية، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي، وفُتح باب المشاركة فيه لجميع الدول الإسلامية، فشاركت فيه كل من: السعودية، والإمارات، والكويت، ومصر، وباكستان، والجزائر، واندونيسيا، وقطر، وماليزيا، والسودان، وتركيا، وبنجلاديش، والمغرب، والأردن، وسوريا، ولبنان، وأفغانستان، وتشاد، والسنغال، ومالي، والكاميرون. وقد اعتمد الدينار الإسلامي كوحدة نقدية، وهو يعادل في ذلك الوقت 1.25 دولار وربع، وباشر البنك أعماله رسميا في 1975م.

ومن أهداف البنك الإسلامي للتنمية المساعدة على تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء، ومنح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء، وقبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى من الوسائل التي لا تتعارض مع التشريع الإسلامي، واستثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطرق المختلفة التي تمتاز بكثرة العائد وقلة التكاليف، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في التنمية بالدول الأعضاء.

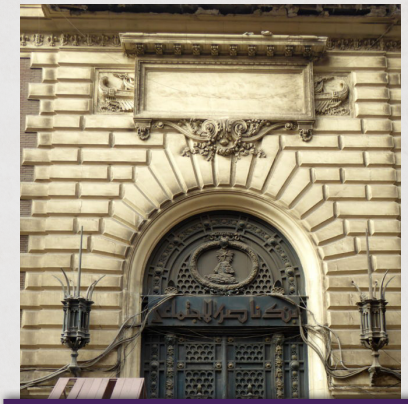

بنك ناصر الاجتماعي - مصر



بنك دبي الإسلامي - الإمارات

المرحلة الثالثة: مرحلة نشأة البنوك الإسلامية

(1979-1975)

استقرت في هذه المرحلة فكرة المصارف الإسلامية، واتضحت معالمها ، وأنشئ أول بنك رسمي وهو بنك دبي الإسلامي (1975م)، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري في القاهرة (1977م) وبنك فيصل الإسلامي في السودان، ثم بيت التمويل الكويتي (1977م)، وتبعه البنك الإسلامي الأردني في (1978م)، ثم بنك البحرين الإسلامي (1979م)، وبنك قطر الإسلامي (1982م).

المرحلة الرابعة: مرحلة نشأة المؤسسات الخادمة للمالية الإسلامية

(2002-1990)

أنشأت في هذه المرحلة المؤسسات الخادمة للبنوك الإسلامية، وكانت للبحرين فضل السبق في احتضان أغلب تلك المؤسسات كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) في 1991م، ثم المجلس العام للبنوك الإسلامية في2001م، ومركز إدارة السيولة في 2002، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM في العام 2002، كما أنشئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية في 2002 في ماليزيا، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التي احتضنتها البحرين كذلك في العام 2005م، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم عام 2005م في الإمارات العربية المتحدة، وصندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي في العام 2006م، وغيرها من المؤسسات.

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions
CIBAFI
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

المرحلة الخامسة: مرحلة انتشار البنوك الإسلامية

(ابتداءً من 2003)

انتشرت البنوك الإسلامية بشكل سريع وبدأت الدول في كل مكان تمنح التراخيص لها وتسهل التعامل من خلالها، ووصلت في العام 2021م إلى 565 مصرفا عاملا في الوطن العربي بحجم موجودات 3.9 ترليون دولار.

المرحلة السادسة: مرحلة البنوك الإسلامية الرقمية

(من 2021 إلى الوقت الحالي)

أنشئت منذ العام 2021 عدد من البنوك الإسلامية الرقمية، كبنك (نومو بنك) التابع لبنك بوبيان، وبنك (تم) التابع لبيت التمويل الكويتي في 2023، وبنك (إلى) في البحرين الذي أضاف خدمة المالية الإسلامية (حساب البراق) بعد ذلك في العام 2023 وغيرها.



ثالثًا:
ماهية البنوك الإسلامية وفلسفتها

البنك الإسلامي هو بنك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات التمويل والخدمات المصرفية والاستثمار ويخضع كمؤسسة مالية لإشراف ورقابة البنك المركزي. علاوة على ذلك يلتزم البنك الإسلامي بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والمنتجات التي يوفرها لعملائه، سواء كانت هذه المنتجات ودائع استثمار أو صكوك استثمار إسلامية أو حسابات توفير.

ويلبي البنك الإسلامي مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالزبائن عبر توفير العديد من الخيارات مثل: المرابحة والمشاركة والإجارة، فضلاً عن توفر خيارات إسلامية لخطاب الضمان وخطاب الاعتماد والبطاقات المغطاه.

وللبنك الإسلامي أجهزة للرقابة الشرعية تتضمن هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من فقهاء الشريعة ذوي الإلمام المصرفي والقانوني والاقتصادي، حيث يصدرون الفتاوى والقرارات الشرعية لجميع المعاملات المصرفية القائمة والجديدة، كما تشرف تلك الهيئة على أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية، ويحتوي جهاز الرقابة الشرعية على قسم للالتزام الشرعي يتمثل في الرقابة السابقة والمصاحبة على أعمال البنك، وقسم آخر للتدقيق الشرعي على أعمال البنك بعد تنفيذ العمليات، وقد يطلب من البنك الحصول على رأي مستقل من مدقق شرعي خارجي.
أما فلسفتها فتتمثل في عدة أمور، منها:

1

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وعملياتها، ومن أبرز مظاهر هذا تحريم الربا، فالبنوك الإسلامية تستبعد أهم ما تعول عليه البنوك التقليدية، وهو عنصر الفائدة على الاقراض والاقتراض.
وتختلف وظائف البنك الإسلامي في جوهر معاملاته اختلافاً جذرياً عن البنوك التقليدية، وذلك بعدم الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله تعالى في العبادة فيجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات.

2

اعتبار النقود وسيلة للتبادل ومخزناً للقيم وأداة للوفاء، فهي ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية.

3

الربح من خلال المشاركة في المخاطر، فللبنوك الإسلامية منتجات تظهر فيها المشاركة في المخاطر مثل المضاربة، والمرابحة والمشاركة وغيرها.

4

نمو الثروات عن طريق تبادلها وتداولها.

5

اختلاف علاقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، حيث تنتهج البنوك الإسلامية مبدأ المضاربة والمشاركة في الربح.

6

ملكية الإنسان موجهة لعمارة الأرض ومنه الإفساد فيها، فالإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها.



قصة النشأة

قبـــــل البـــدايـــة

سيدرك المتابع لمسيرة بنك البحرين الإسلامي بعد خمس وأربعين عاماً منذ تأسيسه في عام 1979م مؤسسة مصرفية تعمل بأحكام الشريعة الإسلامية حَجْم ومستوى التطور والتغيير الذي أحدثه هذا البنك في قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين في شتى المجالات والأصعدة، فلم يكن هذا البنك رائداً في نشأته فحسب، بل كان مثالاً وقدوة يحتذى به، وكانت الريادة سمة بارزة فيه طوال تلك المدة.

وقد كان القطاع المالي الإسلامي يمثل في فترة سبعينيات القرن الماضي مجرد قطرة صغيرة في محيط الاقتصاد العالمي، وعُدَّ البنكُ وقتها البنكَ الأول في البحرين، والبنك الإسلامي التجاري الثالث على مستوى الخليج العربي، والسادس على مستوى العالم، لذا كان عليه أن يجتهد ويطور نفسه ويبتكر المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في ظل شح المصادر وندرة التطبيقات وقلة المتخصصين، وفي ظل تلاطم أمواج الأزمات الاقتصادية تلو الأخرى بدأً من الركود الاقتصادي في بداية الثمانينات مروراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وأخيرا جائحة كورونا (2019-2021)، عطفاً على المشاكل السياسية كالحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، وأزمة احتلال الكويت (1990-1991) وغيرها.

واستمر نمو القطاع المصرفي الإسلامي إلى أن تجاوز نظيره التقليدي في مملكة البحرين، حيث وصلت نسبة أصول الصيرفة الاسلامية في قطاع الأفراد نحو 54٪، وبلغت نسبة 58٪ للمؤسسات.

أما بالنسبة للخدمات المالية التقليدية فقد حظيت بحضور قوي في البحرين بسبب موقعها المحوري في منطقة الخليج العربي من جهة، والدعم الكبير الذي توليه حكومة المملكة تجاه القطاع المصرفي من جهة أخرى، وعليه اختارت العديد من المؤسسات المالية، سواء أكانت محلية أو إقليمية أو عالمية مملكة البحرين لتكون نقطة انطلاق الأعمال التجارية، إلا أن الكثير من سكان دول المنطقة كانوا يتطلعون إلى التعامل مع مؤسسات مصرفية تحتكم لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد ساهم عدد كبير من الشخصيات في نشأة بنك البحرين الإسلامي بعد سلسلة مشاورات ولقاءات حتى رأى البنك النور، بالرغم من حملات التشكيك التي تعرض لها البنك.
فتعالوا معنا نتعرف على قصة نشأة البنك ومراحل تطوره.

بداية الفكرة

توالى تأسيس البنوك الإسلامية في الدول العربية منذ نشأة بنك دبي الإسلامي في 1975م، وبدأت الأخبار تنتشر حول مفاهيم المصرفية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وظهور ونشأة البنوك الإسلامية التي رأت النور بعد أن كانت ضربا أشبه بالمستحيل وأمراً غير اعتيادي ومخالفا للواقع والنظريات الاقتصادية السائدة كلها، إذ لا يعقل أن يعمل البنك في مجال التمويل والإقراض دون حساب الفوائد! لهذا توقع العديد من المحللين فشل تلك البنوك لكونها قائمة على قاعدة تخالف الواقع الاقتصادي الرأسمالي.

وعلى الرغم من وفرة البنوك التقليدية ذلك الوقت في مملكة البحرين فقد رفض العديد من الناس التعامل معها لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل إن العديد منهم كان يحتفظ بأمواله في بيته في أول ظهور البنوك التقليدية بدلا من حفظها في تلك البنوك ورعاً وخوفاً من الربا، بينما تعامل البعض معها إما جهلاً أو اضطراراً لعدم وجود البديل مع تجنب تملك الفوائد الربوية.

وعندما نشأت البنوك الإسلامية في عدد من الدول العربية كان الأستاذ عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي (بو زياد)[7] أحد القلائل المتخصصين في مجال المال والتأمين الذين استهوتهم فكرة إنشاء وتأسيس بنك إسلامي في البحرين.



السيد عبد اللطيف
جناحي- بو زياد

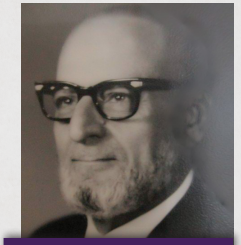

الدكتور عيسى عبده
(رحمه الله)



الدكتور زكريا بري
(رحمه الله)

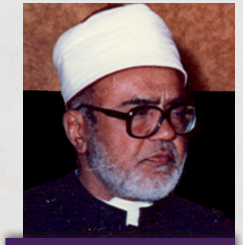

العلامة
محمد طيب النجار
(رحمه الله)

(7) ولد السيد عبد اللطيف جناحي (بو زياد) في 31 ديسمبر 1939، وترعرع في مدينة الحد، ودرس فيها المرحلة الابتدائية، ثم انتقل إلى مدرسة المنامة الثانوية الكائنة في القضيبية، وأكمل التوجيهي بالفرع العلمي وحصلت على معدل مرتفع جدا، ثم عمل مباشرة في مهنة التدريس لمدة 8 سنوات، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية بحثا عن الرزق في العام 1967، حيث عمل في شركة تأمين إنجليزية، ثم عاد للبحرين بعد أن تلقى عرضًا من شركة عبدالرحمن الزياني وأولاده للعمل مديرا لقسم التأمين لمدة 8 سنوات، ثم ساهم في إنشاء بنك البحرين الإسلامي وشغل منصب المدير العام والعضو المنتدب له منذ التأسيس ولغاية العام 2002م، وأصدرت له 5 كتب و41 بحثا في مجال الاقتصاد الإسلامي، ساهم في تأسيس العديد من الشركات الاستثمارية وشركات التأمين الإسلامية، ومنها: شركة البحرين للتأمين في 1969، وشركة البحرين الإسلامية للتأمين (التكافل الإسلامية) وترأس مجلس إدارتها، وشركة الراجحي الإسلامية للتأمين التعاوني، والشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في 1985، وشركة الخليج للتمويل والاستثمار في 1983، كما شارك في تأسيس وإدارة عدد من الشركات خارج البحرين، منها عضويته في مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي من 1994-1992، وبنك بنجلاديش الإسلامي 1986-1982.

ويروي (بو زياد) قصة فكرة إنشاء بنك إسلامي في البحرين بأنها تبلورت في مدينة (لندن) في العام 1974 تحديداً حينما ابتعث من جهة عمله آنذاك لدراسة التأمين في معهد (جارتر) للتأمين، "إذ إنه في يوم من الأيام أثناء تجولي في حديقة «هايد بارك» لاقيت رجلاً سودانياً طالباً في الدراسات عليا، وحدثني كيف أنه كان شيوعيا ثم رجع عن هذا الفكر، وأنه الآن يعد رسالته عن الاقتصاد الإسلامي".

وقد لاقى هذا الموضوع صدىً لدى السيد عبد اللطيف جناحي، وأراد معرفة المزيد عنه، واستمر شغفه بهذا الموضوع بعد عودته للبحرين، فخاض رحلةً في القراءة والاطلاع والبحث عن هذا العلم إلى أن جاء العام 1978 حين ورده اتصال من أحد زملائه كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة إحدى شركات إعادة التأمين بمصر، فاستغل الأستاذ عبد اللطيف هذا الاتصال للسؤال عن تجربة الصيرفة الإسلامية هناك، فما كان إلا أن اتفقا على زيارة (بو زياد) إلى مصر بهدف الاطلاع على التجربة عن قرب، حيث زار القاهرة للتعرف على مصرفي ناصر الاجتماعي وفيصل الإسلامي.

إلا أن تلك الزيارتين لم تشبع نهم الأستاذ جناحي، حيث أراد التواصل مع أحد المتخصصين في مجال الاقتصاد الإسلامي ممن ساهم في تأسيس تلك البنوك، وقد كانت الشخصيات المتخصصة في هذا الجانب يندر وجودها، ومن أبرزهم رجل يدعى الدكتور عيسى عبده[8]، وبالفعل توجه السيد جناحي للقاء الدكتور عبده، وقد جرى اللقاء بينهما في مكتب المدير العام لشركة التأمين المصرية، حيث خاضا حواراً مطولاً حول موضوع الاقتصاد الإسلامي وعمل البنوك الإسلامية، ولم يكتف السيد جناحي بذلك، بل طلب من الدكتور عيسى إرشاده إلى كتب ومراجع تتناول هذه المواضيع ليتفاجأ في اليوم التالي بزائر يطلبه في لوبي الفندق، فإذا هو الدكتور عيسى عبده ومعه ٧٠ كتاباً متعلقا بالاقتصاد الإسلامي يهديها للأستاذ جناحي، وفي أثناء عودته بهذه الكتب إلى البحرين، لم تسمح له السلطات في بادئ الأمر باصطحابها نظراً لكميتها الكبيرة حتى تأكدت من محتواها.

ويكمل (بو زياد) رحلته في مصر بقوله "والتقيت هناك مع العديد من الأساتذة والمفكرين والعالمين في الاقتصاد الإسلامي، وناقشت واستفسرت وبحثت وسألت، ومن ضمن من التقيتهم بخلاف الدكتور عيسى عبده، الدكتور زكريا البري[9]، وزير الأوقاف والأستاذ الجامعي، والدكتور محمد طيب النجار[10] الذي ترأس جامعة الأزهر بعد ذلك، وغيرهم الكثير".

وبعد انتهاء رحلته الميمونة في مصر، توجه جناحي إلى الأردن، حيث يقول "والتقيت بعض المنظرين والعالمين بالاقتصاد الإسلامي منهم الدكتور عبدالحميد السائح[11] مفتي الأردن وقتها، والدكتور سامي حمود[12]، كما سافرت إلى لبنان وسوريا والتقيت هناك بعدد من العلماء والمفكرين. إضافة إلى كل ذلك قرأت عن المذاهب الإسلامية، وكانت محصلة كل ذلك هو تأسيس بنك البحرين الإسلامي".

وامتدت زيارة (بو زياد) الاستطلاعية إلى السودان، حيث اطلع على تجربة مصرف فيصل الإسلامي هناك، ثم عاد للخليج ليشهد انطلاقة بنك دبي الإسلامي ليشهد مراحله الأولى ويتعرف على مؤسس البنك السيد سعيد لوتاه[13] ويستمع إلى آرائه وأفكاره، ثم اختتم تطوافه بزيارة بيت التمويل الكويتي والقائمين عليه.

---

(8) الدكتور عيسى عبده إبراهيم عبد الملك (1901م – 1980م)، ولد لعائلة مسيحية ونشأ على تلك الديانة ثم اعتنق الإسلام، يعد رائد الاقتصاد الإسلامي، عمل أستاذا للاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وأستاذا للحضارة الإسلامية بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية، وأستاذا لإدارة الأعمال بكليات الاقتصاد والتجارة بجامعة عين شمس وبالجامعة الليبية، وأستاذا منتدبا بكليات الهندسة بجامعة القاهرة والإسكندرية، وأستاذا منتدبا بالمعهد العالى لشئون القطن وبالمعهد العالي للدراسات الإسلامية، ومحاسبا قانونيا، ينسب له الفضل – بعد الله تعالى – في نشأة وقيام وانتشار الصيرفة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي من طريق المحاضرات التي كان يلقيها، والأحاديث الإذاعية والتلفازية التي كان يقدمها في الكويت ودول الخليج، وله بحوث ومقالات وكتب ودراسات ومحاضرات وندوات توفي في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 9 يناير 1980م، ونقل جثمانه إلى المدينة المنورة ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى، من أهم كتبه (بنوك بلا فوائد- لماذا حرم الله الربا-الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب-مشروع قيام بنك إسلامي-العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة).

(9) الدكتور زكريا بري (1991–1921): ولد في البحيرة بمصر، درس في جامعة الأزهر، ونال الشهادة العالية من كلية الشريعة فيها، كما نال الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعي، والإجازة في اللغة العربية، عمل مدرسا في الجامع الأزهر وانتدب أمينا للفتوى في مجمع البحوث الإسلامية عند إنشائه، أصبح في ما بعد أستاذ الشريعة في جامعة القاهرة وجامعة الكويت وجامعة قطر، تولى منصب وزارة الأوقاف في عهد الرئيس أنور السادات، كما شغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية في الهيئة العليا والفتوى للرقابة الشرعية للاتحاد الدولي للبنوك الشرعية.

(10) العلامة محمد طيب النجار (1991–1916): درس في الأزهر في كلية أصول الدين، ونال درجة الأستاذية في 1946 في التاريخ الإسلامي، وتولى التدريس في الأزهر، وجامعة بغداد، والإمام محمد بن سعود بالسعودية، عين وكيلا للأزهر وعضو بمجمع البحوث الإسلامية، ثم رئيسا لجامعة الأزهر، وعضو مجمع اللغة العربية، له العديد من المؤلفات والبحوث، ونال العديد من الجوائز.

تبلـــور الفكـــرة

في أعقاب ذلك، وبعد نشأة البنك تلو الآخر والتعرف على تجاربهم، تشكلت في ذهن السيد عبد اللطيف جناحي فكرة إنشاء بنك إسلامي في البحرين، ويبتعد شيئا فشيئا عن تخصصه السابق وهو التأمين الإسلامي ليبدأ رحلة جديدة في تخصص واعد، وقد تلا ذلك نقاشات مع العديد من الشخصيات البارزة، ولعل أول شخصية ناقش معها الفكرة كان الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة [14] الذي كان وكيلا لوزارة العدل والشؤون الإسلامية آنذاك، وهو أحد الأشخاص المتشوقين لمعرفة المزيد من الأخبار عن تلك البنوك، خصوصا في ظل نشأتها في الدول المجاورة وعدم رغبته في أن تتأخر البحرين عن اللحاق بالركب والتي عرف عنها الريادة والسبق والابتكار، لذا ناقش مع صديقه المقرب السيد عبد اللطيف جناحي الذي كان يشغل حينها منصب المدير العام لشركة البحرين للتأمين هذا الموضوع معه عده مرات، وأصبح لدى الرجلين اهتماماً كبيراً بالموضوع وباتا يؤمنان بإمكانية افتتاح مصرف إسلامي في البحرين.

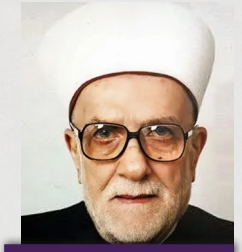

الدكتور عبد الحميد السائح
(رحمه الله)

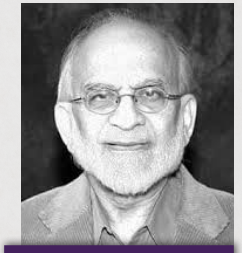

الدكتور سامي حسن حمود
(رحمه الله)



الوجيه سعيد بن أحمد لوتاه
(رحمه الله)



الشيخ عبد الرحمن بن محمد
آل خليفة



الشيخ عبدالله بن خالد
آل خليفة
(رحمه الله)

(11) الدكتور عبد الحميد السائح (1907–2001): نشأ في نابلس وتلقى تعليمه فيها، ثم سافر للقاهرة وحصل على الشهادة العالمية من الأزهر الشريف، ليعود إلى بلده فلسطين ليعمل مدرسا للغة العربية والدين، ثم تولى القضاء الشرعي في نابلس، ثم رئيسا لمحكمة الاستئناف الشرعية، ثم غادر إلى الأردن ليعمل فيها رئيسا لمحكمة الاستئناف الشرعية، وشغل منصب وزير الأوقاف والمقدسات الإسلامية مرتين.

(12) الدكتور سامي حسن حمود، مؤسس البنك الإسلامي الأردني في 1978، وينسب إليه الفضل في إعداد وصياغة عقد المرابحة للآمر باشراء في رسالته للدكتوراة.

(13) سَعيد بن أحمد بن ناصر بن عُبيد آل لوتاه (1923–2020) رجل أعمال إماراتي، عمل في مجالات الاقتصاد والتجارة، والمقاولات، والتربية والتعليم، وهو مؤسس أول بنك إسلامي في العالم (بنك دبي الإسلامي)، وأول جمعية تعاونية استهلاكية في دولة الإمارات ودول الخليج، وساهم في تأسيس بنك البحرين الإسلامي وقدم دعمه الكبير له.

(14) الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة: ولد في 1942، تخرج من جامعة القاهرة بمصر، شغل منصب وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين، وترأس مجلة الهداية، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس الحج، كما عُين قاضيا في العام 1966، ثم رئيس لمحكمة التمييز، وهي المحكمة العليا في مملكة البحرين، ثم عين مستشاراً لجلالة الملك للشؤون القانونية. قدم معالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة مساهمات جليلة للنظام القضائي في البحرين. كما كرس معظم حياته المهنية والشخصية لتعزيز المبادئ الإسلامية في المملكة والحفاظ عليها . ويشغل معاليه في الوقت الحالي منصب رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

بعد ذلك طرح الشيخ عبد الرحمن الفكرة على الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة[15] رحمه الله تعالى الذي كان وزيراً للعدل وقتها، وقد سر كثيراً بالفكرة ورحب بها، وكان له (رحمه الله تعالى) دور كبير في عملية إقناع المسؤولين بفكرة البنك.

عكف الأستاذ عبد اللطيف بعد ذلك على وضع النظام الأساسي للبنك، وعرض مسودته على الشيخ عبد الرحمن بن محمد الذي كان له دور كبير في مراجعته وتنقيحه بوصفه حجة في القانون، بالإضافة إلى دور لجنة الرقابة الشرعية التي راجعت ونقحت النظام من الناحية الشرعية وعقدت عدة جلسات لمناقشتها، ثم رفع التصور إلى الشيخ عبد الله بن خالد الذي وافق بدوره على طلب تسجيل البنك.



مؤسسة نقد البحرين – 1982 م

رفض الفكرة من قبل مؤسسة النقد[16] (مصرف البحرين المركزي)

أُرسل التصور إلى مؤسسة نقد البحرين لدراسته والحصول على الترخيص النهائي، وبعد عدة أسابيع استدعى الشيخ عبد الله بن خالد السيد جناحي إلى مكتبه ليبلغه برفض مؤسسة النقد طلب الترخيص لعدم ملاءمة الفكرة للواقع الاقتصادي وصعوبة تنفيذها واحتمال فشلها الكبير، إضافة إلى أن قوانين وأنظمة المؤسسة لا تتناسب مع هذا الأنموذج من البنوك لكونها ستدخل في المتاجرة والبيع والشراء والاستثمار عن طريق المضاربة والمشاركة وغيرها. وبعد التشاور اتفقا على أن الطريقة المثلى لنيل الموافقة على تأسيس البنك هي بموجب مرسوم أميري يصدر من أمير البلاد.

---

(15) الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة (1922/ 2018)، يعد من أبرز المساهمين في بناء الدولة الحديثة لمملكة البحرين، فضلاً عن كونه من الشخصيات العلمية والأدبية والثقافية البارزة، فهو المتحدث والشاعر والأديب والمؤرخ والموثق والكاتب، وقد عرف ببلاغته وحسن خطابه، بدأ مسيرة حياته العملية ملتحقًا بالقضاء فعين في عام 1951م قاضيًا بمحاكم البحرين واستمر في مزاولة عمله قاضيًا حتى نهاية عام 1956م، ثم عيّن قاضياً في العام 1957م بمحكمة الاستئناف العليا حتى عام 1962م، أسس سموه أول مكتبة عامة في البحرين سنة 1954، وعهد إليه في العام 1962 تأسيس بلدية الرفاع، ثم تولى رئاسة البلدية الناشئة حتى العام 1967، لينتقل بعدها الى رئاسة بلدية المنامة ومعها رئاسة أول مجلس للتخطيط والتنسيق الذي أنشئ عام 1969، أسندت إليه في العام 1978 مهمة تأسيس ورئاسة مركز الوثائق التاريخية الذي ضم أكثر من 70 ألف وثيقة تاريخية عن البحرين، وقد بذل جهودًا مضنية من أجل تأسيس مكتبة بمركز الوثائق التاريخية وأصبح المركز اليوم جزءًا من مركز عيسى الثقافي. وعند إعلان البحرين دولة مستقلة وتشكيل مجلس الوزراء عام 1971م التحق الشيخ عبدالله بالحكومة البحرينية الأولى إذ شغل منصب وزير الزراعة والبلديات إلى العام 1975، ثم عين وزيراً للعدل والشئون الإسلامية في الحكومة البحرينية الثانية، والتي حمل فيها أيضاً حقيبة وزارة التجارة والزراعة بالوكالة، وشغل سموه منصب وزير العدل والشئون الإسلامية في حكومتين تاليتين، ووزيراً للشئون الإسلامية ونائباً لرئيس مجلس الوزراء.ترأس سموه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي يعتبر الواجهة الرئيسة للمؤسسات البحرينية الإسلامية الرسمية في الفترة من 1997 إلى 2018 ،كما تسلم رئاسة لجنة إعداد وصياغة الميثاق الوطني ثم رئاسة لجنة إعداد وصياغة الدستور في العام 2002.

(16) أنشئ في مملكة البحرين مجلس النقد بموجب مرسوم رقم 6 عام 1964 ، وبعد ذلك أصدر مرسوم بقانون رقم 23 لعام 1973 بإنشاء مؤسسة نقد البحرين بناءا على توصية صندوق النقد الدولي، ثم نشأ مصرف البحرين المركزي كجهاز رقابي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب القانون رقم (64) لسنة 2006 .

لقاء سمو أمير البلاد

وبوساطة من الشيخ عبد الله (رحمه الله)، توجه مع الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة، والسيد عبد اللطيف جناحي، والدكتور عبد الرحمن سالم العتيقي[17] من دولة الكويت لزيارة الأمير الراحل سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد رحمه الله تعالى، وسمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رحمه الله تعالى، وناقشوا الفكرة ومدى الجدوى الاقتصادي لها خصوصا بعد تجربة البنوك الإسلامية في الدول الأخرى ونجاحها، وأكدوا توقعاتهم بنجاح الفكرة في البحرين لتشابه ظروفها مع دول الكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث تجمع شعوبها رسوخ الدين وحب الإسلام، وحينما علم سمو الأمير الراحل برفض الفكرة من مؤسسة النقد بحجة عدم توافقها مع القوانين البحرينية رأى سموه أن تصدر الموافقة بشكل استثنائي بمرسوم أميري من قبله، وهذا يدل على بعد نظر الشيخ عيسى رحمه الله تعالى، إذ كان هذا الحل هو الأنفع والأنجع للبنك، كيف لا وهو من أوائل من وقع على اتفاقية دعم المصارف الإسلامية التي أوصى بها الملك فيصل رحمه الله تعالى بإصدارها في المؤتمر الإسلامي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة عام 1972م والتي انبثق منها تأسيس البنك الإسلامي للتنمية.



الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (رحمه الله)



الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة (رحمه الله)



الدكتور عبد الرحمن سالم العتيقي (رحمه الله)

(17) الدكتور عبد الرحمن سالم العتيقي: (2020–1928)، سياسي ودبلوماسي ومستشار وزير المالية والنفط، شغل منصب وزير المالية والنفط، وأول سفير للكويت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، أحد رواد نهضة الكويت الحديثة وساهم في تأسيس صندوق الأجيال القادمة وهيئة الاستثمار الكويتية، ساهم في تأسيس بيت التمويل الكويتي، وجمعية الإرشاد الإسلامي التي سميت بجمعية الإصلاح الاجتماعي لاحقا.

الترويـــج للفكـــــرة

وكانت الخطوة التالية أكثر تعقيداً، حيث فطن (بو زياد) لأهمية إقناع الجمهور لهذه الفكرة الجديدة، فبدأ سلسلة من المحاضرات التوعوية في الأندية والمجالس والمدارس والكليات الجامعية بالإضافة للمساجد والجوامع، مع التركيز على المعلمين والمعلمات الذين سينقلون بدورهم هذه الفكرة للطلبة والأجيال القادمة، ويذكر عن نفسه بأنه نظم وحاضر نحو 36 محاضرة لجميع فئات المجتمع.

كما وُجهت دعوة للدكتور عيسى عبده (وكان وقتها يعمل محاضراً بجامعة الإمام محمد بن سعود في المملكة العربية السعودية ومدرساً أيضاً في العاصمة المصرية القاهرة) لزيارة البحرين للترويج لفكرة المصارف الإسلامية وبيان خطورة الربا على المجتمعات الإسلامية بالإضافة إلى مناقشة آلية إنشاء مصرف إسلامي، وقد طُلب منه تقديم تصور كامل حول ذلك، وبالفعل زار الدكتور عبده البحرين وهو يحمل مقترحاً متكاملاً حول كيفية بناء مصرف إسلامي، وقد طاف الدكتور عبده مجالس وجوامع مملكة البحرين وعدد من الجمعيات والمجالس لإلقاء المحاضرات التوعوية حول الاقتصاد الإسلامي والتحذير من

خطورة الربا، وأهمية التعاملات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد كان لتلك المحاضرات الدور الكبير والأثر العظيم في تغيير بعض المفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي، حيث كان البعض من رجال الأعمال يظن أن التجارة والاقتصاد لا يقومان إلا بالبنوك، وأن البنوك لا يمكن أن تقوم بدون الربا، وأن هذا نظام عالمي لابد من التعامل معه بحكم الضرورة، غير أن الله تعالى أبطل هذه المقولة، ودحض هذه الفرية بتوفيقه في قيام البنوك الإسلامية "اللاربوية".

ويذكر فضيلة د.عبد اللطيف آل محمود عضو لجنة الرقابة الشرعية منذ التأسيس بأنه كان حريصاً على حضور جميع محاضرات الدكتور عيسى عبده واستفاد منها كثيرا في فهم واستيعاب فكرة البنك الإسلامي، حيث وجهت له الدعوة من قبل السيد عبد اللطيف جناحي لحضور تلك المحاضرات التي كانت ابتداءً من العام 1977.


رأى للمناقشة

بنك البحرين الإسلامي

وسياسة القرضية

جريدة أخبار الخليج "بنك البحرين الإسلامي وسياسة القرضية"

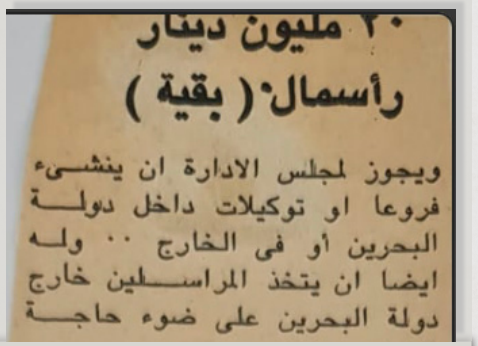
٢٠ مليون دينار

رأسمال (بقية)

ويجوز لمجلس الادارة ان ينشىء فروعا او توكيلات داخل دولة البحرين أو فى الخارج .. وله ايضا ان يتخذ المراسلين خارج دولة البحرين على ضوء حاجة

جريدة أخبار الخليج – "20 مليون دينار رأسمال"

التشـــــاور
مـــع رجـــال الأعمـــال والأعيـــان

بعد الدعم الكبير الذي لاقاه جناحي من الشيخ عبد الله والشيخ عبد الرحمن، اتفق الثلاثة على أهمية كسب أكبر عدد ممكن من التجار والوجهاء والأعيان لتشكيل رأي عام يؤمن ويؤيد الفكرة، فبدأت حملة حشد وإقناع لهم، حيث كانت الطموحات الحصول على عشرين مؤسِساً على الأقل للبنك الجديد، إلا أن الأستاذ جناحي تمكن باجتهاده من إقناع ستين شخصاً.

وقد فطن الشيخ عبد الله بن خالد إلى ضرورة عقد اجتماع مع التجار لطمأنتهم من جهة والحصول على دعمهم من جهة أخرى، ولذلك وجه في 8 إبريل 1978 دعوةً إلى 82 من كبرى العائلات والشركات في البلاد لحضور لقاء تعريفي بالبنك الجديد المزمع إنشاؤه، إذ كان تأييد الحاضرين لهذا المشروع أمراً في غاية الأهمية، وقد عقد اللقاء بتاريخ 9 إبريل من العام نفسه بقاعة الاجتماعات في مبنى الهيئة البلدية المركزية المؤقتة، وحضر الاجتماع سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية وقتها، والدكتور ضياء الدين صالح مستشار الهيئة البلدية المركزية، وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين وعدد من رجال الدين.

وحضر اللقاء كذلك الدكتور عيسى عبده الذي رد على استفسارات الحاضرين حول أسلوب عمل البنك، حيث إن عدداً من الحاضرين لم يشعروا بالارتياح خشية أن ينافس هذا المصرف الإسلامي المصارف التجارية الأخرى، إلا أن الشيخ عبد الرحمن طمأنهم بأن هذا المصرف لن يمنع أياً من المصارف التقليدية من ممارسة عملها الطبيعي، وأن الهدف من إنشاء هذا المصرف هو منح الناس فرصة التعامل مع الخدمات المصرفية الإسلامية إذا أرادوا ذلك دون التأثير على عمل أي من المؤسسات الأخرى، خصوصاً في ظل وجود شريحة كبيرة من المواطنين الذين لم يسبق لهم التعامل المصرفي إطلاقاً إما بحجة عدم توافق


٢٠ مليون دينار رأس
الإسلامي
٨٢ من رجال المال والاقتصاد والبنوك والأعيان
تشكيل لجنة للمتابعة من ٨ أعضاء تبدأ اجتماعا
البنك وأصبحوا مؤسسين له
الأسبوع القادم لاتخاذ إجراءات الإنشاء

جريدة أخبار الخليج - "20 مليون دينار رأس بنك الإسلامي"

النظام مع أحكام الشريعة الإسلامية أو خوفاً من ضياع أموالهم، لهذا كان بنك البحرين الإسلامي يهدف إلى توفير بديل ملائم لهذه الشريحة من الناس.

في النهاية أعجب الحاضرون بالفكرة وعبروا عن رغبتهم بالمشاركة في هذا المشروع، ووقعوا جميعهم في الاجتماع بالموافقة على إنشاء البنك وأصبحوا مؤسسين له، وقرر الحضور إنشاء لجنة لمتابعة إجراءات تأسيس المصرف بعدد 8 أشخاص تجتمع ابتداءً من الأسبوع القادم برئاسة الشيخ عبد الرحمن وعضوية كل من: السيد مبارك كانو، والسيد محمد جلال، والسيد جاسم الصفار، والسيد عثمان إبراهيم آل محمود، والسيد خالد راشد الزياني، والسيد إبراهيم محمد زينل، والسيد عبد اللطيف جناحي، والسيد خليفة المناعي.

ومما ناقشته اللجنة عقد التأسيس المقترح بحيث يكون البنك شركة مساهمة بحرينية عامة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر بـ 20 مليون دينار بحريني يقسم إلى 10 مليون سهم إسمي عادي، أما رأس المال المصدر فكان 5 مليون دينار بحريني، بينما تبلغ قيمة الحصة الواحدة 2 دينار بحريني، ويدفع مبلغ قدره ديناراً واحداً قيمة السهم و 100 فلس رسوم الاكتتاب، وقد ساهم المؤسسون بنسبة 15٪ من رأس المال، وطُرحت 4.25 مليون حصة على العامة، وكانت مدة الشركة (البنك) المتفق عليها 30 سنة هجرية[18] تبدأ من تاريخ نشر المرسوم الأميري، ويجوز مدها وتجديدها بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بموافقة وزير التجارة والزراعة.

نص المشروع على أن يزاول البنك جميع وجوه النشاط المعتمدة قانوناً لشركات الاستثمار والتأمين وأعمال المصارف التجارية وما في حكمها، كالبنوك الصناعية والزراعية والتعاونية والعقارية وبنوك الأعمال، وذلك بالتوظيف المباشر لأموال البنك، أو بتمويل عملائه من أصحاب المشروعات على أسس من العقود الشرعية كالمضاربة والقراض والوديعة والكفالة، وللبنك أن يؤسس الشركات الشقيقة والتابعة أو يساهم في غيرها من الهيئات والشركات القائمة التي تتفق أغراضها مع أغراض البنك أو تكملها.

أما على المستوى الشعبي فقد سجل دعم عدد كبير من الشخصيات والعوائل البحرينية، ومن هؤلاء الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة[19] الذي ساهم في الترويج بشكل كبير لفكرة البنك وطمأنة المواطنين بالتواصل مع الدكتور عيسى عبده ودعوته، والتواصل مع الجمعيات الأهلية لدعم المشروع.

ومنهم عوائل كانو والزياني، وكذلك عائلة العوضي ومنها الشيخ علي العوضي[20] الذي حول جميع حساباته من HSBC إلى البنك، وأبناؤه عبد الحي وعبد الحميد، وكذلك أولاد عبد الرزاق العوضي أصحاب عدد من الوكالات التجارية للبنك، وعائلة الكوهجي، وزينل، والسيد خليفة الظهراني وحصة الظهراني وغيرهم الكثير.

---

(18) اعتمدت إدارة البنك التاريخ الهجري في جميع أعمالها وإعداد تقاريرها المالية، حيث أصر المدير العام على أن يعتمد البنك هذا التاريخ حتى لو تعارض مع نظام مؤسسة النقد، واستمر ذلك إلى العام 2000م عندما أصدرت مؤسسة نقد البحرين قرارها بإلزامية صدور التقارير المالية وفقا للسنة الميلادية.

(19) الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة (1938–2015)، محامي وقاضي ووزير بحريني، درس في مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق، ثم واصل دراسته في مدرسة حلوان الثانوية بمصر وحصل على الثانوية منها، ثم درس الحقوق في جامعة القاهرة وحصل على البكالريوس في القانون، ترأس محكمة الاستئناف العليا وأصبح وزيرا للعدل من 1974 إلى 1975 ثم وزيرا للعمل بعدها، ترأس جمعية الإصلاح ومدرسة ابن خلدون وجمعية المحامين البحرينية في 1980.

(20) الشيخ علي العوضي (1928–2015)، درس في مكة المكرمة المرحلة الابتدائية، ثم درّس الشريعة في مدارس الفلاح في مكة والمدينة المنورة، أنشأ صيدلية البحرين في 1945، وشغل عضوية منظمة الدعوة الإسلامية وشارك في تأسيس البنوك الإسلامية وشركات التأمين الأسلامية في البحرين.

الإجـراءات الرسـميـة

بدأت الإجراءات الرسمية لإنشاء البنك في 29 أكتوبر 1978، حيث أمر مجلس الوزراء في جلسته رقم 532 إعداد عقد التأسيس الخاص بالبنك، وفي 30 ديسمبر 1978 أعلنت وزارة العدل والشئون الإسلامية أنها تلقت تعهدات خطية من المصارف وشركات الاستثمار الإسلامي في الدول الشقيقة ومن الهيئات والمواطنين في البحرين بأنهم سوف يساهمون بـ 57٪ من رأس مال تأسيس البنك، أما النسبة المتبقية وهي 43٪ فسوف تطرح للاكتتاب العام في البحرين بحصص تبلغ قيمتها 2 دينار بحريني للسهم الواحد يدفع نصفها في وقت الاكتتاب.

ثم قدمت سلسلة من العروض التوضيحية للسلطات العليا في البلاد، وعلى رأسها سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي كان مهتماً بدرجة كبيرة بالأوضاع الاقتصادية في البلد وحريص على إنجاح المشروع، حيث زاره الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة والشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة والسيد عبد اللطيف جناحي.

ومن بعد ذلك وبموجب مرسوم أميري من المغفور له صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وفي تاريخ 8 من ربيع الآخرة 1399 هجرية الموافق 7 مارس 1979 أصدر مرسوم أميري رقم 2 بمنح ترخيص لإنشاء مؤسسة مساهمة بحرينية عامة تحمل اسم «بنك البحرين الإسلامي» ليعلن رسمياً عن ولادة (بنك البحرين الإسلامي)، وقد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية عدد رقم 1322 الصادر يوم الثلاثاء 15 مارس 1979.


رئيس اللجنة التنفيذية لبنك البحرين الإسلامي يتحدث عن :

الإجراءات التالية على صدور المرسوم الأميري بإنشاء البنك

جريدة أخبار الخليج – "الإجراءات التالية على صدور المرسوم الأميري بإنشاء البنك"

قائمة المساهمين

ضمت قائمة المؤسسين للبنك أكثر من ستين اسماً لأفراد يمثلون العديد من العائلات البارزة في عالم الأعمال في مملكة البحرين إضافة إلى 6 بنوك ومؤسسات، وقد أدارت اللجنة التنفيذية المؤقتة التي شكلت من مجلس إدارة البنك برئاسة الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة آلية الاكتتاب، كما كانت حكومة البحرين شريكاً في البنك تمثلها وزارة العدل وصندوق أموال القاصرين، وقد كان الإقبال من الراغبين في تسطير اسمهم كمؤسسين من قبل المؤسسات والبنوك والأفراد كبيرا حتى اضطرت اللجنة لإقفال باب التأسيس والاعتذار عن قبول طلبات الراغبين.

وقد كانت نسبة أسهم المؤسسين كالتالي:

- **وزارة العدل بالإضافة إلى ما يزيد عن 100 مواطن:** 11%
- **التأمينات الاجتماعية:** 11%
- **شركة الاستثمار الإسلامي:** 15%
- **وزارة الأوقاف بدولة الكويت:** 5%
- **بيت التمويل الكويتي :** 10%
- **بنك دبي الإسلامي:** 5%

وقد بلغت المبالغ التي أوردعها المؤسسون المذكورين 2 مليون و100 ألف دينار.

- **المساهمة العامة في البنك**
- طرحت بنسبة 43% من الأسهم للاكتتاب العام، وقد كانت نسبة الإقبال كبيرة جداً حتى إنها غطيت مرتين، حيث طرحت الحصص للاكتتاب العام في 25 مارس 1979 واستمر الاكتتاب مدة شهر ونصف الشهر، وقد استطاع البنك توزيع أرباح في عامه الأول للسنة المالية الهجرية 1400هـ بنسبة 6% بعد استقطاع الاحتياطات، وهي حالة لا تحدث عادةً في الأسواق، لكن ذلك كان دليلا قاطعا على نجاح الصيرفة الإسلامية.

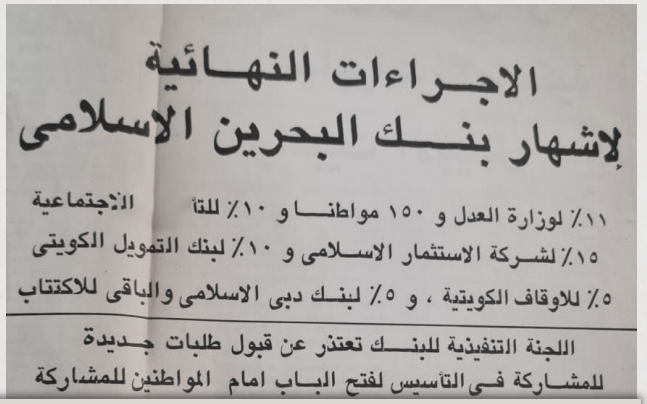
الاجراءات النهائية
لاشهار بنك البحرين الاسلامى

١١٪ لوزارة العدل و ١٥٠ مواطنا و ١٠٪ للتأ الاجتماعية
١٥٪ لشركة الاستثمار الاسلامى و ١٠٪ لبنك التمويل الكويتى
٥٪ للاوقاف الكويتية ، و ٥٪ لبنك دبى الاسلامى والباقى للاكتتاب

اللجنة التنفيذية للبنك تعتذر عن قبول طلبات جديدة
للمشاركة فى التأسيس لفتح الباب امام المواطنين للمشاركة

جريدة أخبار الخليج – "الإجراءات النهائية لإشهار بنك البحرين الإسلامي"

أولاً:
الشخصيات الاعتبارية

- وزارة العدل والشئون الإسلامية (أموال القاصرين)
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (الكويت)
- بيت التمويل الكويتي
- وزارة العدل الكويتية (إدارة شؤون القصر)
- وزارة المالية الكويتية
- بنك دبي الإسلامي

وقد عقد اجتماع للجمعية العامة غير العادية في 7 أكتوبر 1979 بغرفة تجارة وصناعة البحرين للحصول على الموافقة على دخول البنك الإسلامي للتنمية في جدة كمؤسس بنسبة 15٪، وزيادة رأس مال البنك من 20 إلى 23 مليون د.ب.

ثانيًا:
الشخصيات الفردية

1. حسين على يتيم
2. محمد صالح عبد الغني
3. سالم عبد الله عيسى المناعي
4. يوسف عبد الكريم محمد العلي
5. محمد علي الحسن
6. محمد عبد الله القاضي
7. علي حسين يتيم
8. علي عبد الحميد محمد طيب
9. يوسف عبد الحميد محمد طيب
10. الشيخ هشام عبد الرحمن محمد
11. حارث حسن حيدر درويش
12. سالم أحمد المناعي
13. محمود محمد رفيع فقيهي
14. سيد محمد دواد المديفع
15. إبراهيم حسن كمال
16. جلال المير قطب الدين المير
17. مبارك قاسم محمد كانو
18. عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي
19. حسين حيدر درويش
20. حسين محمد آريان
21. عبد الرحمن أحمد ناس
22. علي حسين البحر
23. عبد الله أحمد بن هندي
24. عبد الرحمن محمد جمشير
25. عثمان إبراهيم آل محمود
26. إبراهيم محمد علي زينل
27. محمد شريف عبد الرحمن زينل
28. عمر عبد العزيز آل محمود
29. الشيخ إبراهيم بن عبد الله بن خالد
30. علي عبد الله كريمي
31. صلاح الدين عبد الرحمن محمد
32. الشيخ علي أحمد العوضي
33. إبراهيم محمد يوسف حجي
34. علي بن أحمد الرميحي
35. جلال بن علي بن إبراهيم
36. عبد الله وعبد الواحد أبناء عبد الرحيم الكوهجي

37. محمد يوسف جلال
38. راشد عبد الرحمن إبراهيم
39. يوسف أحمد سيادي
40. الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة
41. محمد عبد الله هرمس
42. شركة علي ومحمود أبناء محمود حسين
43. عيسى أحمد بن هندي
44. محمد عبد اللطيف جاسم كانو
45. الشيخ عبد الله بن عيسى بن محمد
46. الشيخ محمد بن عيسى بن محمد
47. صالح إبراهيم الشيخ وشركاه
48. خليل مرتضى ديواني وأولاده
49. عبد اللطيف خالد العوجان
50. عبد الرحمن سليمان البسام.
51. جاسم محمد حسين باقر.
52. حسين محمد حسين باقر.
53. عبد اللطيف السليمان الناصر.
54. عبد الرزاق محمود إبراهيم آل محمود
55. محمد سلمان الزياني
56. عبد الله أحمد ناس
57. محمد عبد الله عيسى المناعي
58. حسن يوسف المناعي
59. عصام أحمد الشيخ عبد الله
60. نادر أحمد الشيخ عبد الله
61. لؤي أحمد الشيخ عبد الله
62. زامل حسن الضبيب
63. جاسم محمد الصفار
64. خليفة أحمد الظهراني
65. محمد الشيخ إسحاق عبد الرحمن
66. أحمد درويش التتان
67. محمد بن عبد الله المناعي
68. خليفة بن عبد الله حمد آل خليفة
69. خليفة عبد الله أحمد المناعي
70. الشيخ سلمان بن عيسى بن خليفة
71. عبد المنعم الشيخ أحمد آل محمود
72. أحمد يوسف بوبشيت
73. شاهين علي الجلاهمة
74. يوسف خليل المؤيد وأولاده
75. الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة
76. عبد العزيز سليمان البسام
77. زايد راشد الزياني
78. محمد عارف البستكي
79. خليل إبراهيم كانو
80. محمد عبد الله الزامل
81. محمد صالح علي عسكر
82. الشيخ عيسى بن خليفة بن سلمان
83. عبد الله سليمان البسام
84. إبراهيم بن حمد الخليفة
85. صلاح علي رضا عباس
86. علي رضا عباس رضا
87. صادق تقي الحاج البحارنة
88. أحمد منصور العالي
89. صالح عبد الله كمشكي
90. محمد علي آل ضيف
91. محمد محمود الكوهجي
92. عبد الجبار محمود الكوهجي وأولاده
93. عبد الله عبدالجبار الكوهجي
94. محمد هادي الحلي
95. عبد الحميد عبد الجبار الكوهجي
96. علي محمد حاجي بوجيري

97. عبد الرحمن حسن تقي
98. إسحاق عبد الرحمن الخان
99. محمد يوسف نجيبي
100. درويش أحد المناعي
101. إبراهيم إسحاق عبد الرحمن
102. راشد عبد الرحمن الزياني
103. خالد راشد الزياني
104. حامد راشد الزياني
105. ماجد راشد الزياني
106. علي بن يوسف فخرو
107. جاسم عبد الرحمن الزياني
108. أحمد بن حسن إبراهيم
109. أحمد عبد الرحمن الزياني
110. سالم عبد الله الشروقي
111. عبد الكريم علي عبد الرحيم
112. الحاج محمد عبد الله جمعة وأولاده
113. محمد وعبد الله ملا حسن آخوند
114. علي عبد الله عيسى المناعي
115. سمير قاسم أحمد فخرو
116. علي بن صالح بن هندي
117. الحاج حسن بن علي العالي
118. عيسى إسماعيل الناصر
119. علي مبارك القيسي
120. يوسف ومحمد أبناء عبد الله هاشم
121. أحمد وعيسى الجلاهمة



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: «يمحق الله الربا ويربي الصدقات»

صدق الله العظيم

بنك البحرين الإسلامي

شركة مساهمة بحرينية

تأسس بمرسوم أميري رقم (٢) لسنة ١٩٧٩م الصادر بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٩م ورأسماله المدفوع ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني

إعلان الدعوة للاكتتاب العام في أسهم البنك

يسر بنك البحرين الإسلامي أن يضع المجال الكريم عدد طرح ٤٣٪ من رأسماله للاكتتاب العام، وقد اكتتب المؤسسون بما يعادل ٥٧٪ من رأسمال البنك، ويبلغ عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ١٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة ألف سهم قيمة أسمية قدرها ٢٠ دينارا، ان للمكتتبين دفع ثمن هذه الأسهم بدفع ثمن هذه الأسهم بدفع ثمن هذه الأسهم بد

عقد التأسيس والنظام الأساسي

أنشئ عقد تأسيس البنك في 18 ربيع الأول 1399هـ الموافق 15 فبراير 1979 من خلال الحضور التالية أسماؤهم: (مبارك كانو- عثمان آل محمود- محمد جلال- عبد اللطيف جناحي- خالد راشد الزياني- إبراهيم محمد زينل- خليفة المناعي- جاسم الصفار).

اسم الشركة

بنك البحرين الإسلامي، شركة مساهمة بحرينية ش.م.ب.

غرض الشركة

مزاولة جميع وجوه النشاط المعتمدة قانونا لشركات الاستثمار والتأمين وأعمال المصارف التجارية وما في حكمها كالبنوك الصناعية والزراعية والتعاونية والعقارية وبنوك الأعمال وذلك بالتوظيف المباشر لأموال الشركة أو بتمويل عملائها من أصحاب المشروعات على أسس من العقود الشرعية في المشاركة في الربح والقراض والوديعة والكفالة، وللشركة أيضا أن تؤسس الشركات الشقيقة والتابعة، وأن تساهم في غيرها من الهيئات والشركات القائمة التي تتفق أغراضها مع أغراض هذه الشركة أو تكملها...الخ.

ومما ورد في العقد

تلتزم الشركة بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل ما يتصل بنشاطها من عقود ومعاملات وبوجه خاص إلغاء الربا في جميع صوره ومسمياته صريحا كان أم خفيا أو مشتبها في أمرة، ولها أن تستعين في ذلك بلجنة للرقابة الشرعية.

أما النظام الأساسي فقد أشير إلى تأسيس الشركة طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1975 وللنظام الحالي شركة مساهمة بحرينية بين مالكي الأسهم، بالإضافة إلى اسم الشركة وغرضها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أشير في النظام إلى قبول الشركة للودائع بإحدى الأساسين التاليين:

1. ودائع بدون تفويض بالاستثمار، وتأخذ صورة الحسابات الجارية ودفاتر الادخار المعمول بها في النظام المصرفية المعاصرة، وتأخذ حكم (الوديعة) المعتمدة في الشريعة الإسلامية.
2. ودائع مع التفويض بالاستثمار، ويكون التفويض مقيداً أو غير مقدي، وتأخذ صورة عقد القراض الشرعي[21].



مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٧٩
بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة بحرينية باسم
بنك البحرين الاسلامي (ش . م . ب)

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين .
بعد الاطلاع على قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون منشاه مؤسسة نقد البحرين .
وعلى عقد التاسيس والنظام الاساسي لشركة بنك البحرين الاسلامي (شركة مساهمة بحرينية) ،
وعلى ترخيص وزير التجارة والزراعة بان يكون بعض الشركاء غير بحرينيين وفقا لحكم المادة (٦٠) من
قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ،
وبناء على عرض وزير التجارة والزراعة ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالاتي :
مادة ـ ١ ـ

يرخص للسادة :

حسين علي يتيم ، محمد صالح عبدالرحمن عبدالغني ، سالم عبدالله عيسى المناعي ، يوسف عبدالكريم محمد العلي ، محمد علي المحسن ، محمد عبدالله القاضي ، علي حسين يتيم ، علي عبدالحميد محمد طيب ، يوسف عبدالمجيد محمد طيب ، الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة ، حارث حسن حيدر درويش ، سالم احمد عبدالله المناعي ، محمود محمد رفيع فقيهي ، محمد وعبدالله ملا حسن آخوند ، علي عبدالله عيسى المناعي ، سعيد محمد جواد الديقم ، ابراهيم حسن كمال ، جلال الدين قطب الدين المير ، مبارك قاسم محمد كانو ، عبداللطيف عبدالرحيم جناحي ، حسن حيدر درويش ، علي عبدالله احمدى ، حسين محمد ازيان ، عبدالرحمن احمد ناصر ، علي حسين البحر ، عبدالله احمد بن هندي ، عبدالرحمن محمد جشير ، عثمان ابراهيم آل محمود ، ابراهيم محمد علي زيتل ، محمد شريف عبدالرحمن زيتل ، عمر عبدالعزيز آل محمود ، الشيخ ابراهيم بن عبدالله بن خالد آل خليفة ، علي عبدالله كريمي ، جاسم محمد حسين بقر ، حسين محمد حسين باقر ، محمد حسين حاجي باقر ، عبداللطيف السليمان الناصر ، عبدالرزاق محمود ابراهيم ، الحاج حسن بن علي العالي ، عيسى اسماعيل الناصر ، حمد سلمان الزياني ، محمد عبدالله هرمس ، شركة علي ومحمود ابناء محمود حسين ، عيسى احمد بن هندي ، محمد عبداللطيف جاسم كانو ، الشيخ عبدالله بن عيسى بن محمد آل خليفة ، الشيخ محمد بن عيسى بن محمد آل خليفة ، صالح ابراهيم الشيخ وشركاه ، خليل مرهض بوجاي وأولاده ، عبداللطيف خالد العجمان ، عبدالرحمن سليمان البسام ، عبدالله احمد ناس ، محمد عبدالله عيسى المناعي ، حسن يوسف المناعي ، عصام احمد الشيخ عبدالله ، نادر احمد الشيخ عبدالله ، فؤاد احمد الشيخ عبدالله ، لؤى محمد صالح الشيخ عبدالله ، رأسل حسن الشهيب ، جاسم محمد الصفار ، خليفة احمد خليفة الظهراني ، محمد الشيخ اسحاق عبدالرحمن ، احمد درويش التتان ، سمير قاسم احمد فخرو ، عيسى بن صالح بن هندي ، محمد بن عبدالله بن احمد المناعي ، خليفة بن عبدالله بن حمد آل خليفة ، خليفة بن عبدالله بن احمد المناعي ، الشيخ سلمان بن عيسى بن

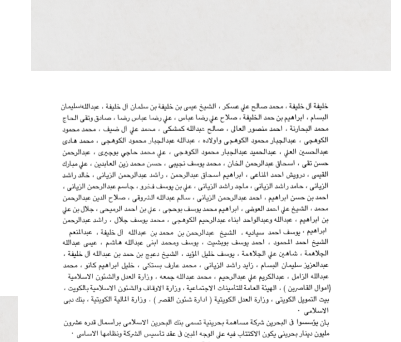

خليفة آل خليفة ، محمد صالح علي عسكر ، الشيخ عيسى بن خليفة بن سلمان آل خليفة ، عبداللهسليمان البسام ، ابراهيم بن حمد الخليفة ، صلاح علي رضا عباس ، علي رضا عباس رضا ، صادق وقلي الحاج محمد البحارنة ، احمد منصور العالي ، صالح عبدالله كمشكي ، محمد علي آل شيف ، محمد محمود الكوهجي ، عبدالجبار محمود الكوهجي وأولاده ، عبدالله عبدالمجيد محمود الكوهجي ، محمد هادي عبدالحسين الغلو ، عبدالمجيد عبدالمجيد محمود الكوهجي ، علي محمد حاجي بوجوجي ، عبدالرحمن حسن تقي ، اسعدالي عبدالرحمن الخان ، محمد يوسف نجيبي ، حسن نجل العابدين ، علي مبارك القيمي ، درويش احمد المناعي ، ابراهيم اسحاق عبدالرحمن ، راشد عبدالرحمن الزياني ، خالد راشد الزياني ، حامد راشد الزياني ، ماجد راشد الزياني ، علي بن يوسف فخرو ، جاسم عبدالرحمن الزياني ، احمد بن حسن ابراهيم ، احمد عبدالرحمن الزياني ، سالم عبدالله الذروقي ، صلاح الدين عبدالرحمن محمد ، الشيخ علي احمد العوضي ، ابراهيم محمد يوسف يوجبي ، مدن بن احمد الرميحي ، جلال بن علي بن ابراهيم ، عبدالله وعبدالواحد ابناء عبدالرحيم الكوهجي ، محمد يوسف جلال ، راشد عبدالرحمن ابراهيم ، يوسف احمد سيلويه ، الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله آل خليفة ، عبدالمنعم الشيخ احمد المحمود ، احمد يوسف بوشيحت ، يوسف ومحمد ابنى عبدالله هاشم ، عيسى عبدالله الجلاهمة ، شاهين علي الجلاهمة ، يوسف خليل المؤيد ، الشيخ دعيج بن حمد بن عبدالله آل خليفة ، عبدالعزيز سليمان البسام ، راشد راشد الزياني ، محمد عارف بستكي ، خليل ابراهيم كانو ، محمد عبدالله الزامل ، عبدالكريم علي عبدالرحيم ، محمد عبدالله جمعه ، وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، (أموال القاصرين) ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ، الكويت ، بيت التمويل الكويتي ، وزارة العدل الكويتية (ادارة شئون القصر) ، وزارة المالية الكويتية ، بنك دبي الاسلامي .

بان يؤسسوا في البحرين شركة مساهمة بحرينية تسمى بنك البحرين الاسلامي برأسمال قدره عشرون مليون دينار بحرينى يكون الاكتتاب فيه على الوجه المبين في عقد تاسيس الشركة ونظامها الاساسي .

مادة ـ ٢ ـ

على المؤسسين سالفى الذكر الالتزام بعقد التاسيس للشركة ونظامها الاساسي ، وترافق هذا المرسوم صورة رسمية من كل منهما موقعة من المؤسسين وعليهم ايضا الالتزام باحكام قانون الشركات التجارية وقانون مؤسسة نقد البحرين واللوائح الاخرى المعمول بها .

مادة ـ ٣ ـ

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم .

امير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير التجارة والزراعة
حبيب احمد قاسم

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ
الموافق ٧ مارس ١٩٧٩ م

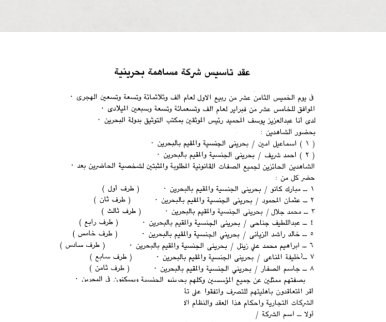

عقد تاسيس شركة مساهمة بحرينية

في يوم الخميس الثامن عشر من ربيع الاول لعام الف وثلاثمائة وتسعة وتسعين الهجرى ، الموافق للخامس عشر من فبراير لعام الف وتسعمائة وتسعة وسبعين الميلادى ، لدى انا عبدالعزيز يوسف الحميد رئيس الموثقين بمكتب التوثيق بدولة البحرين ،
بحضور الشاهدين :

(١) اسماعيل امين / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين .
(٢) احمد شريف / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين .

الشاهدين الحائزين لجميع الصفات القانونية المطلوبة والمثبتين لشخصية الحاضرين بعد ، حضر كل من :

١ ـ مبارك كانو / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف اول)
٢ ـ عثمان المحمود / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف ثان)
٣ ـ محمد جلال / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف ثالث)
٤ ـ عبداللطيف جناحى / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف رابع)
٥ ـ خالد راشد الزيانى / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف خامس)
٦ ـ ابراهيم محمد على زيتل / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف سادس)
٧ ـ خليفة المناعى / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف سابع)
٨ ـ جاسم الصفار / بحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين . (طرف ثامن)

بصفتهم ممثلين عن جميع المؤسسين والمبينة بحدوده المنسمة بسكنه، ال المحدد، اقر المتعاقدين باهليتهم للتصرف واتفقوا على تا
الشركات التجارية واحكام هذا العقد والنظام الا
اولا ـ اسم الشركة /

اسم الشركة ، بنك البحرين الاسلامى ، شركة

ثانيا ـ غرض الشركة /

هو مزاولة جميع وجوه النشاط المحددة قانونا لل
وما لا يحكمها كالبنوك الصناعية والزراعية والتجا
لاموال الشركة او بشويل عملائها من اصحاب الثا
الربح والقراض والوديعة والكفالة ، وللشركة ايضا
غيرها من الهيئات والشركات القائمة التى تتفق ا
سبيل المثل دون الحصر ان تباشر الاعمال التي

١ ـ القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية
٢ ـ القيام بأعمال الاستثمار المباشرة او بشراء مد
ويجوز للشركة ان تكون لها صلة او ان تشترك باى
باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها ف
ان تحتفظ بها باى عقد قانونى كالاشتراك او ال
٣ ـ قبول الودائع النقدية على اختلاف صورها



النظام الاساسي
لشركة بنك البحرين الاسلامي (شركة مساهمة بحرينية)

في يوم الخميس الثامن عشر من ربيع الاول لعام الف وثلاثمائة وتسعة وتسعين الهجرى ، الموافق للخامس عشر من فبراير لعام الف وتسعمائة وتسعة وسبعين الميلادى ، لدى انا عبدالعزيز يوسف الحميد رئيس الموثقين بمكتب التوثيق بدولة البحرين ،
بحضور الشاهدين :

١ ـ اسماعيل امين : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين .
٢ ـ احمد شريف : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين .

الشاهدين الحائزين لكافة الصفات القانونية المطلوبة والمثبتين لشخصية الحاضرين بعد ، حضر كل من :

١ ـ مبارك كانو : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف اول)
٢ ـ عثمان المحمود : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف ثان)
٣ ـ محمد جلال : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف ثالث)
٤ ـ عبداللطيف جناحى : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف رابع)
٥ ـ خالد راشد الزيانى : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف خامس)
٦ ـ ابراهيم محمد على زيتل : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف سادس)
٧ ـ خليفة المناعى : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف سابع)
٨ ـ جاسم الصفار : البحرينى الجنسية والمقيم بالبحرين (طرف ثامن)

بصفتهم ممثلين عن جميع المؤسسين .
اقر المتعاقدون باهليتهم للتصرف واتفقوا على تكوين شركة بحرينية مساهمة بالشروط الآتية : ـ

المادة الأولى

تاسيس الشركة :

تاسست طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ وللنظام الحالى شركة مساهمة بحرينية بين مالكى الاسهم المبينة احكامها فيما بعد .

المادة الثانية

اسم الشركة :

اسم الشركة هو « بنك البحرين الاسلامى » « شركة مساهمة بحرينية ش . م . ب . »

المادة الثالثة

غرض الشركة :

هو مزاولة جميع وجوه النشاط المحددة قانونا لشركات الاستثمار والتامين واعمال المصارف التجارية وما لا يحكمها كالبنوك الصناعية والزراعية والعقارية وبنوك الاعمال .
وذلك بالتوظيف المباشر لاموال الشركة او بتمويل عملائها من اصحاب المشروعات على اسس من العقود الشرعية كالمشاركة فى الربح والقراض والوديعة والكفالة ، وللشركة ايضا ان تؤسس الشركات التابعة

(21) يعتبر الحساب الجاري عند أغلب الفقهاء المعاصرين من قبيل القرض الحسن، وهو ما ذهب إليه معيار الأيوفي، أما الودائع الأخرى فتكيف على أنها مضاربة أو قراض، والمصطلحان يدلان على الغرض ذاته، إذ يستخدم الأول بين فقهاء العراق، ودرج استخدام لفظ (القراض) عند فقهاء الحجاز.

دور البنــوك الإسلاميــة الأخــرى

يشير الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة في تصريحه المنشور في 8 مارس 1979 في جريدة أخبار الخليج بوصفه رئيسا للجنة التنفيذية المؤقتة إلى "أن بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية عرضا تدريب موظفي بنك البحرين الإسلامي على المعاملات المالية الإسلامية بالمجان"، وقد ساهمت تلك البنوك كذلك بتكلفة انتداب عدد من المدربين من خارج البلاد لتدريب موظفي بنك البحرين الإسلامي. هذا بخلاف دعمهم اللامحدود في تأسيس ودفع نسبة الأسهم للبنك وتمثيلهم في عضوية مجلس الإدارة.

ويذكر الأستاذ عبد اللطيف جناحي أنه "بعد تأسيس البنك دعوت سمو الأمير محمد الفيصل لجلب مصرف فيصل الإسلامي إلى البحرين، وكذلك فعلت مع الشيخ صالح كامل مؤسس مجموعة دلة البركة، واللذان سبقاني بتأسيس مؤسساتهم، وقد انتقدني البعض على ذلك بحجة منافسة بنك البحرين الإسلامي، لكنني على قناعة بأنه لا يستطيع أي أحد العمل وحيدا، يجب أن تكون هناك منافسة، وسيكون ذلك لمصلحة الناس والسوق والصيرفة الإسلامية بحد ذاتها".

وقد كان للأستاذ جناحي ما أراد، حيث افتتح المصرفان في البحرين في 1982 ، و1984 على التوالي، وقد بدآ بقطاع الشركات والأعمال، ثم في 1988 افتتح بنك فيصل قطاع الأفراد.

كما يؤكد فضيلة د.عبد اللطيف آل محمود على دور البنوك الإسلامية الأخرى كالبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى دور بنك دبي الإسلامي وممثله الأستاذ سعيد لوتاه، وبيت التمويل الكويتي ممثلا بالشيخ أحمد بزيع الياسين اللذان كانا يزوران البنك بشكل دوري ومتواصل وكانا حريصين على الالتزام بالضوابط الشرعية وإنجاح فكرة البنك وقد أبديا استعدادهما لتقديم كل سبل الدعم للبنك.


وكيل وزارة العدل يصرح :

مليونان و١٠٠ ألف دينار أودعها المؤسسون للبنك الإسلامي

أفضل باب التأسيس الفرصة أمام الراغبين في الاكتتاب حرجيا

كتب ـ محمد بخيت :

انتهت وزارة العدل والشئون الاسلامية من اعداد الاجراءات النهائية لتأسيس بنك البحرين الاسلامي فقد سدد المؤسسون جميع حصصهم التي تشكل نسبة تمثل ٤٢٪ من رأس المال المخصص وقدره خمسة ملايين دينار بحريني وهذه النسبة موزعة كالتالي ٢ في المائة وزارة العدل والشئون الاجتماعية و ١٠ في المائة لبيت التمويل الكويتي و ٥ في المائة لوزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بدولة الكويت و ٥ في المائة لبنك دبي الاسلامي .

ويبلغ قيمة المبالغ التي أودعها المؤسسون بالبنك ٢ مليون و ١٠٠ لحساب هذا المشروع الحيوي الكبير البلاد المعظم وسمو رئيس الوزراء وولي العهد على الموازرة والتأييد

جريدة أخبار الخليج – "مليونان و١٠٠ ألف دينار أودعها المؤسسون للبنك الإسلامي"

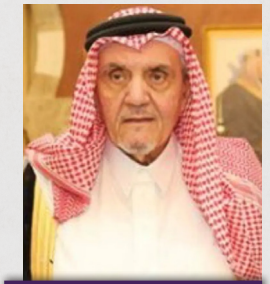
الأمير محمد الفيصل
(رحمه الله)


الشيخ صالح كامل
(رحمه الله)


الشيخ أحمد بزيع الياسين
(رحمه الله)

مساندة علماء الدين

كانت ردود أفعال علماء الدين من الطائفتين (السنية والشيعية) مؤيدة بشكل كبير لتأسيس بنك البحرين الإسلامي، فقد نص النظام الأساسي للبنك على تعيين هيئة رقابة شرعية ضمن أبرز علماء البحرين في ذلك الوقت، وفي لقاء صحفي أكد فضيلة الشيخ يوسف الصديقي[22] على حرمة الربا حاثا جميع المواطنين على الاكتتاب في البنك وتقديم الدعم له، وأن من لم يكتتب فقد فاتته فرصة كبيرة للأجر، وكذلك سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري[23] الذي أكد تأكيدا قاطعا على حرمة الربا قبل وبعد تأسيس البنك، وأن المكتتبين فيه يسعون لتخليص الناس في الحرام.

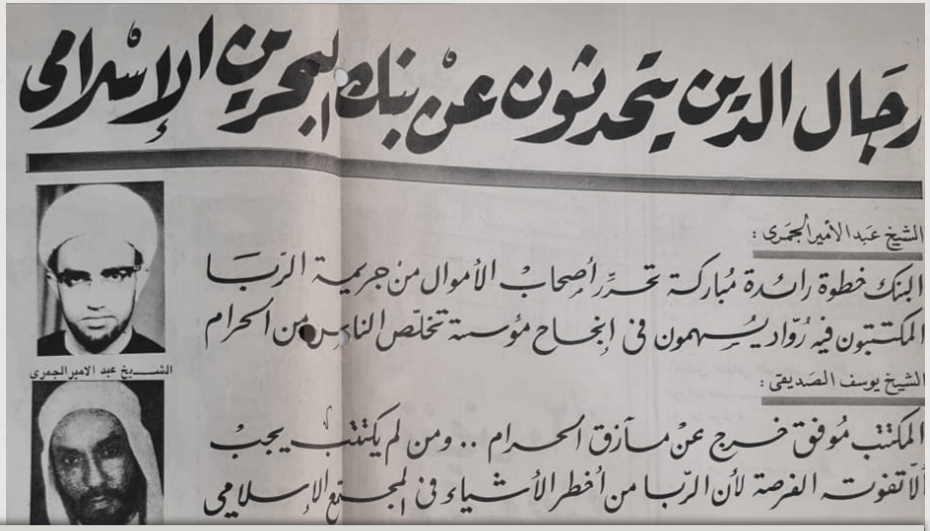
رجال الدين يتحدثون عن بنك البحرين الإسلامي

الشيخ عبد الامير الجمري :

البنك خطوة رائدة مباركة تحرر أصحاب الأموال من جريمة الربا

المكتتبون فيه رواد يسهمون في انجاح مؤسسة تخلص الناس من الحرام

الشيخ عبد الامير الجمري

الشيخ يوسف الصديقي :

المكتتب موفق خرج عن مأزق الحرام .. ومن لم يكتتب يجب

ألا تفوته الفرصة لأن الربا من أخطر الأشياء في المجتمع الإسلامي

جريدة أخبار الخليج - "رجال الدين يتحدثون عن بنك البحرين الإسلامي"

(22) الشيخ يوسف الصديقي(2010-1919)، شغل منصب عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي منذ التأسيس ولغاية العام 2000، حفظ القرآن الكريم في البحرين في عمر 9 سنوات، ثم درس في الإحساء العلم الشرعي، وانتقل للأزهر الشريف وحصل على الشهادة العالمية منه، عين خطيبا وإماما لجامع القضيبية، وقاضيا شرعيا في المحكمة الشرعية في العام 1962، وشغل عضوية مجمع الفقه الإسلامي، ومجمع رابطة العالم الإسلامي.

(23) الشيخ عبد الأمير الجمري (2003-1937)، درس في مدرسة البديع، بدء الخطابة منذ سن 17 عاماً، انتقل للنجف الأشرف للدراسة في العام 1962 قبل أن يعود للبحرين في العام 1973م، عين قاضيا للمحكمة الشرعية الجعفرية، ونائبا لرئيس جمعية التوعية الإسلامية.

تصميم شعار البنك


بسم الله الرحمن الرحيم

بنك البحرين الإسلامي

مسابقة تصميم الشعار

يسر بنك البحرين الإسلامي - الذي يتم السهم الأول من العام الجاري العام الأسن للبنك بروحي مبادئ الشريعة الإسلامية وتراث البحرين الإسلامي - أن تعلن عن مسابقة لتصميم شعار

٢٥ مارس المقبل. القانون البحرين الذي يتم الإعلان عن مسابقة لتصميم شعار

للبنك يروحي مبادئ الشريعة الإسلامية وتراث البحرين الإسلامي.

١. أن يكون الشعار مستوحى من الشريعة الإسلامية وتراث البحرين الإسلامي.

٢. أن يعبر عن أهداف وأغراض البنك.

٣. أن يرمز إلى أحد معالم البحرين الهامة.

سيمنح الفائز الأول مبلغا قدره ٤٠٠ دينار

كما يمنح الفائز الثاني جائزة تشجيعية قدرها ٢٥٠ دينارا

والفائز الثالث جائزة تشجيعية قدرها ١٥٠ دينارا.

تسلم التصاميم للمبنى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في موعد أقصاه ١٤ مارس ١٩٧٩م.

اللجنة التأسيسية

بنك البحرين الإسلامي

نظم البنك مسابقة لتصميم شعار له، وأعلن البنك عن شروط وجوائز المسابقة، كالتالي:

- **أن يكون الشعار مستوحى من الشريعة الإسلامية وتراث البحرين الإسلامي.**
- **أن يعبر عن أهداف وأغراض البنك.**
- **أن يرمز إلى أحد معالم البحرين الهامة.**

وسيمنح الفائز الأول مبلغا قدره 400 د.ب، والثاني جائزة تشجيعية قدرها 250 د.ب والثالث جائزة قدرها 150 د.ب، وتسلم التصاميم لمبنى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في موعد أقصاه 14 مارس 1979م.

وقد فاز بالتصميم المصمم والرسام/ علي يوسف إبراهيم أحمدي، وقد صمم شعار البنك على شكل مسجد بمنارتين مستوحيتان من مسجد الخميس يعلوهما مصحف، وكتب اسم البنك أسفل الشعار.

وقد استمر هذا الشعار حتى نوفمبر 2007 حيث غُير تبعا لتغيير هوية واستراتيجية البنك ليلائم التطورات المالية والتكنولوجية وبحلة جديدة، حيث صمم بشكل مربع مع اختيار الألوان البنفسجي بدرجتين والأخضر والأبيض مع الإشارة لمختصر اسم البنك بالانجليزي داخل المربع (BisB)، وداخله عبارة عن قوسين ملونين بالبنفسجي الفاتح والأخضر يشكلان بوابة تمثل (الترحيب وكرم الضيافة والفرص المتاحة)، ومنحنيان يمثلان الشراكة، ثم أضيف اللون الأصفر للشعار في العام 2018.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب.
Bahrain Islamic Bank B.S.C.

سنة 1979 م

BisB بنك البحرين الإسلامي

سنة 2007 م

BisB بنك البحرين الإسلامي

سنة 2018 م

حفل الافتتاح الرسمي

كان يوم الأحد الموافق 15 ديسمبر 1979 الموافق 25 مُحَرَّم 1400هـ يوماً مشهوداً في مسيرة البنك، حيث حضر المغفور له سمو الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بمرافقة سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وسمو ولي العهد آنذاك صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وذلك في مبنى الهيئة البلدية المركزية في شارع الحكومة.

كما حضر الاحتفال أيضاً عدد من الوزراء والشخصيات من الدول المجاورة، ومنهم سعادة السيد يوسف جاسم الحجي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة الكويت، وسعادة السيد عبد الله المفرح وزير العدل بدولة الكويت، وسعادة السيد وليد زاهر الهنائي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية في سلطنة عمان، وسعادة السيد عبد الرحمن البكر وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الإمارات، وأعضاء مجلس اتحاد البنوك الإسلامية، ورؤساء البنوك الإسلامية وأعضاء مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي.

وبدأ الاحتفال بتلاوة القرآن الكريم ثم كلمة من الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة أكد فيها على حرمة الربا، وأن البنوك الإسلامية ستكون دعامة للنظام الاقتصادي القائم، وأن افتتاح البنك في بداية القرن الهجري الجديد جاء متزامنا مع عيد استقلال البحرين، وهو فاتحة خير.


أمير البلاد المعظم افتتح بنك البحرين الإسلامي رسمياً أمس

سمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد ووزراء العدل والشئون الإسلامية بدول المنطقة والمسئولون حضروا حفل الافتتاح

هذا البنك قام استرشاداً بتوجيهات سمو الأمير وتنفيذاً لسياسة الحكومة الرشيدة

قيام البنك يعكس صورة التعاون الصادق بين دول الخليج

جريدة أخبار الخليج – "أمير البلاد المعظم افتتح بنك البحرين الإسلامي رسمياً"

ثم كانت كلمة الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة التي جاءت معبرة عن الفخر والاعتزاز بافتتاح وتأسيس البنك مبيناً أهم الأعمال التي سيقدمها البنك، مؤكداً خطأ من كان يعتقد أن الفوائد هي أساس عمل البنوك.

ثم قص سمو الأمير الراحل الشريط معلناً افتتاح بنك البحرين الإسلامي، وقد وصف الحفل بأنه مهرجان إسلامي بحق.

ومما يذكر أن القائمين على تأسيس البنك وقتها اتخذوا قراراً بتأجيل الافتتاح الرسمي نحو 9 أشهر رغبة أن يصادف الافتتاح بداية الألفية الهجرية الجديدة 1400 هـ.

وهكذا أصبح البنك جاهزاً للإبحار في عالم المال والأعمال ليسطر اسمه على طبق من ذهب كأول بنك إسلامي في مملكة البحرين، وثالث بنك تجاري إسلامي بين دول مجلس التعاون الخليجي، والسادس على مستوى العالم.



صور من افتتاح بنك البحرين الإسلامي – 1979 م



جريدة أخبار الخليج – "اليوم .. يفتتح أمير البلاد المفدى بنك البحرين الإسلامي" (1979 م)



واجهة فرع بنك البحرين الإسلامي بمنطقة سوق المنامة

مجـــالس إدارة البنـــك

تشكل مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي من 12 عضواً، عُين نصفهم من قبل المؤسسين من الهيئات، والآخرون سيكونون ممثلين عن المساهمين من الأشخاص الطبيعيين.

وعقد البنك إبَان تأسيسه اجتماعه الأول للجمعية العمومية في قاعة بلدية المنامة في الساعة الرابعة والنصف من يوم الأحد 3 يونيو 1979م بهدف انتخاب أعضاء مجلس إدارته، وقد كانت اللجنة التأسيسية المشرفة على الانتخابات كل من: الشيخ عبد اللطيف محمود آل محمود، الدكتور عبد اللطيف كانو، والسيد سالم الشروقي، حيث قاموا بالإشراف على عملية التصويت للمرشحين، كما فرزوا الأصوات وأعلنوا النتائج كالتالي:

- **السيد عبد اللطيف جناحي** 1560312 **صوتا.**
- **السيد مبارك كانو** 1536316 **صوتا.**
- **السيد إبراهيم زينل** 1521118 **صوتا.**
- **السيد حسن حيدر درويش** 1514178 **صوتا.**
- **السيد خالد راشد الزياني** 1512503 **صوتا.**
- **السيد عثمان آل محمود** 1502748 **صوتا.**
- **السيد علي رضا عباس** 70141 **صوتا.**
- **السيد عيسى إسماعيل الناصر** 23157 **صوتا.**

لتعلن بعدها اللجنة عن فوز الستة الأوائل.

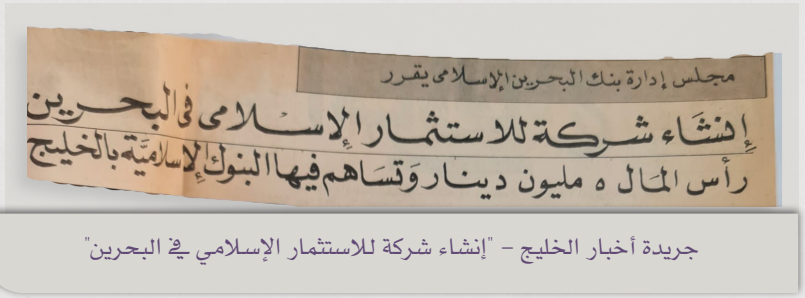
مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي يقرر
إنشاء شركة للاستثمار الإسلامي في البحرين
رأس المال ٥ مليون دينار وتساهم فيها البنوك الإسلامية بالخليج

جريدة أخبار الخليج – "إنشاء شركة للاستثمار الإسلامي في البحرين"

وقد عقد أول اجتماع لمجلس إدارة البنك في يوم الافتتاح الرسمي 15 ديسمبر 1979 في تمام الساعة التاسعة مساء، حيث انتخب الحاضرون بالإجماع الشيخ عبد الرحمن ليكون الرئيس المؤسس للبنك، والسيد عبد اللطيف جناحي ليكون المدير الإداري المؤسس والمدير العام للبنك، وكان مقرر الاجتماع الشيخ عبد المنعم آل محمود الذي تولى تلك المهمة بشكل مؤقت إضافة إلى مهمته كنائب للمدير العام، وكانت عضوية المجلس كالتالي:

1. الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة	**رئيسا**	7. السيد إبراهيم أحمد يلي	**عضواً**
2. خالد بن راشد الزياني	**النائب الأول للرئيس**	8. السيد حسن حيدر درويش	**عضواً**
3. السيد محمد يوسف الرومي	**النائب الثاني للرئيس**	9. السيد عثمان آل محمود	**عضواً**
4. السيد عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي	**العضو المنتدب**	10. السيد يوسف صالح العوضي	**عضواً**
5. السيد إبراهيم محمد زينل نائب	**نائب العضو المنتدب**	11. السيد عبد الله ناصر الهملان	**عضواً**
6. السيد مبارك جاسم كانو	**عضواً**	12. السيد محمد بدران محمد	**عضواً**

وقد اتفق مجلس الإدارة على استئجار مقر للبنك في البداية، كما ناقشوا تعيين المدير العام للبنك، فوقع الاختيار بلا تردد على السيد جناحي ليتولى هذه المهمة بصفته أكثر الأشخاص إلماما بالفكرة وإيماناً بها، فترك عمله الذي استمر به 10 سنوات في شركة البحرين للتأمين رغم النجاح الذي حققه فيها، ليبدأ مسيرة جديدة في حياته كأول مدير عام للبنك. أما عن أمانة سر مجلس الإدارة فتولاها السيد رمضان علي رمضان[24] الذي كان الموظف رقم 21 في البنك، حيث تولى مهمة أمانة سر مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية علاوة على أمانة سر جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويذكر عن نفسه بأنه تولى في وقت واحد أمانة سر حوالي 18 لجنة.


السيد خالد بن راشد الزياني


السيد مبارك جاسم كانو
(رحمه الله)

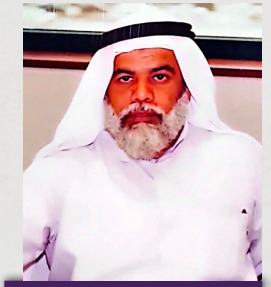
السيد رمضان علي رمضان

(24) رمضان علي رمضان: ولد في 1955، ودرس في مدرسة الهداية بالمحرق، عمل في وزارة الأشغال، ثم انتقل للعمل في بنك البحرين الإسلامي في مارس 1980 لغاية 2013 وهو العام الذي تقاعد فيه.

كشف أعضاء مجلس الإدارة منذ التأسيس إلى العام 2005

	الاسم	الفترة	التمثيل	الملاحظات
1	الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة	من 6 يونيو 1979 إلى 27 أكتوبر 2001	شؤون القصر (البحرين)	
2	الشيخ سعيد أحمد لوتاه	من 6 يونيو 1979 إلى 4 يونيو 1996	بنك دبي الإسلامي	
3	السيد/محمد بدران محمد	من 6 يونيو 1979 إلى 23 يونيو 1998	الهيئة العامة للتأمينات	
4	السيد/يوسف محمد صالح العوضي	من 6 يونيو 1979 إلى 8 فبراير 2009	وزارة الأوقاف الكويتية	
5	السيد/ محمد يوسف الرومي	من 6 يونيو 1979 إلى 6 مايو 2001	بيت التمويل الكويتي	
6	السيد/ عبد الله ناصر الهملان	من 6 يونيو 1979 إلى 7 مارس 1983	شؤون القصر (الكويت)	
7	السيد/ خالد راشد الزياني	من 6 يونيو 1979 إلى 19 مارس 2005	ترشيح	
8	السيد/ عبد اللطيف جناحي	من 6 يونيو 1979 إلى 19 مارس 2005	ترشيح	
9	السيد/ إبراهيم محمد زينل	من 6 يونيو 1979 إلى 27 أكتوبر 2001	ترشيح	
10	السيد/ عثمان آل محمود	من 6 يونيو 1979 إلى 13 مارس 1985	ترشيح	ترشح بديلا عنه محمد الزامل
11	السيد/ حسن حيدر درويش	من 6 يونيو 1979 إلى 28 يناير 1985	ترشيح	ترشح بديلا عنه أحمد منصور العالي
12	السيد/ مبارك جاسم كانو	من 6 يونيو 1979 إلى 18 سبتمبر 2000	ترشيح	
13	السيد/ محمد عبد الله الزامل	من 15 مارس 1983 إلى 19 مارس 2005	ترشيح	

	الاسم	الفترة	التمثيل	الملاحظات
14	**السيد/ أحمد منصور العالي**	**من** 28 يناير 1985 **إلى** 27 أكتوبر 2001	تزكية	بديلا عن حسن درويش
15	**السيد/ عدنان أحمد يوسف**	**من** 27 **أكتوبر** 2001 **إلى** 19 مارس 2005	ترشيح	
16	**السيد/ عصام يوسف جناحي**	**من** 27 أكتوبر 2001 **إلى** 19 مارس 2005	ترشيح	
17	**الدكتور/ سامي حمود**	**من** 15 ديسمبر 1979 **إلى** 24 مارس 1981	البنك الإسلامي للتنمية	
18	**السيد/ إبراهيم أحمد يلي**	**من** 24 مارس 1981 **إلى** 30 مارس 1993	البنك الإسلامي للتنمية	
19	**السيد/ محمد جواد حسن**	**من**30 **مارس** 1993 **إلى** 1926 يونيو 1995	البنك الإسلامي للتنمية	
20	**السيد/ جمال ناصر لوتاه**	**من** 26 يونيو 1995 **إلى** 197 يونيو 1998	البنك الإسلامي للتنمية	
21	**السيد/ محمد الحبيب الجرايه**	**من** 8 **يونيو** 1998 **إلى** 12 ديسمبر 1998	البنك الإسلامي للتنمية	
22	**السيد/ فيصل عبد الله الزامل**	**من** 12 ديسمبر 1998 **إلى** 18 سبتمبر 2000	البنك الإسلامي للتنمية	
23	**الدكتور عمر زهير حافظ**	**من** 18 سبتمبر 2000 **إلى** 19 مارس 2005	البنك الإسلامي للتنمية	
24	**السيد/ خالد محمد حبيب**	**من** 27 مارس 2005 **إلى** 18 مارس 2006	البنك الإسلامي للتنمية	
25	**السيد/ محمد الزروق رجب**	**من** 8 مارس 2006	البنك الإسلامي للتنمية	
26	**السيد/ سمير حمد النفيسي**	**من** 6 مايو 2001 **إلى** 20 مايو 2005	بيت التمويل الكويتي	
27	**السيد/ سامي بدر الجناعي**	**من** 19 مارس 2005	المجموعة الدولية للاستثمار	
28	**الدكتور أحمد عقيل الجناحي**	**من** 19 مارس 2005	المجموعة الخليجية للمال	
29	**السيد/ محمد عبد اللطيف بوقيس**	**من** 19 مارس 2005		

دور هيئة الرقابة الشرعية

بدأ دور هيئة الرقابة الشرعية التي كانت تسمى "لجنة الرقابة الشرعية" قبل افتتاح البنك، ويذكر فضيلة د.عبد اللطيف آل محمود بأن "الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة والسيد عبد اللطيف جناحي رشحا عدداً من العلماء لشغل منصب عضوية لجنة الرقابة الشرعية أسوة بما عملت به البنوك الإسلامي الأخرى، وقد رُشحت من قبلهما لشغل عضوية اللجنة".

وقد كانت اللجنة تجتمع بحضور ثلة من المشايخ الفضلاء من القضاة الشرعيين والعلماء الأجلاء من المتخصصين في فقه المعاملات من داخل وخارج البحرين.

ويكمل فضيلته بأن اللجنة "بدأت عملها الفعلي بعد صدور المرسوم الأميري مباشرة، حيث كانت تجتمع في مقر المحكمة بوزارة العدل لمراجعة مسودة النظام الأساسي للبنك قبل التأسيس بعدد 3 اجتماعات تقريبا، كما راقبت اللجنة عمليات استثمار الأموال المكتتب بها بعد الاكتتاب إلى افتتاح البنك، حيث دعينا للاجتماع بعد 3 أشهر تقريبا من الإعلان الرسمي عن تأسيس البنك، وتبين لنا بدء البنك باستثمار بعض الأموال المستلمة من المساهمين وقتها، وكانت لنا بعض الملاحظات على المؤسسة التي استثمرت فيها الأموال، وبعد عدة اجتماعات توصلنا إلى أهمية تغيير المؤسسة المستثمرة لأموال المساهمين بعد أن تبين بأنها غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد التزمت الإدارة مشكورة بشكل فوري وأوقفت تجديد العقد مع الجهة المستثمرة.

كما اجتمعت اللجنة بعد الافتتاح الرسمي للبنك في منزل السيد عبد اللطيف جناحي للاحتفاء بتأسيس البنك ووضع التصورات الشرعية له" .

وقد مرت الرقابة الشرعية بعدة مراحل منذ نشأة البنوك الإسلامية في البحرين عام 1979م إلى اليوم، وحدثت فيها تغييرات كثيرة، يمكن تصنيفها وتلخيصها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:
مرحلة الاجتهادات (من عام 1979 إلى 1997)

عُدِّل في هذه المرحلة مسمى لجنة الرقابة الشرعية إلى "هيئة الرقابة الشرعية" بعد صدور معيار الضبط لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) الخاص بهيئة الرقابة الشرعية الصادر عام (1997).

وقد نص النظام الأساسي للبنك على "التزام الشركة بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل ما يتصل بنشاطها من عقود ومعاملات وبوجه خاص إلغاء الربا في جميع صوره ومسمياته صريحا كان أم خفيا أو مشتبها في أمرة، ولها أن تستعين في ذلك بلجنة للرقابة الشرعية". ويلاحظ عدم النص على إلزامية قرارات الهيئة كما هو العمل حالياً، إلا أن أعضاء اللجنة كانو يجتمعون بشكل دوري لمناقشة القضايا الشرعية، كما كانو يتواجدون في جميع اجتماعات الجمعية العمومية لتلاوة تقرير الهيئة والإجابة عن الاستفسارات الواردة من الحضور، بل كانت تبدي أحيانا اعتراضاتها ومقترحاتها للإدارة التنفيذية ولمجلس إدارة البنك، وكان ترتيب اللجنة الإداري يوازي أو يفوق في بعض الأحيان مجلس إدارة البنك، إذ كانت الهيئة تتبع الجمعية العامة مباشرة.

وقد شُكلت اللجنة رسمياً بالتزامن مع نشأة البنك، وشغل عضويتها كل من:

1. الشيخ
محمد بن عبد اللطيف آل سعد رئيساً[25]

2. الشيخ
يوسف أحمد الصديقي

3. الشيخ
عبد الأمير منصور الجمري

4. الشيخ
عبد الحسين العصفور[26]

5. الشيخ
عبد اللطيف آل محمود[27]

حيث عمد القائمون على البنك إلى أن تشكل اللجنة من قبل علماء دين تضم علماء من المذاهب الشائعة في البحرين (الشافعي والمالكي والجعفري)، وكان منهج أعضاء اللجنة الشرعية الأخذ بأي رأي لا يصطدم مع نص قاطع من الكتاب أو السنة وما أجمع عليه السلف الصالح ويراعي مصلحة الأمة، وهذا من منطلق القاعدة الفقهية التي تنص على أن الأصل في الأشياء والمعاملات الإباحة. وكان يقوم بمهام إعداد الاجتماعات وكتابة محاضرها السيد عبد اللطيف جناحي بنفسه، إلى حين تكليف السيد رمضان علي رمضان بهذه المهمة.

أما بعد التأسيس فكان عمل لجنة الرقابة الشرعية يتمثل في أدوار المراجعة والرقابة الشرعية قبل التنفيذ بإجراء مراجعة للعقود وإعدادها، بالإضافة إلى بعض أدوار التدقيق الشرعي على أعمال البنك بعد التنفيذ، علاوة على أداء دور الإجابة عن الاستفسارات الواردة من الموظفين أو الإدارة، وقد كان رئيس الهيئة يحضر بشكل أسبوعي للبنك لإجراء التدقيق الشرعي إلى أن تعيَّن مراقب شرعي للبنك بدوام كامل ابتداء من العام 1983م، وقد كانت اللجنة تعقد أغلب اجتماعاتها بشكل شهري في مقر محكمة الاستئناف العليا بوزارة العدل أو في غرفة الاجتماعات التابعة لمبنى البنك .

ويشير السيد عبد الرزاق عبد الخالق[28] إلى أن "قرارات لجنة الرقابة الشرعية كانت صارمة للغاية في بادئ الأمر، ولكن بمرور الوقت ومع تشكل فهم أكثر واستيعاب أكبر لفكرة المعاملات المالية الإسلامية وتطبيقاتها أصبحت الأحكام الشريعة متلائمة بصورة أكبر مع الممارسات والرؤى المصرفية الحديثة، إذ إن الجيل القديم من علماء الشريعة في البحرين لم يتعامل مع البنوك من قبل، لذا اتجه بنك البحرين الإسلامي في بعض الأحيان لطلب الفتيا من علماء مصر، كما كان البنك يتجه أحياناً لأخذ بعض القرارات والفتاوى الصادرة من الهيئات الأخرى" .

---

(25) الشيخ محمد عبد اللطيف آل سعد (2000–1936)، درس في المعهد الديني، ثم أكمل الثانوية في مدرسة الفلاح بمكة المكرمة ببعثة رسمية، ودرس المرحلة الجامعية في كلية الشريعة بجامعة الأزهر وحصل على الليسانس فيها، ثم أكمل الماجستير في الجامعة نفسها، عين في 1962م بجهاز القضاء الشرعي، ثم بوزارة الشؤون الإسلامية.

(26) الشيخ عبد المحسن العصفور (1953)، نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية في تلك الفترة ولغاية العام 1999، حاصل على أعلى مؤهل تعليمي في البحرين تمنحه المدرسة الشرقية في 1950م، خريج الحوزات العلمية في الفقه والأصول واللغة في النجف الأشرف في 1965م، مؤسس المكتبة العامة للثقافة الإسلامية التي تعد أول مكتبة عامة في البحرين في 1969م، حاصل على وسام البحرين من الدرجة الثانية من قبل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين الراحل في أكتوبر 1999م، وسام البحرين من الدرجة الأولى من قبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في ديسمبر 2009.

(27) الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود (1946)، أستاذ مشارك لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين –سابقا–.عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين (منذ 2005)، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية لمصرف البحرين المركزي، وعضو في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف عُمان المركزي، ترأس وشارك في عضوية هيئات الرقابة الشرعية في عدد من البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية،حاصل على الدكتوراة في 1985 من جامعة الزيتونة للشريعة وأصول الدين بتونس، وهو خبير بمجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعضو في عدد من مجامع الفقه الإسلامي.

وقد كانت تعقد الاجتماعات بمشاركة كل من المدير العام، ورئيس العمليات المركزية، ورؤساء الفروع، وذلك لمناقشة المنتجات الجديدة، وقد كانت هذه اللقاءات تدوم لأوقات طويلة بسبب الشرح المفصل للمنتجات والخدمات ثم مناقشتها قبل الحصول على الموافقة".

ويشير فضيلة د.عبد اللطيف آل محمود إلى أن اللجنة في ذلك الوقت "كانت تجتهد قدر استطاعتها، وقد استفادت من تجارب البنوك الإسلامية الأخرى واجتهادات أعضاء هيئاتها الشرعية، وإن اللجنة لم تجد غضاضة في تواصل البنك مع اللجان الشرعية خارج البلاد لحداثة التجربة بالنسبة لها، لذا لم يتوفر لدى اللجنة لوائح أو أدلة إجراءات للعمل أو منهجية مكتوبة، مع أنه لا يوجد ما ينص على إلزامية قرارات الهيئة في ذلك الوقت فإننا لم نجد مخالفة صريحة أو متعمدة من إدارة البنك".

ويستكمل فضيلته حديثه بأن "اللجنة بحثت في ذلك الوقت عدداً من المواضيع وكانت لها اجتهاداتها الخاصة، وكان لي عدد من الأبحاث في هذا المجال نظرا لانشغال أصحاب الفضيلة من القضاة في أعمالهم، فكنت حريصا على تقديم ما أستطيع للبنك، وكان لدي الاهتمام وحب البحث والاطلاع، حيث كنت من أوائل من تطرق في العام 1985 لموضوع طبيعة الشركات التي يملك البنك أسهما فيها، وأسس توزيع الأرباح على المساهمين والمودعين، وعدد من قضايا الزكاة، وتوصلنا لعدد من القواعد حيال عدد من المواضيع.

وفي فترة التسعينات أكدنا على أهمية ضبط الجوانب المحاسبية، ومنها توزيع أرباح المضاربة، بالإضافة إلى عدد من المواضيع الشرعية المهمة كحصول البنك على خصم من بيع المرابحة، وتمويل أصحاب مشاريع البناء، وإجراءات الاعتمادات المستندية، وحكم إصدار الأسهم الممتازة، وقدمت أبحاثا فيها، كما تطرقنا لأهمية وظيفة التدقيق الشرعي، حيث كنت أسعى لتغطية هذا الجانب ما استطعت بالنظر في بعض الملفات والمعاملات، وبناء عليه طرحت مجموعة من الأسئلة التي عرضت على الهيئة ونوقشت، ووصلنا لبعض الحلول، ومما ساعدني في هذا الأمر أن رسالتي للدكتوراة كانت في مجال التأمين الاجتماعي مما فتق ذهني للعديد من المسائل في المعاملات المالية الإسلامية ".

وعن دور السيد عبد اللطيف جناحي في مساندة اللجنة الشرعية يذكر الدكتور عبد اللطيف بأن (بو زياد) "تحمل عبئاً كبيرا في تسيير أعمال البنك، وكانت له آراء معتبرة في منتجات وعقود المصارف الإسلامية، وكان رأيه يؤخذ في الاعتبار في اجتماعات مجامع الفقه الإسلامية وندوات البركة الاقتصادية وهيئة المحاسبة والمراجعة وغيرها، وقدم عدداً من الأبحاث المهمة في هذا المجال، كما تميز بمناقشة الأفكار الشرعية المطروحة ليتأكد من تلاؤمها مع الجوانب الإدارية والمالية، ومما ساعده في ذلك استماعه لمناقشات أعضاء لجنة الرقابة الشرعية وآراء الموظفين واحتكاكه المباشر معهم وحرصه على التعلم والاستفادة من التجارب الأخرى ".



السيد عبد الرزاق عبد الخالق

(28) انتظم السيد عبد الرزاق في مدرسة مدينة عيسى الثانوية، وبعد تخرجه منها في 1976 التحق بشركة طيران الخليج ودرس الطيران لفترة، ثم ابتعث إلى لندن للدراسة، وكان مع الدراسة يعمل لدى ستاندرد تشارترد بنك، وحصل على شهادة البكالريوس من هناك من خلال كلية الخليج للتكنولوجيا، كما حصل على الماجستير من جامعة داردن بفرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، عمل بداية حياته مع بنك ستاندرد تشارترد البريطاني، ثم انضم لبنك البحرين الإسلامي في العام 1981 وتدرج في مناصبه حتى ترؤس إدارة العمليات لحين تقاعده ، وهو عضو مجلس أمناء الأوقاف السنية حاليا.

المرحلة الثانية:

مرحلة التقنين (من عام 1997 إلى عام 2017)

أصدر في العام 1997 أول معيار من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتعيين هيئة الرقابة الشرعية، ثم أنشئ في 1998 أول معيار ينظم الرقابة الشرعية الداخلية وهو (معيار الحوكمة رقم 3)، ثم معيار الرقابة الشرعية الداخلية في العام نفسه.

وقد أحدثت هذه المعايير نقلة نوعية في العمل الشرعي، حيث بدأ البنك في إعداد اللوائح المنظمة لأعمال التدقيق الشرعي، ويذكر فضيلة د.عبد اللطيف آل محمود بأنه "عُدلت الكثير من الإجراءات وتبين لنا وجود إجراءات غير صحيحة، وفي السنة التالية من التدقيق انخفضت المخالفات بشكل كبير وهو ما جعل البنك في مقدمة البنوك الملتزمة في التدقيق الشرعي.

وفي هذه المرحلة توسع عمل القسم، وبدء التدقيق الشرعي ينحىً منحىً مهنياً باستعمال التدقيق على كافة منتجات البنك وإعداد التقارير اللازمة وخطط العمل، ومن جمع وفهرسة وتحديث العقود والقرارات، فصار قسماً متكاملاً ومستقلاً باسم (التدقيق الشرعي الداخلي).

وقد أعيد تشكيل الهيئة في العام 1999م برئاسة فضيلة الشيخ د.عبد اللطيف آل محمود، وعضوية كل من الشيخ محمد جعفر الجفيري، والشيخ عدنان القطان، والشيخ نظام يعقوبي، كما أصدرت الهيئة لائحة داخلية تتضمن أعمالها وأدوارها.

واستحدثت الهيئة في 2002 لجنة تنفيذية لها تتكون من اثنين من أعضائها أحدهما رئيس الهيئة لمناقشة المواضيع المطلوبة بصورة عاجلة على أن تعرض نتائج أعمالها على الهيئة لإقرارها أو تعديلها.كما استحدث في العام 2007 منصب العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية لمناقشة المواضيع المستعجلة.

وأضيف في العام نفسه عضو خامس للهيئة وهو فضيلة الشيخ د.عصام خلف العنزي من دولة الكويت الشقيقة.

ثم قررت الهيئة توثيق أعمالها وفتاواها بطباعة كتاب فتاوى البنك في العام 2015 التي حوت جميع الفتاوى والقرارات الصادرة من 1979 إلى 2014.



صور من اجتماع هيئة الرقابة الشرعية



صور من اجتماع هيئة الرقابة الشرعية

المرحلة الثالثة:

مرحلة الحوكمة الشرعية (من 2017 إلى الوقت الحالي)

أصدر مصرف البحرين المركزي أول نظام ينظم عمل الرقابة الشرعية SG Module في العام 2017 بحيث يبدأ العمل به في العام 2018، وتم فيه تحديد مهام الهيئات الشرعية، وفصل فيه بين وظيفة الالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي، كما استحدث التدقيق الشرعي الخارجي لأول مرة.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

شارك في هيئة الرقابة الشرعية من أول تأسيسها (عام 1979) حتي الوقت الحالي (عام 2024) كل من:



- **فضيلة الشيخ / يوسف أحمد الصديقي**

  من 1979 حتى 2000

  توفي عام 2010



- **فضيلة الشيخ / محمد عبد اللطيف آل سعد**

  من 1979 حتى 1998

  توفي عام 1998



- **فضيلة الشيخ / عبد الحسين خلف العصفور**

من 1979 حتى 2000



- **فضيلة الشيخ / د. عبد اللطيف محمود آل محمود**

من 1979 حتى الوقت الحالي[25]



- **فضيلة الشيخ / عبد الأمير منصور الجمري**

من 1979 حتى 1984

توفي عام 2003



- **فضيلة الشيخ / محمد منصور الستري**

من 1981 حتى 1996

توفي عام 1999

(25) عدا الفترة من أكتوبر 1980 – 1985 لوجوده خارج البلاد للدراسة، حيث حل محله الشيخ إبراهيم آل محمود.



- **فضيلة الشيخ / عدنان عبد الله القطان**

من 1999 حتى الوقت الحالي



- **فضيلة الشيخ / د.عصام خلف العنزي**

من 2007 حتى 2019

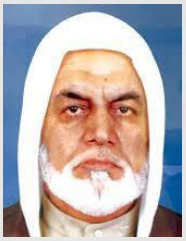

- **فضيلة الشيخ / ابراهيم محمود آل محمود**

من 1981 حتى 1999

توفي عام 2015



- **فضيلة الشيخ / محمد جعفر الجفيري**

من 1999 حتى الوقت الحالي



- **فضيلة الشيخ / د.نظام محمد صالح يعقوبي**

من 1999 حتى الوقت الحالي

وقد كان للهيئة دول كبير في إصدار ومراجعة الإصدارات التثقيفية للعموم وللموظفين، حيث أشرفت على إصدار وطباعة الكتب والنشرات التثقيفية، وهي:

العام	اسم الإصدار	الإعداد	النسخ الإلكترونية	النسخ الورقية
1988	**مبادئ وتطبيقات العمل المصرفي الإسلامي**	السيد/عبد اللطيف جناحي	غير متوفرة	غير متوفرة
2006	**بطاقات الائتمان**	د.عبد الحميد البعلي (رحمه الله)	غير متوفرة	غير متوفرة
2008	**السيرة الذاتية لأعضاء الهيئة**	العلاقات العامة	غير متوفرة	1000
2010	**كتيب أحكام الزكاة**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
2012	**المفيد (عربي)- الطبعة 1**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	5000
2013	**المفيد (انجليزي) الطبعة 1**	د.حمد فاروق الشيخ	غير متوفرة	5000
	فتاوى الهيئة- الطبعة 1	السيدة/ إيمان البنغدير	غير متوفرة	5000
2014	**المفيد (عربي) الطبعة 2**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
	المفيد (انجليزي) الطبعة 2	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
2015	**دليل الضوابط الشرعية لمنتجات البنك (الطبعة 1)**	الرقابة الشرعية	غير متوفرة	1000

العام	اسم الإصدار	الإعداد	النسخ الإلكترونية	النسخ الورقية
2016	**فتاوى الهيئة (الطبعة 2)**	السيدة/ إيمان البنغدير	متوفرة	2000
2017	**فتاوى منتجات البنك (الطبعة 1)**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
2018	**جلسات ملتقى البنك الأول**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
	جلسات ملتقى البنك الثاني	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	2000
2019	**استفسارات عامة حول البنوك الإسلامية**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	1500
2020	**دليل الضوابط الشرعية لمنتجات البنك (الطبعة 2)**	د.حمد فاروق الشيخ	متوفرة	غير متوفرة
2022	**فتاوى منتجات البنك (الطبعة 2)**	التنسيق والتنفيذ الشرعي	متوفرة	غير متوفرة
2023	**الجزء الثاني من فتاوى الهيئة**	التنسيق والتنفيذ الشرعي	متوفرة	غير متوفرة
	الدليل الإرشادي لعقود البنك	التنسيق والتنفيذ الشرعي	متوفرة	غير متوفرة
2024	**دليل الضوابط الشرعية لمنتجات البنك (الطبعة 3)**	التنسيق والتنفيذ الشرعي	متوفرة	غير متوفرة

وقد قارب عدد القرارات التي أصدرتها الهيئة منذ التأسيس إلى العام 2025 حوالي 2000 قراراً وفتوى، و1400 عقداً، وبلغ عدد اجتماعاتها مع لجانها ما يقارب من 300 اجتماعاً.

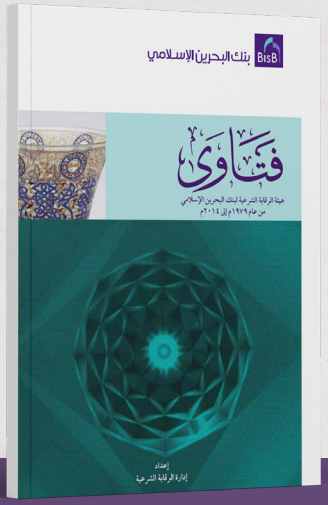

فتاوى الهيئة

سنة 2015م
إعداد دائرة
التنسيق والتنفيذ الشرعي



فتاوى منتجات البنك

سنة 2000م
إعداد دائرة التنسيق والتنفيذ الشرعي



المفيد

سنة 2012م
إعداد د.حمد فاروق



فتاوى الهيئة

سنة 2015م
إعداد دائرة
التنسيق والتنفيذ الشرعي



مسيرة أداء البنك

فتح الأبـواب للزبائن

قـرر مجلس إدارة البنـك اسـتئجار مبنـى متواضـع في منطقـة بـاب البحريـن في قلـب العاصمـة البحرينيـة المنامـة في مقابـل مبنـى البلديـة، وكان المبنـى بلا أثـاث أو موظفين، فبـدأت إدارة البنـك سـباقا لتأثيـث المبنـى وتعييـن الموظفيـن الملائمين المؤمنين بالمشـروع الرائـد، ومـن جهتـه تفـرغ السـيد جناحـي لاسـتقبال طلبـات التوظيـف وفرزهـا، ولـم تمـر سـوى 40 يومـا إلا وأصبـح البنـك مسـتعداً لاسـتقبال الزبائـن وبـدء العمـل بعـد توظيـف عشـرين موظفـاً فقـط، فقـد اسـتكمل تأثيـث المكاتـب ووضـع اللافتـات، وطباعـة المطبوعـات التسـويقية وأوراق فتـح الحسـاب وغيرهـا، وبنيـت غرفـة محصنـة مـن الخرسـانة المسـلحة والحديـد المتشـابك وبداخـل الغرفـة خزانـات حديديـة مـن أقـوى الأنـواع وأكثرهـا مقاومـة للحريـق والسـرقة.

وافتتـح البنـك أبوابـه أمـام الجمهـور لأول مـرة تحـت رعايـة معالـي الشـيخ عبـد اللّه بـن خالـد آل خليفـة وزيـر العـدل والشـؤون الإسـلامية حينهـا، وحضـر الافتتـاح نخبـة محـدودة مـن المهتمين.

وقـد تقاطـر المواطنـون بعـد افتتـاح البنـك أبوابـه في 22 نوفمبـر 1979 للتعامـل معـه، وأشـير في إحـدى التقاريـر الصحفيـة لأخبـار الخليـج بأنـه "بـدأ النـاس يتوافـدون علـى البنـك لفتـح حسـابات وإيـداع أموالهـم بـه منـذ الصبـاح، حيـث ذهـب موظفـو البنـك للعمـل فوجـدوا مئـات المواطنيـن في انتظارهـم قبـل السـاعة السـابعة صباحـاً "، وأشـار التقريـر إلـى أنـه "لـم تحـدث مثـل هـذه الدرجـة الكبيـرة مـن الإقبـال في أي بنـك مـن البنـوك في اليـوم الأول للافتتـاح"، وقـد زار الشـيخ عبـد اللّه بـن خالـد آل خليفـة بصحبـة الشـيخ عبـد الرحمـن بـن محمـد آل خليفـة مقـر البنـك يـوم الافتتـاح وقدمـا شـكرهما للمواطنيـن علـى ثقتهـم وتفاعلهـم، وقـد تفقـدا أقسـام العمـل وتعرفـا علـى الموظفيـن، كمـا تواجـد أعضـاء مجلـس الإدارة وأعضـاء هيئـة الرقابـة الشـرعية ورؤسـاء الجاليـات والوفـود الإسـلامية.

وقـد بلـغ عـدد الحسـابات الجديـدة في أول يـوم 100 حسـابٍ، وكان متوسـط الحسـابات الجديـدة نحـو 60 حسـابا جديـداً يوميـا فيمـا بعـد.



الفرع الرئيسي لبنك البحرين الإسلامي

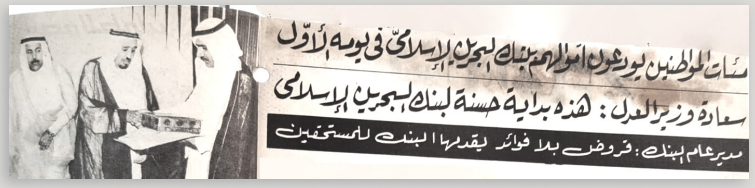
مئات المواطنين يودعون أموالهم ببنك البحرين الإسلامي في يومه الأول
سعادة وزير العدل: هذه بداية حسنة لبنك البحرين الإسلامي
مدير عام البنك: قروض بلا فوائد يقدمها البنك للمستحقين

جريدة أخبار الخليج – "مئات المواطنين يودعون أموالهم ببنك البحرين الإسلامي في يومه الأول"

منتجات البنك

قدم البنك عددا كبيرا من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية منذ إنشائه إلى الوقت الحالي، وهي:

أولاً:
الخدمات الاعتيادية

وتشمل خدمات السحب والإيداع والصرف والتحويل وحفظ الخزائن، والتحصيل، والتعامل بالعملات والسلع والتعامل بالذهب والمعادن الثمينة..الخ، وهي خدمات بدأت مع تأسيس البنك.

ثانياً:
الخدمات التمويلية

- **القرض الحسن**

وينظر التفصيل في دور البنك الاجتماعي.

- **المرابحة للآمر بالشراء**

بدأت بعقود البيع الآجل في 1980م، ثم سميت بالمرابحة بالأجل من أجل شراء السيارات والمساكن والتأثيث، كما منحت المرابحات للحرفيين لشراء احتياجاتهم ومعداتهم.

- **المرابحة الشخصية (التورق)**

بدأ العمل بها منذ العام 2005 في قطاع الأفراد باسم منتج تسهيل.

- **بطاقات الائتمان**

قدم البنك هذه الخدمة مقابل رسوم إصدار ثابتة مقطوعة، وطورت في العام 2009 بصيغة القرض الحسن كذلك، والعمل مستمر بها إلى الوقت الحالي.


بنك
البحرين الاسلامى
الى أي مدى نجح
في تقديم خدماته
من خلال مبدأ المرابحة

جريدة أخبار الخليج – 1990 م


لأول مـرة على مسـتوى العمل المصرفي بالمملـكة
لإسلامي يطرح «الإجارة الموصوفة بالذمة» ويفتتح فرعا للنساء
عبدالرحمن شهاب:
سنقوم بتوزيع
أجهزة صراف
متكورة وبطاقات
تمكن العملاء من
السحب بالدولار
الإجارة الموصوفة بالذمة

جريدة أخبار الخليج – 2003 م

- **منتجات الإجارة، وتشمل:**

أ. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** بدأ تقديم منتج الإجارة المنتهية بالتمليك منذ التسعينات، واستمر تقديمه إلى الوقت الحالي، وقد طور المنتج بعقود وآلية جديدة منذ العام 2007م .

ب. **الإجارة الموصوفة في الذمة:** وبدأ العمل بها في العام 2003، ثم أعيد تفعيلها منذ العام 2007 إلا أن العمل بها توقف منذ العام 2010 بسبب بعض المشكلات في تطبيقاتها .

ج. **إجارة المنافع:** بدأ استخدامها في العام 2003، ثم توقف العمل بها .

- **الاعتمادات المستندية النقدية واعتمادات المرابحة**

بدأت بعقود البيع الآجل في 1980م، ثم سميت بالمرابحة بالأجل من أجل شراء السيارات والمساكن والتأثيث، كما منحت المرابحات للحرفيين لشراء احتياجاتهم ومعداتهم.

- **بوالص رسم التحصيل**

بدأ العمل بها منذ بدايات تأسيس البنك، ولا يزال العمل بها مستمرا داخل وخارج البحرين.

- **المشاركة المتناقصة**

بدأ العمل بها منذ بدايات تأسيس البنك وعلى وجه التقريب في العام 1982، وذلك بسبب وجود بعض المطالبات من بعض الزبائن للبناء على الأرض المملوكة لديهم، وأعيد تفعيلها وفقا لآلية جديدة في العام 2007 في التمويلات العقارية فقط، ولا يزال العمل بها مستمرا .

- **الاستصناع والاستصناع الموازي**

طرح المنتج في العام 2002 بنظام BOT (الاستصناع ثم البناء) في العقارات، ثم توقف العمل به، حيث استفاد البنك من فكرة تمويل مشاريع الزواج من في بنك أبوظبي الإسلامي، كما طبق لفترة محدودة في المطابخ في العام 2008 وتوقف العمل به.

- **مرابحات السلع الدولية**

بدأ العمل بها منذ بداية التسعينات، ولا يزال العمل مستمرا بها في قطاعي البنوك والشركات.

- **الوكالة بالاستثمار**

بدأ العمل بها منذ نهاية التسعينات، ولا يزال العمل مستمرا بها في قطاع البنوك فقط.

ثالثاً:
خدمات الاستثمار والادخار

- **المضاربة (القراض)**

وبدأ العمل بها منذ التأسيس، وتحتوي على:

أ. **حسابات التوفير.**

ب. **الودائع لأجل.**

ج. **ودائع صكوك الاستثمار: وهو الحساب الاستثماري الممتد لفترة 3 سنوات:** أضيف في فترة لاحقة من التأسيس. وكانت تلك الحسابات تستثمر في محفظة البنك التي كانت تحوي منتج المرابحة فقط.

د. **حساب الادخار لغرض محدد:** منها صندوق تعليم أطفال المودعين المؤسس في (1988)، ويتمثل باستقطاع 5% من الراتب بهدف استثمار الحساب، ثم سحبه بعد مرور المدة الزمنية المحددة مع إمكانية الاستفادة من منح القروض الحسنة للمشتركين، وتوقف العمل به لاحقا، ثم أعيد تفعيله باسم حساب (اقرأ) بهدف تعليم الأبناء، وذلك في 2008، ثم أعيدت هيكلته ليشمل جميع الأغراض، ولا يزال الحساب موجوداً.

ه. **حساب الشفاء للمودعين:** ويهدف حماية المودع وأفراد أسرته عند المرض، حيث يودع المشترك 5% من راتبه، مع منحه ميزة استحقاق القرض الحسن عند تعرضه أو أحد أفراد أسرته للمرض، ولا يمكن سحب المدخرات قبل مرور 7 سنوات، وتوقف العمل به لاحقا.

و. **الوكالة بالاستثمار:** بدء العمل بها في قطاع البنوك بدايات الألفية الجديدة، ثم عُمل بها في قطاعي الأفراد والشركات منذ العام 2016، ولا يزال العمل بها في قطاع البنوك.

ز. **المرابحة العكسية:** بدء العمل بها في قطاع البنوك بدايات الألفية الجديدة، ثم عُمل بها في قطاعي الأفراد والشركات منذ العام 2016، ولا يزال العمل مستمرا فيها.



مؤسسة نقد البحرين تقر نظاما جديدا للادخار باسم « صندوق تعليم أطفال المودعين »

النظام تقدم به بنك البحرين الاسلامي وبدأ تنفيذه في أواخر هذا الشهر

أقرت مؤسسة نقد البحرين النظام الجديد الذي استحدثه بنك البحرين الاسلامي بشأن تعليم اطفال المودعين لدى البنك وتأمين مستقبلهم التعليمي تحت اسم انظمة صندوق اطفال المودعين .. يقضي النظام بادخار العميل ٥٪ من راتبه الشهري او كما يريد المشترك .. على ان تستثمر افضل استثمار لصالح المشترك في الصندوق .. وفي مدخراته من الصندوق الا عند تخرج الابن المفتوح باسمه الحساب من الثانوية العامة والتحاقه بالجامعة ، وعندما يحق له سحب ١٠٪ من مجموع .

جريدة أخبار الخليج – 1988 م



بجوائز تصل إلى ٧٥٠ ألف دولار

«البحرين الإسلامي» يدشن حساب «تجوري» للادخار

تجوري

قال السيد عبدالرحمن تركي مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد ببنك البحرين الإسلامي: إن البنك يحرص دائما على تقديم أفضل الخدمات والمنتجات للزبائن بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم مشيرا إلى تدشين الحساب «تجوري» للادخار الجديد الذي يحتبر أول حساب لتوفير في البحرين يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

جريدة أخبار الخليج – 2008 م

رابعاً:
الأنظمة الالكترونية

وفرت إدارة البنك شبكة كمبيوتر لفروع البنك لأداء بعض الخدمات المالية والتواصل مع البنوك الأخرى، وحينما افتتح البنك فروعه في الثمانينات كفرع المحرق والقضيبية واجه بعض المشكلات في عملية ربط الفروع من خلال نظام موحد، فكان زبائن البنك لا يمكنهم التعامل إلا من خلال نفس الفرع الذي فُتح الحساب فيه. وقد نُشر في جريدة أخبار الخليج في 15 يوليو 1989 خبراً مفاده "اكتمال شبكة الكمبيوتر في بنك البحرين الإسلامي، حيث أصبح الفرع الرئيسي للبنك مرتبطاً بالفروع الأخرى، وسيصبح أي زبون في إمكانه التعامل من خلال أي فرع".

أما عن حسابات وودائع الزبائن فيذكر السيد عبد الرزاق عبد الخالق بأن البنك "اعتمد في بداية تأسيسه وإلى انتقاله لمبناه الجديد في 1998م على القيود اليدوية، إذ كانت القيود المالية تسجل يدويا عبر نظام يطلق عليه NCR، وهو عبارة عن قيد الإيداعات والسحوبات يدويا أو من خلال الطابعات البسيطة بعد ذلك في دفاتر خضراء تعطى لكل زبون، وكانت القيود العامة تسجل في الدفتر الأستاذ أو الدفتر العام. ثم أدخل البنك أجهزة الصراف الآلي إلى أعماله في منتصف التسعينات، ثم أدخل الحاسب الآلي إلى أنظمته بالتزامن مع افتتاح مقره الجديد من خلال شركة ITS".

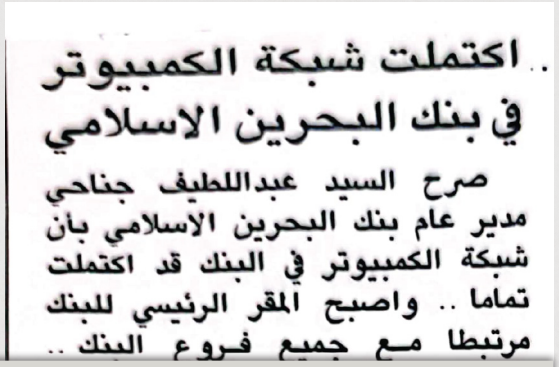
..اكتملت شبكة الكمبيوتر
في بنك البحرين الاسلامي
صرح السيد عبداللطيف جناحي
مدير عام بنك البحرين الاسلامي بأن
شبكة الكمبيوتر في البنك قد اكتملت
تماما .. واصبح المقر الرئيسي للبنك
مرتبطا مع جميع فروع البنك ..

جريدة أخبار الخليج – 1989 م

زبائن البنك

اتبع السيد عبد اللطيف جناحي على منهجيتين بسيطتين:

المنهجية الأولى: متعلقة بالتمويلات، وتتمثل في السعي إلى بناء قاعدة من الزبائن ترتكز على المواطن البحريني العادي البسيط، وكذلك على صغار التجار المنتشرين حينها في منطقة سوق باب البحرين، بالإضافة إلى الاعتماد على الشركات الصغيرة والمتوسطة،حيث إن الاعتماد على هؤلاء ذوي المتطلبات المصرفية المحدودة تأتي باعتماد فلسفة (الكثير من القليل يصنع الكثير)، وذلك لكون المنافسة في القطاع المصرفي شديدة بين البنوك الكبيرة، والسعي للتنافس معها من قبل بنك وليد مغامرة غير محسوبة؛ وستستهلك الجهود والطاقات، أما محدودي ومتوسطي الدخل من الأفراد والمؤسسات فهم مع محدودية مدخراتهم إلا أنهم راسخون في البلد، كما إنهم لا يجدون من يمنحهم التمويلات المناسبة نظراً لاشتراطات البنوك الحصول على عقار يمكن رهنه أو أن يكون الزبون مليئاً، لهذا ركز البنك على هذه الفئة من المجتمع حتى أطلق البعض على البنك كما يذكر السيد عبد اللطيف أنه (بقالة صغيرة في عالم الصيرفة)، ولم يكن السيد جناحي يكترث لهذا التعليق بل كان سعيداً به، ويذكر عن نفسه بأنه اهتم بالفقراء حتى إنه سعى بقوة لإنشاء بنك صغير في أفقر بلدان العالم (بنغلاديش) التي زارها لتأسيس بنك الفقراء التي كانت نواة فكرة إنشاء بنك الأسرة في البحرين بعد ذلك في العام 2012.



بنك البحرين الإسلامي في اليوم الأول



احتفال كبير بمرور ١٠ سنوات على انشاء بنك البحرين الاسلامي

٩١٪ من زبائن البنك يؤكدون انه يلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية

كتب ـ لطفي نصر

تجرى الآن الاستعدادات في بنك البحرين الاسلامي لاقامة احتفال كبير بمناسبة مرور ١٠ سنوات على انشاء البنك .. سيواكب الاحتفال الذي من المؤمل ان يكون خلال شهر ديسمبر القادم ندوة كبرى حول الاقتصاد الاسلامي وانعقاد مجلس اتحاد البنوك الاسلامية على ارض البحرين .

وصرح السيد عبداللطيف جناحي العضو المنتدب والمدير العام للبنك بانه لم يتفق على موعد الاحتفال حتى الان حيث ستعقد فعاليات اسلامية كبيرة اخرى في المنطقة في هذا الوقت .

وقال ان هناك مشاريع تنظيمية جديدة بالبنك . كما تم تقوية جهاز الحاسب الالي اربعة اضعاف لمواجهة الطلب المتزايد على التعامل مع البنك .. كما تم نقل وتطوير فرع المحرق وانشىء به قسم خاص للنساء .. وقال : انه يجرى الان التخطيط لافتتاح الفرع الخامس للبنك .

وقال السيد العضو المنتدب : ان البنك يضع خططه و يبنى مشاريعه على ضوء آراء

اراء الزبائن في كل ما يتعلق بالبنك .. وقد شارك في هذا الاستبيان ٥٠٠ زبون وزبونة تم اختيارهم بطريقة عشوائية وكان من ابرز نتائج الاستبيان ما يلي :

● ٦٥٪ من الزبائن يفضلون الحساب الجاري في التعامل مع البنك ، ٧٢٪ التوفير ، والصكوك الاستثمارية ٣٨٪ ، وصندوق تعليم الاطفال المودعين ١٪ .

● وحول اقتراحات الزبائن لاستحداث

● عبداللطيف جناحي ●

جريدة أخبار الخليج – 1990 م

أما الأفراد فمن بين من اهتم بهم طلبة الجامعات والمدارس، حيث يَذكر بأنه "عمل على استقطاب الطلبة كعملاء لكونهم يمثلون نواة المستقبل للبنك بعد تخرجهم ثم عملهم في القطاع الحكومي أو الخاص، لذا طلب من وزير التربية آنذاك د. علي فخرو السماح للبنك بالاجتماع مع الطلبة لشرح مفاهيم الصيرفة الإسلامية مع الالتزام بالشرط الذي ألزمه الوزير وهو عدم الترويج لاسم بنك البحرين الإسلامي، وقد أجرى البنك عدداً من المحاضرات لطلبة المرحلة الثانوية والجامعات، وقد كان هدف إدارة البنك الذي حمله السيد عبد اللطيف جناحي على عاتقه هو إدراج الاقتصاد الإسلامي ضمن المنهج الدراسي، وقد نجح مع أفراد طاقم البنك في إقناع المسؤولين بإدراج مادة الاقتصاد الإسلامي في إحدى تخصصات جامعة البحرين نهاية الثمانينات.

كذلك نظم البنك سلسلة من الزيارات إلى كبرى المصانع مثل «البا وبابكو وبتروكيماويات» وذلك لتعريف العاملين فيها على مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد نتج عن تلك الزيارات طلب كلا الشركتين فتح حسابات في البنك لصرف رواتب العاملين، وبدوره قدم البنك للموظفين التمويلات الإسلامية القائمة على صيغة المرابحة مما مكنهم من شراء السيارات ومواد البناء مقابل تسديد المستحقات من رواتبهم.

المنهجية الثانية: تتعلق بتوزيع أرباح معقولة للمستثمرين، وهي سياسة (وذروه في سنبله) التي استقاها من القرآن الكريم من قصة يوسف عليه السلام، فحرص على توزيع أرباح للمساهمين لا تزيد عن 10٪ مع الاحتفاظ بالفائض كاحتياطات للأزمات.


دراسة ميدانية من داخل بنك البحرين الإسلامي

كان أداء البنك من أعلى المستويات .. وقد حقق نتائج طيبة جداً

الزبائن يتعاملون مع منطلقات إسلامية إيمانية

جريدة أخبار الخليج – 1998 م

أما عن التمويلات، فقد قدم البنك في أقل من عام من نشأته تمويلاته الإسلامية التي بدأها بعقد البيع بالأجل الذي طور لاحقا إلى عقد البيع بالمرابحة، وذلك في 27 سبتمبر 1980م، حيث يتناسب العقد مع متطلبات الزبائن السريعة.

كما سعى البنك لتطبيق منتج المشاركة المنتهية بالتمليك في عقار قائمٍ (المشاركة المتناقصة) من أجل تمويل الزبون بتملك البنك جزءاً من عقاره ويكون شريكاً معه في العقار، ثم يشتري الزبون بعد ذلك حصة البنك تدريجياً فيضمن الحصول على النقد كما يضمن بذلك عدم رهن كامل العقار أو خسارته، ويذكر الأستاذ عبد اللطيف في مذكراته بأنه درس الفكرة وأعد مذكرة بها وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية التي أجازتها وكانت منطلقاً في تبني البنوك الإسلامية لها، مما دفع أمانة مجمع الفقه الإسلامي الدولي لطرحها على المجمع وإقرارها. بالإضافة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك والمشاكة المتناقصة والاعتمادات المستندية النقدية واعتمادات المرابحة، بالإضافة إلى خدمات الإيداع بالمضاربة لحسابات التوفير والودائع لأجل وغيرها.

موظفو البنك

السيد عبد اللطيف جناحي

بدأ البنك عمله بعشرين (20) موظفاً، وكان السيد عبد اللطيف جناحي هو الذي يشرف على مقابلة وتعيين الموظفين بالإضافة إلى مدير الموارد البشرية وقتها الشيخ محمد إبراهيم آل خليفة، ويذكر السيد رمضان علي رمضان "بأنه كان الموظف رقم 21، حيث انتقل إلى البنك بعد أن عمل في وزارة الأشغال، ثم شاهد إعلان التوظيف في البنك في جريدة أخبار الخليج، فقابل السيد جناحي واختير سكرتيراً لمجلس الإدارة، وكان العمل ممتداً من الساعة السابعة إلى الثانية ظهراً تقريباً، وكان يمكث في كثير من الأحيان إلى المساء لكثرة الاجتماعات وأعباء العمل".

السيد عبد الرزاق عبد الخالق

كان السيد عبد الرزاق عبد الخالق عبد الله أحد أوائل المديرين الذين التحقوا بالبنك بعد أن كان يعمل لدى ستاندر تشارترد بنك، ويروي السيد عبد الخالق قصة انضمامه للبنك، "حينما عرض علي الأستاذ عبد اللطيف جناحي الانضمام لبنك البحرين الإسلامي سررت كثيراً، ولما خاطبت مديري في ستاندر تشارترد سألني مديره السابق إن كنتُ جاداً في رغبتي في مغادرة مؤسسة دولية معروفة للالتحاق بمشروع مغمور، فأجبته بأنني مقتنع تماماً بفكرة ومبادئ الصيرفة الاسلامية، وسوف أخوض تجربة العمل في بنك البحرين الإسلامي للتعرف على آلية التطبيقات وتقديم الخدمات والتمويلات في البنك الجديد لمدة ثلاثة شهور، وإن لم تسر الأمور على ما يرام فسأعود إلى منصبي في بنك ستاندرد تشارترد".

ويكمل (بو عبد الله) روايته بأنه لما واجه السيد عبد اللطيف جناحي وجه إليه سؤالاً قائلا: هل ترغب بالعمل معنا لتحقيق النجاح؟ لأن ذلك كل ما أريد سماعه منك لأنني استنتجت من المناقشة أنك تمتلك مفاتيح النجاح، وهكذا انضم السيد عبد الرزاق للبنك مع أن راتبه كان أقل بنحو 150 د.ب عن عمله السابق، وقضى في البنك 35 عاماً من الخدمة المتواصلة ليتقاعد منه في العام 2014م بعد مسيرة حافلة قدم فيها الكثير للبنك.

وقد حرص البنك على اختيار الموظف الكفء وصاحب السيرة الحسنة والسمت الإسلامي داخل وخارج البنك، وقد كان من ضمن التقييم السنوي للموظف هو أداؤه للصلوات في مصلى البنك كما يذكر السيد عبد الرزاق.


البنك الاسلامى يزاول كل الاعمال المصرفية فى النصف الثانى
من نوفمبر ويخطط لتحريك الركود الذى اصاب بعض المشاريع

جريدة أخبار الخليج – 1979 م


المدير العام لبنك البحرين الاسلامي :
لا نريد مديرين في العمل وإنما قادة .. لديهم مساحة كبيرة من الأبوة
الصفة الايمانية مطلوبة في أي قائد إداري ولكنها مطلوبة أكثر في المؤسسات المالية الاسلامية

جريدة أخبار الخليج – 1995 م

التوظيف والتدريب

التوعية والتثقيف



د .حسين حامد
(رحمه الله)

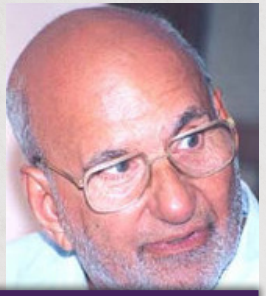

د . جمال الدين عطية
(رحمه الله)

كان للمدير العام السيد عبد اللطيف جناحي دور كبير في نشر الوعي بين موظفي البنك، إذ كان يجتمع بشكل دوري معهم لمتابعة تدريبهم وتثقيفهم ويحرص على توجيههم نحو الأسس الإسلامية السليمة من حيث التعاملات والأخلاق، وكان له دروس دورية في مصلى البنك، وكذلك كان دور موظفي البنك من أمثال رمضان علي الذي يذكر عن نفسه بأنه كان يجيب عن استفسارات رواد المساجد حول عمليات البنك.

كما كان للجنة الشرعية جهود واضحة في الإجابة عن استفسارات الموظفين ومناقشة المواضيع الشرعية معهم، وذلك نتيجة الاجتماعات الدورية المجدولة، بالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها أعضاء اللجنة لمقر البنك.

وقد بدأ اهتمام الإدارة بتدريب الموظفين قبل تأسيس البنك، حيث ابتُعث عدد من الموظفين للتدرب في البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وبنك دبي الإسلامي وبين التمويل الكويتي لفترة 45 يوماً إبان تأسيس البنك.

انتداب الخبراء

كما انتدب البنك ثلة من المتخصصين في مجال الاقتصاد الإسلامي للعمل على تدريب الموظفين، منهم الدكتور حسين حامد حسان[31] المحاضر بجامعات المملكة العربية السعودية وعضو لجنة الرقابة الشرعية في اتحاد البنوك الإسلامية، والدكتور أحمد النجار الأمين العام لاتحاد البنوك الإسلامية، والدكتور محمود أبو السعود الملقب بأبو الاقتصاد الإسلامي[32] ، والدكتور جمال الدين عطية[33] وغيرهم.

واستمرت الدورات التدريبية بشكل دوري، حيث كانت تعقد اجتماعات داخلية في البنك لتقوية الوعي الشرعي والمصرفي، وكان يحاضر في الكثير منها الأستاذ عبد اللطيف جناحي، وأحيانا يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بهذا الدور.

---

(31) د .حسين حامد حسان (1932 2020–)، أستاذ الاقتصاد الإسلامي وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وعضو المكتب التنفيذي لمؤتمر العالم الإسلامي وعضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث وعضو الجمعية التأسيسية المصرية 2012، حصل على ليسانس في القانون والاقتصاد من كلية الحقوق بجامعة القاهرة 1959، وليسانس في الشريعة من كلية الشريعة بجامعة الأزهر 1960، وماجستير في الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة القاهرة 1960، وماجستير في القانون المدني من كلية الحقوق جامعة القاهرة 1961، وحصل على الدكتوراة في الفقه وأصول الفقه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر 1965، له عدد كبير من المؤلفات الاقتصادية وغيرها، وشغل عضوية الهيئات الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

(32) د . محمود أبو السعود (1912 1992–): ولد في السودان لأبوين مصريين، التحق بكلية التجارة جامعة الملك فؤاد (القاهرة حاليا)، وتخرج منها عام 1938م كان من نشاطه البارز في الجامعة في ديسمبر 1938 تكوين رابطة البحوث الاقتصادية والسياسية الإسلامية بكلية التجارة بمعاونة بعض رفاقه؛ يعود له الفضل في وضع بذرة البنوك الاسلامية في الوطن العربي، حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الاقتصاد بجامعة لندن، وعمل بعد ذلك في التدريس، ثم عُيِّن مستشارًا لجامعة الدول العربية، تولى عدة مناصب لتطوير الأنظمة المصرفية في كل من: أفغانستان، ومصر، وليبيا، وماليزيا، وباكستان، والكويت.كان أبو السعود كاتبا بارعا في العديد من المجلات وقد برز نبوغه في علم الاقتصاد الإسلامي، حتى أصدر له العديد من الكتب ومنها خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، فقه الزكاة المعاصر(الكويت)، معالم الاقتصاد الإسلامي، وسافر إلى ليبيا للعمل كمستشار لوزارة الاقتصاد، ومستشاراً لبنك ليبيا المركزي، وبعد خروجه من ليبيا استوطن دول الخليج ثم اتجه إلى بريطانيا قبل أن يستقر به الحال في أمريكا ليدرس الاقتصاد في جامعة ميسوري، وبعض الجامعات الأمريكية الأخرى ويترأس المجلس الإسلامي الأميركي منذ تأسيسه عام 1990م.

(33) جمال الدين عطية (2017–1928) درس القانون في كلية الحقوق بجامعة "فؤاد الأول" (القاهرة حاليا)، وتخرج فيها عام1948م، وحاول أن يتخصص تخصصا شرعيا فحصل على دبلوم الشريعة من كلية الحقوق عام1950م، ثم سافر إلى الكويت بعد تخرجه، ثم إلى سويسرا ليحصل على الدكتوراة من جامعة جنيف عام 1960م، ثم عاد إلى الكويت ليعمل بالمحاماة، التحق بهيئة التدريس في كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، تولى أمانة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف بالكويت، ورئيس تحرير مجلة المسلم المعاصر، ورئيس تنفيذي للمصرف الإسلامي الدولي في لوكسمبورج (بيت التمويل الإسلامي العالمي حاليًا)، ومستشار قانوني وشرعي للمعاملات المالية والمصرفية (مكتب خاص في لوكسمبورج)، ومستشار أكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن).شارك في اللجنة التحضيرية لبيت التمويل الكويتي عام 1394هـ/1974م، وبدأ يخوض هذا المجال عمليا فسافر إلى لوكسمبورج لإنشاء مؤسسة على هذا النحو، ثم حصل -مع آخرين- على رخصة في الدنمارك لإنشاء أول بنك إسلامي هناك، وكتب في هذا عن البنوك الإسلامية في سلسلة "كتاب الأمة" بالإضافة لعدد من المقالات التي نشرت في مجلة "المسلم المعاصر"، وبعض المجلات المتخصصة في المملكة العربية السعودية.



تغطية لمحاضرة في جامعة البحرين – 1997 م



مركز الاقتصاد الاسلامي بالقاهرة ينظم دورة خاصة للعاملين ببنك البحرين الاسلامي

مجموعة من كبار أساتذة الاقتصاد الاسلامي يحاضرون في البرنامج ١٢ يناير

ايمانا من ادارة بنك البحرين الاسلامي بتطوير الكفاءات العاملة بالبنك انفقت ادارة البنك مع مركز الاقتصاد الاسلامي ، بالقاهرة ، على اقامة دورة تدريبية خاصة لجميع موظفي بنك البحرين الاسلامي في الفترة ما بين ١٢ - ١٧ يناير القادم وستكون الدورة تحت اسم «التسويق وفن بيع الخدمات المصرفية الاسلامية» .

وصرح الاستاذ عبداللطيف جناحي العضو المنتدب والمدير العام لبنك البحرين الاسلامي ان هذا البرنامج يهدف الى تزويد المشاركين بالمعارف التالية :

- الاطار الاقتصادي والشرعي للخدمات المصرفية بمفهومها الشامل .
- الأصول العلمية والعملية للتسويق المصرفي
- الخصائص المميزة لصيغ العمل في البنوك الاسلامية (الاستثمار ، الخدمات

- تنمية مهارات العاملين في رسم واعداد خطة التسويق للبنك .

ومن بين الموضوعات التي يناقشها البرنامج :

- الاقتصاد الاسلامي وخصائص البنوك الاسلامية ويتفرع الى :

الاسلام عقيدة وشريعة ، وحول جوهر النظام الاقتصادي الاسلامي ، وسلوكيات العمل في البنك الاسلامي ، وصيغ الاستثمار

جريدة أخبار الخليج – 1990 م

إدارة الموارد البشرية

وقد واجهت إدارة الموارد البشرية في البنك في بادئ الأمر صعوبة في توظيف الطاقم وتدريبه للقيام بوظيفة الاستثمار والتمويل وتقديم الخدمات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أكمل البعض التدريب إلى نهايته، بينما تركه آخرون زاعمين أن البنوك لا تعمل على هذا النحو، إذ لا يملك البنك وقتها غرفة لتداول العملات وغيرها، فكيف ستجنى الأرباح وتتوفر السيولة؟

دائرة الخزانة والاستثمار

أما فريق الخزانة فقد كانت تقع على عاتقه مسئولية كبيرة، إذ أصبح كل من بنك الكويت الدولي وبنك دبي الإسلامي أكبر داعمين لبنك البحرين الإسلامي، وترسخت العلاقة مع هاتين المؤسستين، حيث أودع بنك البحرين الإسلامي فائض السيولة لديهما، وفي المقابل قدمت المؤسستان قروضاً بدون فوائد لمصلحة البنك.

ثم احتاج البنك إلى إقامة علاقات مع بعض البنوك مثل أمريكان إكسبريس وستاندرد تشارترد وغيرها من المؤسسات المالية في أوروبا، وقد نجح في ذلك. وكان من ضمن أوائل التعاملات شركة Manufacturers Hanover وبنك أمريكان إكسبريس، وبنك دريسدنر في مدينة فرانكفورت الألمانية.

دورات تدريبية

شارك موظفو البنك في دورة خاصة في جمهورية مصر لموظفي بنك البحرين الإسلامي في العام 1990 من تنظيم مركز الاقتصاد الإسلامي بالقاهرة. كما زار في العام نفسه مفتي مصر فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوي مملكة البحرين، واطلع ضمن زيارته على بنك البحرين الإسلامي وتعرف على أهم أعماله وأشاد بها.

ندوة مصرفية

قد نظم البنك واحدة من أكبر الندوات المصرفية الإسلامية بعنوان (الأسواق المالية) في 27 نوفمبر 1991 بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسه، وذلك تحت رعاية وزير العدل الشيخ عبد الله خالد آل خليفة بفندق الشيراتون، والتي كانت بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وشارك فيها نحو 47 من علماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامي، منهم فضيلة الدكتور بكر أبو زيد رئيس مجمع الفقه الإسلامي، والشيخ المختار السلامي مفتي تونس، والدكتور الصديق الضرير الأستاذ بجامعة الخرطوم، والشيخ د.عبد الستار أبو غده عضو الموسوعة الفقهية وبيت التمويل الكويتي، والدكتور منذر قحف، والدكتور يوسف القرضاوي والدكتور علي السالوس وعدد آخر من المتخصصين، وناقشت الندوة عدداً من المواضيع المهمة كالسلع والأسهم والاختيارات وبطاقات الائتمان وتأسيس الشركات المساهمة.



ندوة الأسواق المالية 1991 م



وزير العدل يفتتح ندوة الأسواق المالية اليوم

عدد كبير من علماء الاسلام يشاركون بالندوة

يفتتح الشيخ عبدالله بن خالد ال خليفة وزير العدل والشئون الاسلامية في التاسعة من صباح اليوم بقاعة الجسرة بفندق الشيراتون اكبر تجمع اقتصادي اسلامي يناقش قضايا الأسهم والسلع وبطاقات الائتمان من خلال ندوة الأسواق المالية التي سوف تستمر حتى السابع والعشرين من هذا الشهر

يتحدث في جلسة افتتاح هذه الندوة التي يشارك فيها ٤٧ من العلماء واساتذة الاقتصاد الاسلامي والشريعة وتقام بمناسبة مرور عشر سنوات على تاسيس بنك البحرين الاسلامي - وزير العدل والشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد ال خليفة رئيس مجلس ادارة البنك حيث يلقي كلمة الاسلامي الذي يشارك في تنظيم هذه الندوة والدكتور منذر قحف سيلقي كلمة المعهد الاسلامي للبحوث

ومن ابرز المنتدين في هذه الندوة السيد عبداللطيف جناحي المدير العام والعضو المنتدب لبنك البحرين الاسلامي والدكتور يوسف القرضاوي والدكتور علي احمد

جريدة الخليج - 1991 م

قياس الأثر

ورغبة في قياس وتتبع تأثيره في السوق ودراسة الزبائن أجرى البنك استبياناً لما يقرب من 500 زبوناً من زبائنه لدراسة وضع البنك تبين من خلاله أن 91٪ يلجئون للبنك لأسباب شرعية، وقال 56٪ منهم أن البنك يغطي جميع احتياجاتهم، وقد عكس هذا الاستبيان بصورة كبيرة وضع البنك المستقر والمرضي للجمهور عامةً، وقد دفع هذا الاستطلاع إدارة البنك لتقديم المزيد من الجهد لتطوير وضع البنك وتغطية النواقص.

ونظم البنك احتفالا كبيراً في 15 يناير 1992م بمناسبة بمرور 10 سنوات على تأسيسه تحت رعاية الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة، حيث تم تكريم الموظفين الذين قضوا في البنك 10 سنوات فيه، وبلغ عددهم 50 موظفا وموظفة.

مركز للتدريب

ورغبة في نقل تجربة التدريب لمرحلة جديدة من الاحترافية أنشأ البنك مركزاً داخلياً للتدريب على الأساليب المصرفية الإسلامية، وقد افتتح المركز في العام 1994 بسعة إجمالية قدرها 60 مقعداً متاحا لجميع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى مكتبة داعمة له متاحة لجميع الطلبة والباحثين.

وقد آتت تلك الجهود ثمارها، حيث افتخر البنك في العام 1995 بأن نسبة البحرينيين من المديرين بلغت 100٪.

كما نظم البنك عدد من الاجتماعات والندوات الداخلية ذات الطابع الشرعي باستضافة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومديري الرقابة الشرعية بشكل سنوي.



أول مركز تدريب على الأساليب والفنون المصرفية الاسلامية يفتتح في البحرين قريبا

المركز يتبع بنك البحرين الاسلامي ويقبل أساتذة ومتدربين من داخل البحرين وخارجها

صرح الاستاذ عبداللطيف جناحي العضو المنتدب المدير العام لبنك البحرين الاسلامي انه تقرر وبصفة نهائية انشاء مركز للتدريب على اساليب وعلوم الاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية سيطلق عليه . مركز تدريب العاملين في بنك البحرين الاسلامي . ..وقال : ان المركز سيفتتح قريبا ببناية البنك على شارع القصر القديم بالقضيبية .. ويتسع المركز لتدريب ٦٠ مصرفيا في وقت واحد وسيقبل العاملين في بنك البحرين الاسلامي في البداية وبعد ذلك سيتم قبول العاملين بالمصارف الاسلامية الاخرى .

وقال الاستاذ عبداللطيف . انه ضمن الاستراتيجية الموضوعة للمركز سيتم قبول محاضرين ومتدربين من المؤسسات الاسلامية داخل البحرين وخارجها .

وقال : ان هدف المركز بالدرجة الاولى هو اعداد اخصائيين وقادة في مجال العمل المصرفي الاسلامي ..وقد صدرت مجموعة من الكتب والدراسات لا باس بها معظمها عن بنك البحرين الاسلامي ومديره العام

بالمركز سيتم من خلال التركيز على العمل المصرفي الاسلامي الى جانب المهارات المصرفية الاخرى .

وقال الاستاذ عبداللطيف جناحي : ان هذا المركز هو الاول من نوعه في المنطقة تقريبا .. وستلحق بالمركز مكتبة متخصصة في مجال العمل المصرفي بصفة عامة والاقتصاد الاسلامي بصفة خاصة وكذلك حول الفنون والمهارات المصرفية .. والكتب

الشيخ عبدالرحمن بن محمد ال خليفة ●

جريدة أخبار الخليج – 1994 م


اليوم.. الاحتفال بمرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشاء بنك البحرين الإسلامي

دلالات الاحتفال أعمق بكثير من الذكرى العاشرة أو تكريم المؤسس

قالوا استهل تجربة بنك إسلامي.. فأصبح بالبحرين ١١ مؤسسة وتجارية إسلامية

حاولوا تثبيط من ساعدوا للعمل بالبنك فصمدوا وكانوا شركاء أساسيين في النجاح

جريدة أخبار الخليج – 1993 م

رفع الكفاءة العلمية للموظفين

كما دأب البنك على ابتعاث موظفيه للدراسة في جامعة البحرين، وقد أشير في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في 20 يونيو 1999 بأن البنك ابتعث 12 من موظفيه، كما حرص البنك كذلك على تدريب موظفيه في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وحرص على نيل موظفيه أفضل الشهادات المهنية والاحترافية، وقد ساهم ذلك في تحسين الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى تميز موظفي البنك وتسابق البنوك الأخرى في الرغبة بتوظيفهم لديهم.

ملتقيات علمية

وبعد انقطاع لفترة طويلة عن تنظيم الملتقيات والمؤتمرات عقد البنك ملتقاه الأول الذي وجهه للخطباء والأئمة والمتخصصين الشرعيين للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية، حيث جرى حواراً منوعاً حول المنتجات المالية الإسلامية وأسسها الشرعية والفرق بينها وبين منتجات البنوك التقليدية استمر ليوم كامل بحضور أعضاء الهيئات الشرعية وجمع من أئمة المساجد وخطباء الجوامع بالتعاون مع إدارتي الأوقاف السنية والجعفرية، وذلك في 13 مايو 2017 بفندق الدبلومات، وقد حضر ما يربو على 100 إمام وخطيب أهداهم البنك نسخة من إصداراته وكتاب المعايير الشرعية للأيوفي، كما كرم البنك في الملتقى ذاته أصحاب الفضيلة أعضاء الهيئة السابقين والمراقبين الشرعيين القدامى.

كما عقد البنك ملتقاه الثاني الذي وجه للقانونيين والقضاة والمحامين في 3 و4 إبريل من العام 2018، وحضره متخصصون شرعيون وقانونيون من داخل وخارج البحرين، كما حضره أعضاء من مجلس النواب والشورى وهيئة الإفتاء والتشريع، وغيرها من الهيئات، وذلك بهدف علاج مشكلة إعادة تكييف القضاء البحريني لعقود البنوك الإسلامية واعتبارها من قبيل البيع وليست الإجارة، وقد ساهم هذا الملتقى في إعداد توصيات ساهمت في صدور قانون رقم 14 لعام 2020 بخضوع المعاملات المالية الإسلامية للمعايير الشرعية التي يصدر بشأنها قرار من مصرف البحرين المركزي، وقد أصدر المصرف المركزي قراره في العام ذاته برقم 18 باعتماد معايير الأيوفي لتكون مرجعا للقضاء عند ورود المنازعات المالية لتحل بالتالي معضلة كبيرة واجهت أعمال البنوك الإسلامية لعدد من السنوات، ولتكون مملكة البحرين أول دولة في العالم تعتمد المعايير الشرعية من الناحية القانونية والقضائية.

وعقد البنك ملتقاه الثالث الذي خصص للأكاديميين من أساتذة وطلبة الجامعات المحلية، وذلك في 19 نوفمبر من العام 2024، وحضره جمع من الطلبة والمحاضرين وأساتذة الجامعات من داخل وخارج المملكة تحت عنوان «الصيرفة الإسلامية بين التنظير الأكاديمي والتطبيق العملي»، وتناول الملتقى عدد من المحاور العلمية كتقييم مقررات تخصصات الصيرفة الإسلامية في الجامعات والمعاهد، ومدى توافقها مع الجوانب التطبيقية في المصارف الإسلامية، وتلبيتها لواقع السوق المحلية، ونظرة عامة على التراث الفقهي في العصور السابقة والعصر الحالي، وأهم الجهود العلمية في فقه المعاملات المالية الإسلامية، ومدى الحاجة لتطوير وتجديد فقه المعاملات المالية الإسلامية.

كما احتوى الملتقى تقديم جائزتين، خصصت الأولى لأفضل مشروع أو بحث علمي ينال الفائز فيها منحة للدراسة العليا في تخصص الصيرفة الإسلامية، ومنحت الجائزة الثانية لمترشح للتدرب مع هيئة الرقابة الشرعية مدة سنة سعيا لتهيئة جيل جديد من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية.



الملتقى الأول – 2017



الملتقى الثاني – 2018



الملتقى الثالث – 2024







توظيف المرأة

كان للمرأة نصيب في التوظف في البنك، إذ حرص البنك منذ تأسيسه على تخصيص أقسام خاصة للزبائن من النساء، وكانت أول موظفة في البنك تعينت منذ التأسيس السيدة بدرية آل رحمة التي كلفت بمقابلة الزبائن من النساء ودراسة طلبات القرض الحسن المقدمة منهن. وكان يشترط على الموظفات ارتداء الحجاب، ومما ذكره السيد عبد اللطيف جناحي في إحدى لقاءاته الصحفية بتاريخ 3 نوفمبر 1979 أن المرأة مرحب بها طالما ارتدت الحجاب الشرعي الذي يعد شرطاً رئيسياً للتوظف في البنك.

وقد حرص المدير العام السيد عبد اللطيف جناحي على إنشاء قسم خاص للنساء كأول بادرة من نوعها في البحرين في فرع المحرق ثم فرع القضيبية الذي تميز بمدخل وفرع منفصل للنساء، كما حرص على أن تكون جميع الموظفات من النساء، ويتصفن بالسلوك الإسلامي سواء من حيث الملبس أو السلوك العام أثناء وحتى خارج أوقات العمل.

وقد كان لتوظيف المرأة اهتمام كبير من قبل الإدارات التنفيذية للبنك، حيث وصلت إلى ما يقارب من 30٪ في العام 2013 ثم ارتفعت إلى 35٪ في 2022م، ولا تزال إلى الوقت الحالي.



في بادرة تعتبر الأولى من نوعها في المملكة

بنك البحرين الإسلامي يفتتح فرعا لسيدات الأعمال بالجفير

كتبت: زينب التاجر

في سابقة تعد الأولى من نوعها في المنطقة يعتزم بنك البحرين الإسلامي افتتاح فرعه الخاص بسيدات الأعمال بالجفير في أواخر الشهر الجاري بتكلفة تصل الى قرابة ١٥٠ ألف دينار بحريني حيث من المؤمل أن يقدم كافة الخدمات التي يقدمها أي بنك آخر مضيفا الى ذلك بعض الخدمات الخاصة لسيدات الأعمال في المملكة والدول الشقيقة والصديقة كتمويل مشاريعهم الخاصة وتقديم الدعم اللازم، صرح بذلك المدير التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي عدنان يوسف والذي نوه الى أن الفكرة لم تأت من فراغ وإنما جاءت لتؤكد دعم مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية دعم مسيرة عمل المرأة وحريتها التي تنامت في الفترة الأخيرة وخصوصا بعد انخراط المرأة البحرينية خاصة والخليجية عامة في مجال المال والأعمال الأمر الذي دفع المعنيين الى التركيز على تقديم يد العون لفئة باتت فعالة في المجتمع.

وعلى صعيد متصل أشار يوسف الى أن الفرع الجديد هو فيلا ملك لبنك البحرين الإسلامي مكونة من طابقين و مجهزة بجميع الآليات التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي من شأنه ان يسهم في تقديم أفضل الخدمات الممكنة.

يوسف

جريدة أخبار الخليج – 2004 م

الفترة الأولى

(1989-1979)

أداء البنك المالي وأهم الأحداث

الجمعية العمومية الأولى

انعقد اجتماع الجمعية العمومية الأول للبنك في 24 مارس 1981 بمبنى غرفة التجارة والزراعة، وقد أعلن البنك عن أرباح السنة الأولى التي تجاوزت النصف مليون دينار بحريني، وهي نتائج كما أطلق عليها في الاجتماع بأنها لم تحدث في أي مشروع آخر، فقد حقق البنك أرباحاً تشغيلية قدرها 5 ملايين د.ب، كما وزع أرباحا قدرها 345 ألف د.ب على المساهمين تمثل 6٪ من رأس المال.

ورغبة من أعضاء مجلس إدارة البنك تقديم مزيد من الدعم والمساندة للبنك فقد قرروا التنازل عن مكافآتهم للسنة الأولى دعما لمسيرة البنك، بل إن معظم المساهمين طالبوا بعدم توزيع أرباح عليهم وإحالتها للاحتياطيات.

وقد كانت كلمة الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة في اجتماع الجمعية العمومية كلمة لافتة بيَّن خلالها أنه" لم يكن أحد يتصور أن البنك الوليد سوف يصمد وينمو ويتخذ لنفسه مكاناً بارزاً ولافتاً وسط مؤسسات مصرفية قديمة ومتمرسة وتتعامل في استثمارات عملاقة، ولم يكن أحد يتوقع أن البنك الجديد سوف يستطيع تحقق الهدف الذي قام من أجله... وأنه لم يكن لمشروع قام على أسس الدين الحنيف أن يفشل". ورداً على سؤال أحد الحاضرين ذكر الشيخ عبد الرحمن بأننا "نؤدي دورنا بالأمانة التي حملتموها إيانا، ولا نخشى الحساب في الجمعية العمومية، وإنما أهم ما نخشاه هو الحساب من الله"، كما أكد الشيخ عبد الرحمن بأن البنك "جمع في عام واحد تقريبا ودائع زادت على 5 ملايين د.ب، وهذا دليل آخر على استجابة المواطنين الذين بدأ إدراكهم يزداد يوما بعد يوم".

الجمعية العمومية الثانية

ثم عقد البنك اجتماع جمعيته العمومية الثاني في 26 يناير 1982، وأعلن عن انتخابات جديدة للأعضاء الستة لمجلس الإدارة.كما استمرت النتائج الجيدة للبنك رغم هبوط الأرباح التشغيلية إلى مليون دينار، إلا أن ميزانية البنك ارتفعت إلى 30 مليون دينار، حيث زادت الأرباح بنسبة 24٪، ووزعت أرباحاً قدرها 12٪ من رأس المال على المساهمين بمبلغ قدره 690 ألف دينار، وذلك رغم الركود الاقتصادي الذي عم العالم وقتها.

توزيع الأرباح

واستمر البنك في تحقيق نتائج مالية ممتازة في السنوات التالية، حيث وزع في السنة المالية 1985 نحو 575 ألف د.ب على المساهمين بنسبة 10٪، وكذلك في السنة المالية 1986 كذلك نسبة 10٪ على المساهمين وبصافي أرباح 3.5 مليون د.ب، كما ووفق في الاجتماع نفسه على تملك الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد المدني وصندوق التقاعد العسكري بتملك كل منهم نسبة 10٪ من أسهم رأس مال البنك. وقد حقق بنك البحرين الإسلامي

أعلى نتائجه في العام 1988 في السنة المالية 1409هـ، حيث ارتفعت ميزانيته إلى 91 مليون د.ب، ووزع البنك 10٪ من أرباحه على المساهمين وذلك في حدود 575 ألف د.ب. ومن الطُرف التي حدثت في اجتماع الجمعية العامة في العام نفسه طلب أحد المساهمين أن يقسم جميع أعضاء مجلس إدارة البنك وفي يدهم المصحف على عدم مخالفتهم أحكام الشريعة الإسلامية. وفي الجمعية العامة للعام الهجري 1411هـ التي عقدت في ديسمبر 1991 وزع البنك أيضا 10٪ من أرباحه على المساهمين بمبلغ 575 ألف د.ب، وأعيد انتخاب 6 من أعضاء مجلس الإدارة. وفي السنة المالية 1412ه انعقدت الجمعية العامة للبنك في 24 نوفمبر 1992م، وأعلنت عن توزيع أرباحا قدرها 10٪ على المساهمين، وقد طالب المساهمون في هذا العام بزيادة أرباحهم التي لم تتجاوز 10٪ طوال الأعوام السابقة، كما طالبوا بزيادة رواتب الموظفين الذين يشكون من ضعف الرواتب الممنوحة لهم.

واستمر البنك في أعوامه التالية على النهج ذاته في توزيع الأرباح، حيث عُقدت الجمعية العمومية بتاريخ 17 نوفمبر 1993 معلنة توزيع أرباحا قدرها 10٪، ووزع البنك أرباحا قدرها مليون و150 ألف د.ب على المساهمين، وأشير في الاجتماع نفسه إلى أنه تم تحسين رواتب الموظفين في البنك. وبقي الوضع على هذا المنوال بتوزيع أرباح لا تتجاوز 10٪ في الأعوام 1995 إلى 1999م، وقد بلغت أرباح البنك في العام 1995 أكثر من 6 ملايين د.ب، فيما بلغت أرباح السنة الهجرية 1417هـ التي نشرت في 25 يونيو 1997 مبلغا قدره 5 ملايين و371 ألف د.ب. أما اجتماع الجمعية العامة للعام 1998 فقد عقدت لأول مرة في مبنى البنك الجديد، واستحدث فيها مسمى الرئيس التنفيذي للبنك بدلا من المدير العام، وهو المسمى الدارج بين أغلب البنوك إلى الوقت الحالي، وعين الأستاذ عبد اللطيف جناحي في هذا المنصب.



جانب من اجتماعات الجمعية العمومية خلال فترتي الثمانينات والتسعينات


في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي :

رئيس مجلس الادارة : ١٠ سنوات مضت على انشاء البنك

وفي كل سنة يحقق نتائج جيدة رغم انشائه في ظل الركود الاقتصادي

عقدت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي اجتماعها السنوي بمبنى الغرفة التجارية مساء أمس برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة رئيس مجلس الادارة بحضور جميع اعضاء مجلس

جريدة أخبار الخليج – 1989 م


في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي

لم يكن أحد يتصور نمو البنك بهذه الصورة الكبيرة

اضواء على المشاريع الجديدة التي سينفذها البنك

جريدة أخبار الخليج – 1981 م


نتائج محققة لأعمال المساهمين في بنك البحرين

٤٢٪ زيادة في صافي الربح و ٦١٠٪ في الأرباح المالية و ٤٣٪ في الودائع

صفقة عقارية رابحة للبنك

ربح قدرها مليون و ٤٤٠ ألف دينار

جريدة أخبار الخليج – 1982 م

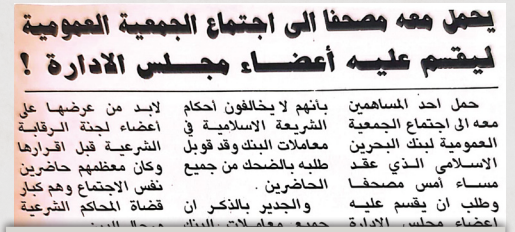
يحمل معه مصحفا الى اجتماع الجمعية العمومية ليقسم عليه أعضاء مجلس الادارة !

حمل احد المساهمين معه الى اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي الذي عقد مساء أمس مصحفا وطلب ان يقسم عليه اعضاء مجلس الادارة بانهم لا يخالفون احكام الشريعة الاسلامية في معاملات البنك وقد قوبل طلبه بالضحك من جميع الحاضرين .

والجدير بالذكر ان لابد من عرضها على اعضاء لجنة الرقابة الشرعية قبل اقرارها وكان معظمهم حاضرين نفس الاجتماع وهم كبار قضاة المحاكم الشرعية

جريدة أخبار الخليج – 1989 م


في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي :

رئيس مجلس إدارة البنك

زيادة الاعتمادات المخصصة للقرض الحسن للمواطنين ولن يرد طلب للحصول على القرض

البنك يحقق إنجازات طيبة رغم الظروف الاقتصادية العالمية والعربية

عقدت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي جلستها العادية مساء امس بمقر غرفة تجارة وصناعة البحرين برئاسة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية ورئيس مجلس ادارة البنك.

وقد دارت مناقشات خلال اجتماع الجمعية العمومية شارك فيها سعادة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة المحامي . والدكتور الشيخ عبداللطيف المحمود . ومحمد علي ياسم . وقد اظهرت المناقشات تجاوبا وتفهما بين اعضاء الجمعية العمومية ومجلس الادارة.

وابرز ما دار خلال الاجتماع هو ما طرحه سعادة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة المحامي . حيث وجه الشكر الى مجلس الادارة على اهتمامه بموضوع القرض الحسن بالبنك

جريدة أخبار الخليج – 1981 م

تحدي انخفاض الأرباح

وقد شهد البنك انخفاضاً حاداً في أرباحه التي أعلنت في اجتماع الجمعية العامة للعام 1999، حيث انخفضت إلى 1.8 د.ب، ونظرا للتحديات الكبيرة التي تواجد البنك وحدة المنافسة ارتأى القائمون على البنك العمل على زيادة رأس ماله، وقد وافقت الجمعية على زيادة رأس مال البنك من 23 مليونا إلى 50 مليونا بعدد 115 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم، وقد برر مجلس الإدارة أسباب زيادة رأس المال بالتالي

1. رفع الملاءة المالية لرأي المال إلى 12٪ حسب قرار مؤسسة النقد.
2. توسيع أعمال البنك في منطقة الشرق الأوسط من خلال فتح فروع جديدة.
3. التوسع في دول مجلس التعاون الخليجي.
4. المنافسة في قطاع الصناعة.
5. الاستثمار في تقنية المعلومات.

وقد نعى الحاضرون في هذا الاجتماع الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في 6 مارس 1999م، إذ يعد (رحمه الله تعالى) الداعم الأول للبنك الذي أصدر مرسومه بإنشاء بنك البحرين الإسلامي .

مساهمون جدد

ودخل في هذا العام مساهمون جدد في البنك، وهم المجموعة الخليجية للمال، والمجموعة الدولية للاستثمار بملكية تبلغ 35،2٪ من حصة البنك.

المساهمة في سندات التنمية الإسلامية

وأعلن في العام ذاته عن أول إصدار في مملكة البحرين لسندات التنمية الإسلامية الحكومية التي ستطرحها مؤسسة نقد البحرين على الجمهور في سوق الأوراق المالية في الربع الأول، حيث بلغ حجم الإصدار 60 مليون دولار أمريكي بمدة تبلغ 3 سنوات بمعدل تأجير ثابت يدفع كل 6 أشهر، وقد ساهم بنك البحرين الإسلامي بمبلغ 5 ملايين د.ب كاكتتاب مباشر، و10 ملايين د.ب كضامن اكتتاب.



في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي :

توزيع ٥٧٥ ألف دينار بحريني كأرباح على المساهمين بنسبة ١٠٪ من رأس المال

رئيس مجلس الادارة : البنك حقق ارباحا مرضية جدا رغم الظروف الاقتصادية الصعبة

عقدت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي اجتماعها امس بمبنى الغرفة التجارية برئاسة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمدبن راشد ال خليفة وكيل وزارة العدل والشئون الاسلامية ورئيس مجلس ادارة البنك بحضور اعضاء مجلس ادارة البنك و٦٢٪ من المساهمين في راسمال البنك .. وقد وافقت الجمعية العمومية على جدول الاعمال بالاجماع . وقررت الموافقة على توزيع ارباح على المساهمين بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع وفي حدود ٥٧٥ الف دينار بحريني وتحويل ٦٩٣١٧ دينارا بحرينيا كاحتياطي إجباري وتدوير مبلغ ١٢٦٤٢٥ دينارا بحرينيا كارباح مدورة، وتفويض مجلس الادارة بتوزيع الزكاة على الاحتياطيات والارباح المدورة من السنة الماضية .

وقد وجه المساهمون الشكر الى مجلس الادارة وجميع العاملين بالبنك على النتائج الممتازة التي حققها البنك والحفاظ على اهدافه ومسيرته في كفاءة عالية رغم صعوبة الاحوال الاقتصادية .

وقد وجه سعادة الشيخ عبدالرحمن في افتتاح جلسة الجمعية العمومية كلمة هنأ فيها باسم الجمعية امير البلاد المفدى بمرور ٣٥ عاما على توليه مقاليد الحكم في البلاد . واشار الى النتائج الطيبة التي حققها البنك رغم الظروف الصعبة التي

جريدة أخبار الخليج – 1999 م



رئيس مجلس ادارة بنك البحرين الاسلامي يعلن :

مضاعفة ايرادات وميزانية البنك فى عام ١٤٠٢ هجرية

مليون دينار أرباح صافية بعد خصم المخصصات والاحتياطى

اجتمع مساء امس مجلس ادارة بنك البحرين الاسلامى برئاسة سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد ال خليفة .. وحضور جميع الاعضاء .. ناقش المجلس التقرير الختامى لنشاط البنك عن عام ١٤٠٢ هجرية .. كما ناقش عددا من المشاريع التى سينفذها خلال الفترة القادمة لتوسيع قاعدة نشاطه خدمة للمساهمين وللاقتصاد الوطنى .

وقد ادلى سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد ال خليفة عقب الاجتماع بالتصريح التالى :

حدود مليون دينار .

وقال : ان هذه النتائج لتؤكد نجاح البنوك الاسلامية المستندة على اسلس

جريدة أخبار الخليج – 1982 م

الفتـرة الثانية

(1990-1999)

مواجهة المنافسات

مع ازدياد أعداد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عاماً بعد عام حتى وصل عددها 11 مؤسسة وبنكا إسلامياً، وبعد مرور 10 سنوات على تأسيس البنك، اشتدت حدة المنافسة بين البنوك الإسلامية، وقد استند بنك البحرين الإسلامي في إدارة الموازنة إلى الحذر واختيار الاستثمارات بعناية كونه مصرفاً صغيراً ومتنامياً، وإنشاء الاحتياطيات المتعددة، وقد مكنه ذلك من التمتع بقدر كبير من السيولة. وكان ذلك جلياً أثناء أزمتين كبيرتين عصفتا بالمنطقة، أولاها كانت الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات (1988-1980)، وثانيها هو احتلال الكويت (1991-1990)، حيث استطاع المرور من الأزمتين بأمان مع الحفاظ على ملاءته ومتانته.

حرب الخليج

وقد أسس البنك منذ بداية أزمة حرب الخليج أنظمة حماية وطوارئ لأمن المعلومات وتوزيعها في أكثر من مكان لمقاومة أخطار الحروب.

الغزو العراقي للكويت

أما الأزمة الأخطر التي مر بها البنك في تلك الفترة، فقد تمثلت في الغزو العراقي للكويت في مطلع شهر أغسطس من العام 1990م، حيث استمر الاحتلال مدة ثمانية أشهر، وقد أشار الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقده في ديسمبر 1991 إلى أن هذه الحرب غطت مشاكلها على سنة البنك المالية، وكان على البنك أن يهيئ نفسه لأسوأ الظروف، وأن تلك التهيئة لابد من كلفة لها تدفع بين الوقت والمال.
ورغم هذه الأزمة التي كان لها تأثيرها الكبير على الأوضاع الاقتصادية، ظل بنك البحرين الإسلامي يتمتع بوضع جيد وذلك بفضل السيولة القوية التي توافرت لديه.

الفترة الثالثة

(2009-2000)

المعاناة المالية والإدارية

بعد مرور 20 سنة على تأسيس البنك، واستقراره كبنك رائد في المنطقة، لم تجر الرياح بما تشتهيه سفن المساهمين، إذ مر البنك بسنين صعبة بدأت من العام 1999م عانى منها البنك مالياً وإداريا، لهذا كانت الأصوات تنادي بإحداث تغيير جذري لكي يتمكن البنك من الصمود والمضي قدماً، حيث تمثلت المقترحات في عدد من السيناريوهات المطروحة، ومنها

- دخول مستثمرين جدد في البنك.
- إحداث تغييرات في استراتيجية البنك ومجلس إدارته.
- اندماج البنك مع بنك آخر.

لهذا ارتأت إدارة البنك البدء في عملية تطويرية والدخول في أسواق جديدة، حيث بدأ البنك عامه الواحد والعشرين بالإعلان عن خطة توسعية جديدة تتمثل في الانطلاق إلى أسواق المنطقة[34].

التحول للسَنَة الشمسية

وقد أعلن البنك في جمعيته العمومية المنعقدة في العام 2000م باعتماده العام الميلادي لانعقاد الجمعية بدلا من العام الهجري الذي استمر العمل به عشرين عاماً.

أما عن النتائج فقد قد حقق البنك أرباحاً في ذلك العام بمبلغ 3,9 مليون دينار، مع التوصية بتوزيع أرباح نقدية قدرها 9٪.


جمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي تقرر :

وزيع مليون و ١٥٠ ألف دينار أرباحا على المساهمين

ئيس مجلس الادارة : أرباح البنك زادت بنسبة ٧٦ ، ١٦٪

تب ـ لطفي نصر :

وافقت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي في اجتماعها امس برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة رئيس مجلس
دارة على توزيع ارباح على المساهمين بواقع ١٠٪ من راس المال و في حدود مليون و ١٥٠ الف دينار ، واقرار تحويل مبلغ ١٣٢ الف و ٩١٠
نار مخصص قانوني . كما تم خلال الاجتماع اعادة انتخاب ٦ اعضاء مجلس الادارة بالتزكية وهم السادة عبدالطيف جناحي ـ خالد راشد
رحيمي ـ ابراهيم زيدل ـ محمد الزامل ـ مبارك جاسم كانو ـ احمد منصور العالي .

وخلال المناقشات التي دارت خلال
شاع الجمعية العمومية اكد السيد
راهيم زيدل ان البنك حريص على تحسين
ستوى موظفيه المجدين . وان رواتب
فاتين بالبنك قد شهدت تحسنا مع عدم
زار مقارنة رواتب موظفي البنك مع رواتب
ى الموظفين في البنوك القديمة بالبلاد .
لى رئيس مجلس الادارة الاشادة الذي
ول أن البنك سيغير سنته المالية . وفي
لة الاجتماع الذي عقد بمقر الغرفة
تجارية التي الشيخ عبدالرحمن رئيس

جريدة أخبار الخليج – 1994 م


في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي :

الموافقة على توزيع ١٠٪ أرباحاً على المساهمين واعادة انتخاب ٦ أعضاء لمجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة : زيادة الكدرمن ١٤ الف دينار في الميزانية وكنا نتوقع انخفاضا

كتب : لطفي نصر

وافقت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي في اجتماعها امس برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وكيل وزارة العدل والشؤون الاسلامية رئيس مجلس ادارة البنك بالاجماع على توزيع ارباح على المساهمين بواقع ١٠٪ من راس المال المدفوع و في حدود ٩٧٥ الف دينار بحريني . واقرار تحويل مبلغ ٢٦٤، ٢٦ دينارا بحرينيا كاحتياطي اجباري وتدوير مبلغ ٨٤١، ٧١ دينارا بحرينيا كارباح مدورة .

وكان قد بلغ نصاب حضور اجتماع الجمعية العمومية التي عقدت بقاعة الاجتماعات بمبنى الغرفة التجارية مساء امس ٨٢، ٢٦٪ حيث تم اعادة انتخاب ٦ اعضاء لمجلس الادارة فقد تقرر الانتخاب ٧ اشخاص انتخب منهم ٦ اعضاء وهم : خالد راشد الزيداني ، عبدالطيف جناحي ، وابراهيم زيدل ، واحمد منصور العالي حيث حصل كل منهم على ٢ مليون و ١٩٠ الفا و ٦١٧ صوتا ثم محمد الزامل وعبدالله كانو

وتقويض مجلس الادارة بتنفيذ ذلك في الموعد الذي يراه مناسبا .

○ رفع ملكية المؤسسات والشركات والافراد دون تحديد .

○ تفويض مجلس الادارة باجراء ما يلزم من تعديلات في النظام الاساسي وعقد التاسيس فيما يخص الموضوعين السابقين .

وكانت جلسة الامس قد بدت بهدوء لحديث جرا فيها عدا مناقشات بسيطة حول تقرير

○ جانب من اجتماع الجمعية العمومية

جريدة أخبار الخليج – 1991 م


في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الإسلامي:

أرباح ٥ ملايين و٣٧١ ألف دينار للمودعين ومليون و١٥٠ ألفا للمساهمين

رئيس مجلس الإدارة: نتائج البنك عن سنة ١٤١٧هجرية ناجحة وموفقة بجميع المقاييس

كتب ـ لطفي نصر

اعلن الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية رئيس مجلس ادارة بنك البحرين الإسلامي ان نتيجة اعمال البنك عن سنة ١٤١٧ هجرية كانت ناجحة وموفقة بجميع المقاييس. حيث حققت الميزانية نموا بمقدار ٣,٩١٪ و٤,٥٪ في الودائع، وبلغت حصة المودعين من الارباح ٥ ملايين و ٣٧١ ألفا و٦٩ دينارا.. وكان نصيب المساهمين مليون و ١٥٠ الف دينار. كما اعلن انه طلب من ادارة البنك اعادة النظر في شروط حصول المواطنين على القرض الحسن للتيسير عليهم واتاحة الفرصة لعدد اكبر من المواطنين للحصول على هذا النوع من القروض.

جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية للبنك التي عقدت برئاسته مساء أمس وبحضور جميع أعضاء مجلس الادارة و٨٣٪ من المساهمين.

وقد وافقت الجمعية بالاجماع على جميع البنود المدرجة على جدول الاعمال.. حيث وافقت الجمعية على

جريدة أخبار الخليج – 1997 م

(34) لم يتمكن البنك من تنفيذ تلك الخطة بسبب أحداث وتغييرات عدة حصلت في عضوية مجلس الإدارة مما أدى إلى تغيير الخطط والبرامج للبنك.

مجلس إدارة جديد

وأعيد تشكيل مجلس إدارة البنك في سبتمبر من العام 2000م، وانضم إليه 5 أعضاء جدد لأول مرة للمجلس، وهم من دول الكويت الشقيقة كل من: الشيخ سلمان آل صباح، سعد البراك، رشيد عبد القادر ممثلون عن المجموعة الدولية للاستثمار[35] ، بالإضافة إلى د. عمر زهير حافظ ممثلا عن البنك الإسلامي للتنمية، ويوسف بن فاضل ممثلا عن بنك دبي الإسلامي.

واستمر تواجد الأعضاء السابقين وهم: الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة رئيس المجلس، إبراهيم محمد زينل، وأحمد منصور العالي، ويوسف محمد العوضي (ممثل الأوقاف الكويتية)، علي محمد العليمي (ممثل الهيئة العامة للقصر الكويتية).

وقد خرج من المجلس كل من السادة محمد عبد الله الزامل، ومبارك جاسم كانو، وفيصل الزامل (ممثل البنك الإسلامي للتنمية).

وفي أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 6 مايو 2001 أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة السيد خالد الزياني عدم اكتمال النصاب، فطلبت مجموعة من المساهمين الجدد بأهمية تحديد موعد لانعقاد الجمعية العمومية بشكل مباشر بحجة أن الانتخابات تأخرت لمدة سنتين، بالإضافة إلى رغبة المساهمين الجدد إحداث تغييرات جذرية في أعمال واستثمارات البنك الذي لم يوزع في تاريخه أرباحاً أكثر من 10٪، وكان من المفترض أن تعقد الجمعية العامة في إبريل من العام 2000 إلا أن ذلك لم يتم بسبب اعتماد البنك للسنة الميلادية بدلا من الهجرية بحسب ما بينه السيد عبد اللطيف جناحي في تصريحاته الصحفية.

وبحسب التقارير الصحفية الواردة فقد سعى المساهمون المؤسسون ومنهم بيت التمويل الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية والأوقاف الكويتية ووزارة العدل البحرينية لكسب الأغلبية في المجلس في مقابل المساهمين الجدد، وذلك بسبب حرصهم على البنك وعدم تأكدهم من إمكانية الشركاء الجدد إدارة البنك وتنفيذ خططهم لمعاناة شركاتهم المملوكة إليهم ماليا، وقد فشلت الجمعية العمومية في الانعقاد على مدى عامين ونصف تقريبا.



في اجتماع الجمعية العمومية لبنك البحرين الإسلامي:

توزيع أرباح بنسبة ١٠٪ على المساهمين ومع وجود أرباح البنك ترتفع إلى ١٢٧ مليون دينار

البنك يقرر افتتاح فرع خامس في جدحفص وإنشاء مركز للدراسات والأبحاث المصرفية الإسلامية

عقدت الجمعية العمومية لبنك البحرين الإسلامي اجتماعها امس برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة رئيس مجلس الإدارة وذلك بقاعة الاجتماعات الصغرى بمبنى الغرفة التجارية . اقرت الجمعية توصية مجلس الإدارة بتوزيع الارباح على المساهمين بواقع ١٠٪ من رأس المال وفي حدود مليون و ١٥٠ الف دينار . وتحويل مبلغ ١٣٠ الف دينار كتحيتاطي قانوني.

وقد اعلن الشيخ عبدالرحمن خلال مناقشات الجمعية العمومية أن بنك البحرين الاسلامي يتطور ويتقدم وقد وصلت موجوداته الى ١٢٧ مليون دينار. وان البنك قرر التوسع في عدد فروعه حيث سيتم افتتاح فرع جديد في جدحفص في اول يناير القادم وان فروعه وصلت الان الى ٥ فروع . وان البنك يبحث الان انشاء اول مركز للتدريب على الاساليب المصرفية الاسلامية وتدريس الاقتصاد الاسلامي

وقد حضر اجتماع الجمعية العمومية كل من السادة : خالد راشد الزياني النائب الاول لرئيس مجلس الادارة . والسيد عبد اللطيف جناحي العضو المنتدب .

المحافظة على نسبة المودع وهي ١٠٪ وهو مردود مشجع ينال على مدى النجاح الذي حققه بنك البحرين الاسلامي

ولوحظ بهذه المناسبة ان أرفع اسمى ايات الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البلاد المفدى . وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر . وصاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد الامين على الدعم والمؤازرة والاهتمام الذي يوفونه لهذا البنك ولجميع المؤسسات المصرفية في وطننا العزيز . واحنى جهود وزارة التجارة والزراعة ومؤسسة نقد البحرين وجميع الجهات الرسمية . كما اشكر اصحاب الفضيلة اعضاء لجنة الرقابة الشرعية بالبنك على متابعتهم لاعمال البنك من الناحية الشرعية واسجل بكل تقدير الشكر للادارة التنفيذية وجميع العاملين على جهودهم الطيبة وتفانيهم في خدمة البنك

واجراهم زينل نائب العضو المنتدب ومعظم اعضاء مجلس الادارة .

وفي بداية اجتماع الجمعية العمومية القى الشيخ عبدالرحمن رئيس مجلس الادارة كلمة قال فيها :

ان اداء البنك في العام المنصرم كان اداء متميزا . فقد حقق نموا في مختلف اوجه نشاطه وما ذلك الا بفضل مساندة ومؤازرة المساهمين .

لقد تمكن البنك خلال عام ١٤١٣هـ من توزيع ارباح مجزية على المودعين بالرغم من انخفاض العائد عالميا في جملته اما بالنسبة للمساهمين فبالرغم من مضاعفة راس المال المدفوع فان البنك تمكن بفضل الله من

جريدة أخبار الخليج – 1993 م



نائب المدير العام يصرح :

مجلس إدارة بنك البحرين الاسلامي يوصي بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ١٠٪ في حدود مليون و ١٥٠ ألف دينار

تقرر عقد الجمعية العمومية العادية لبنك البحرين الاسلامي بعد ظهر يوم الاحد الموافق العاشر من سبتمبر القادم . بعقد الاجتماع بقاعة الاجتماعات بمبنى غرفة تجارة وصناعة البحرين بحضور أعضاء مجلس الادارة والمساهمين .

صرح بذلك السيد محمد سلمان الزياني نائب المدير العام للبنك وقال : لقد اتخذ مجلس ادارة البنك توصية بتوزيع ارباح على المساهمين بواقع ١٠٪ من رأس المال المدفوع في حدود مليون و ١٥٠ الف دينار . وتحويل مبلغ ١٦٥ الفا و ٧٠٠ دينار الى الاحتياطي القانوني . وتحويل مبلغ ٨٩ الفا و ٨٩٢ دينارا الى الاحتياطي العام . وصرف مكافأة اعضاء مجلس الادارة في حدود ٥٠ الفا و ٧٠٠ دينار . وتقويض مجلس الادارة بتوزيع الارباح على الاجتماعات والارباح المقدرة عن السنة المالية المقبلة .

● محمد سلمان الزياني

جريدة أخبار الخليج – 1995 م

أكثر من ٤ ملايين و٣٣١ ألف دينار أرباح صافية يحققها بنك البحرين الاسلامي

مناقشات حول زيادة أرباح المساهمين ورواتب الموظفين للتحسن الكبير في وضع البنك

وافقت الجمعية العمومية لبنك البحرين الاسلامي في اجتماعها مساء امس برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وعقل وزارة العدل والشئون الاسلامية بالاجماع على اقرار توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح على المساهمين بواقع ١٠٪ من رأس المال المدفوع في حدود ٨٧٥ الف دينار تقريبا . وتحويل ٨٢ الفا و ٣٩١ دينارا لحساب الاحتياطي القانوني وتقرير مجلس الادارة في توزيع الارباح على الاحتياطيات والارباح المدورة من السنة الماضية . ووجهت الجمعية العمومية الشكر لرئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير العام على جهودهم المثمرة التي ادت الى مزيد من النجاح والنمو في وضع البنك .

وكان الاجتماع قد بدأ بكلمة للشيخ عبدالرحمن قال فيها :

ارحب بكم في أجتماع الجمعية العمومية السنوية لبنك البحرين الاسلامي ومن بين المتابع ان يلتزم اجتماعنا هذا بالمتطلبات البلاد بالعهد الوطني المجيد وبالذكرى الحادية والثلاثين لتولي صاحب السمو امير البلاد المفدى سدة الحكم .

١ - لقد كانت سنة ١٤١٢هـ متميزة بأداء جيد للبنك . فقد ارتفع حجم الميزانية من

جريدة أخبار الخليج – 1992 م

(35) أنشأت المجموعة في 1993 في دولة الكويت، وكانت المساهم الرئيس في بنك المستثمرون وشركة التكافل والمجموعة الخليجية للمال، مرت المجموعة بتذبذب مالي في أرباحها منذ العام 2002 بسبب حرب الخليج 2001، وكان يبلغ رأسمالها 22 مليون دينار كويتي، ثم باعت أسهمها في بنك البحرين الإسلامي لدار الاستثمار الكويتية في 2005 بقيمة 25 مليون دينار كويتي، تغير اسمها إلى شركة المجموعة الدولية القابضة في 2021.

استقالة جماعية

وقد أسدل الستار عن تلك الخلافات باستقالة جماعية لأربعة أعضاء من المجلس، وهم (سلمان داوود الصباح، أحمد الجناحي، رشيد العبد القادر، سعد البراك) وهم ممثلون عن بنك المستثمرون للمجموعة الخليجية للمال، والمجموعة الدولية للاستثمار لكن دون بيع أسهمهم التي كانت تبلغ ٪35.2.

استقالة رئيس المجلس

وبعد مخاض عسير عقدت الجمعية العامة في 27 أكتوبر 2001 معلنة رغبة الشيخ عبد الرحمن بترك المجلس بعد أن قضى 22 عاماً في خدمة البنك رسخ فيها اسم البنك وساهم بشكل كبير في تطوره وأداره بحنكة وحكمة بالغتين ساهمتا في نشأة وتعزيز اسم وسمعة البنك على مستوى المنطقة ككل، وذلك في أعقاب تعيينه رئيساً لمحكمة التمييز (المحكمة العليا) وذلك حرصاً منه على عدم تعارض المصالح، وما زال الشيخ عبد الرحمن زبوناً لدى البنك حتى يومنا هذا، وهو يؤمن أن الناس ما زالت تتعامل مع بنك البحرين الإسلامي لأنهم يثقون به ويستمتعون بعلاقتهم معه. ويعزز هذا الكلام وجود العديد من المساهمين المؤسسين للبنك من حملة الأسهم إلى يومنا هذا من الأفراد والمؤسسات والجمعيات.

مجلس إدارة جديد

وقد أعلنت الجمعية العامة عن تقليص عدد أفراد المجلس إلى 10 أعضاء فقط[36]، وقد فاز الأعضاء بالتزكية، وهم:

1. **محمد عبد الله الزامل رئيسا للمجلس.**
2. **خالد راشد الزياني.**
3. **عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي.**
4. **سمير يعقوب النفيسي.**
5. **د.عمر زهير حافظ.**
6. **يوسف محمد العوضي.**
7. **علي محمد العليمي.**
8. **يوسف بن فاضل.**
9. **عصام يوسف جناحي.**
10. **عدنان أحمد يوسف.**

فكرة الاندماج

وفي بداية العام 2001 أعلنت جريدة الأيام عن مساع لاندماج أكبر مصرفين إسلاميين في البحرين برأسمال مدفوع يبلغ 300 مليون د.ب، وذلك بين بنك البحرين الشامل (استحوذ عليه من بنك الإثمار لاحقًا) الذي عرض على بنك البحرين الإسلامي فكرة الاندماج، وأكد آخرون أن هذه لا تزال مناقشات وأفكار، وكان رأس مال بنك الشامل وقتها 230 مليون دولار، ورأس مال بنك البحرين الإسلامي 23 مليون دينار، إلا أنه لم تتكلل مساعي عملية الاندماج بالنجاح.

---

(36) كان عدد أفراد المجلس طوال تاريخ البنك 12 عضواً، ثم رفع العدد في العام 2000 إلى 13 عضواً بشكل مؤقت.



ترجل الفارس

تنحي الرئيس التنفيذي

وبعد 23 عاماً قضاها السيد عبد اللطيف جناحي قرر في العام 2002 التنحي عن منصب الرئيس التنفيذي للبنك بعد 18 عاماً قضاها كمدير عام بالإضافة إلى خمسة أعوام كرئيس تنفيذي للبنك، وذلك رغبة في ضخ دماء جديدة في البنك والتفرغ لأعماله الخاصة، وبعد خدمات جليلة قدمها للاقتصاد الإسلامي رسخ من خلالها أرضية خصبة ورفعت اسم البحرين عاليا في هذا الجانب، إذ يعد بحق رائد الاقتصاد الإسلامي في مملكة البحرين بعد أن ساهم في تأسيس البنك وعدة شركات وساهم في استقطاب عدد من الشركات والهيئات الخادمة لها.

الرئيس التنفيذي الجديد

وبعد هذه المسيرة الحافلة تقدم السيد جناحي بطلب للشيخ أحمد بن محمد آل خليفة محافظ البنك المركزي في البحرين وقتها، وكذلك لوزارة المالية برغبته بالتقاعد مرشحاً خلفه السيد عدنان يوسف عبد الملك[37] من مجموعة البركة لاستلام منصب الرئيس التنفيذي للبنك، وقد شعر السيد جناحي أن هذه الخبرة سوف تساهم بشكل كبير في نقل بنك البحرين الإسلامي إلى مرحله جديدة من التطور.

---

(37) عدنان عبد الملك: حاصل على ماجستير في إدارة الاعمال من جامعة هل، يشغل منصب رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، وهو رئيس مجلس إدارة كل من "بنك البركة السودان"، و"بنك البركة الجزائر"، و"بنك البركة سورية"، ونائب رئيس مجلس إدارة "بنك البركة الإسلامي"، وعضو مجلس إدارة شركة إتقان كابيتال" في السعودية، وبنك البركة تونس، شغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في مجموعة البركة المصرفية" بين 2004 إلى 2020، ورئيس مجلس إدارة كل من "بنك البركة لبنان"، و"بنك البركة مصر"، و"البنك الإسلامي الأردني"، و"اتحاد المصارف العربية في لبنان بين 2007 و2013، وعضو مجلس إدارة "مجموعة البركة المصرفية" بين 2002 و 2004. نال العديد من الجوائز العالمية،كما تقلد العديد من الأوسمة، حيث يملك أكثر من 30 عاماً من الخبرة في مجال المصرفية الدولية.

استئناف انعقاد الجمعية العمومية

وعقدت الجمعية العامة للبنك في العام 2002 في 8 مارس 2003، وحوت بعض الاحتجاجات من المستثمرين المالكين لنسبة 36٪ من أسهم البنك مطالبين بأحقيتهم في شغل عضوية مجلس إدارة البنك، وتم اللجوء إلى ممثل وزارة التجارة السيد/ حميد رحمة الذي رجح كفة مجلس الإدارة الحالي وطالبهم بعد تجاوز عضويتهم مدة 3 سنوات، وتم التصويت على هذا القرار بنسبة 75٪ من المساهمين.

كما وافقت الجمعية على توزيع 10٪ من الأرباح على المساهمين، معلنة عن تحقيق أرباح قدرها 2,1 مليون د.ب.

ملاك أسهم البنك تلك الفترة:

1. بنك المستثمرون (15.8٪).
2. البنك الإسلامي للتنمية (13٪).
3. بيت التمويل الكويتي (13٪).
4. مجموعة الاستثمار الدولية (10.2٪).
5. مجموعة التمويل الخليجية (9.2٪).
6. بنك دبي الإسلامي (4.35٪).
7. وزارة العدل البحرينية (3.4٪).
8. ووزارة العدل الكويتية (2.1٪).

عهد جديد مع التكنولوجيا

كانت البنوك الإسلامية حتى بداية الألفية الجديدة متأخرة عن نظيرتها التقليدية في كل الجوانب تقريباً، وخصوصاً في مجالي تكنولوجيا المعلومات وضبط الائتمان، إذ كان معظم مديرو البنوك الإسلامية لديهم الخلفيات الدينية فقط وليست التجارية أو المصرفية، وهو ما مثل عقبة كبيرة من الناحية التجارية.

وعليه فقد كانت التحديات أمام «عبد الملك» كثيره ومتنوعة، ففي اليوم الأول للعمل في المكتب، وفي تمام الساعة الثامنة والنصف جاءه سكرتير مجلس الإدارة السيد رمضان بأكثر من ثمانين مستنداً حتى يوقع عليها. وقد كانت معظمها تتطلب الموافقة على مسائل إدارية صغيرة مثل إجازات الموظفين، والعودة من الإجازة، ومسائل هامشية أخرى. لقد كان ذلك غير معقول للسيد عدنان عبد الملك، إذ جرت العادة أيضاً أن يتم تصوير هذه الوثائق بعد ذلك وتسليمها باليد إلى الفروع والأشخاص ذوي الصلة. فلم يكن هناك أي حواسيب أو أنظمه بريد الكتروني في البنك.

استخدام البريد الالكتروني

لذلك قام السيد عدنان عبد الملك بتوظيف السيد هود هاشم، وهو شخص متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات وموظف سابق بشركة «آرثر أندرسون»، ليرأس المجموعة المصرفية المؤسسية، وقد سأله السيد عدنان عبد الملك : كم سوف يستغرق إضافة البريد الالكتروني إلى جميع الفروع، فرد السيد هاشم أسبوع أو اثنان.

ولكن وبعد يومين من الانتهاء من إضافة البريد الالكتروني لم يهتم أحد بفتحه، وقد كان لسان حال الجميع يقول (نحن بحاجة إلى تدريب).

فلم يكتف الرئيس التنفيذي الجديد بالعمل على تدريب الموظفين، بل كان ينضم أيضاً للمحاضرات التدريبية وكأنه واحد منهم ليشجعهم على ذلك. وبعد الأسبوع الأول بدأ 20٪ فقط من الموظفين باستخدام البريد الالكتروني، ولكن بحلول نهاية الشهر الثاني كان الجميع يستخدم البريد الالكتروني وبفعالية.

لقد عمل السيد عدنان على التخلص من جميع الأعمال الورقية غير الضرورية، وتفعيل تطبيقات الائتمان عبر الإنترنت. كما لاحظ أيضاً وجود حاجة إلى تغيير مظهر الطاقم وسلوكه ليبدو أكثر مهنية، فوظف السيدات في بنك البحرين الإسلامي.

هيكلة إدارية جديدة

وبدأت الهيكلية الإدارية تتغير كذلك، حيث أنشئت لجان رسمية ومنظمة للتعامل مع الشئون التجارية لمصلحة البنك، كما صُمم نظام آلي للتحويلات الخاصة بعمليات المرابحة، إضافة إلى ذلك ألغيت آلية الإدخال اليدوي وحل محلها الإدخال الآلي بهدف تسريع التحويلات المالية وسحب وإيداع الودائع في فروع البنك.

وعلاوة على كل هذا، بدأ العمل بسياسات وإجراءات الائتمان، كما أُنشئَ مركز للاتصالات، وقسم للعمليات المركزية، وأصبح البنك بالتالي يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات.

فروع جديدة

افتتح في تلك المدة فروع جديدة وإنشاء لجان إدارية، وعقدت لقاءات أسبوعية بين الرئيس التنفيذي من جهة، ورؤساء الأقسام والفروع من جهة أخرى، وذلك لحثهم على مشاركة آرائهم ومشاكلهم والمساهمة في صنع القرار.

كما أخذ السيد عبد الملك على عاتقه ربط البنك بالخارج والتعاملات مع البنوك الإقليمية باستعمال التمويلات المجمعة بسبب علاقاته مع البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة.

وأعلن البنك تحقيق البنك أرباحاً قدرها 2.6 مليون دينار عن السنة المالية 2003 .

وعندما كانت اللحظة المناسبة، وضمن ترتيب مسبق، غادر السيد عدنان عبد الملك بنك البحرين الإسلامي وعاد إلى مجموعة البركة في عام 2004.



بنك البحرين الإسلامي يطلق هويته الجديدة (بين قوسي

خطة لافتتاح ٥ فروع أخرى العام القادم كأكبر بنك تجا

كتب: عبدالرحيم فقيري

تصوير: جوزيف

يفتتح بنك البحرين الإسلامي خمسة فروع جديدة في مختلف أرجاء البحرين خلال عام ٢٠٠٨، رافعا بذلك عدد الفروع التابعة له إلى ١٧ فرعا، ومحتفظا بصدارته بين المصارف الإسلامية كأكثر المصارف انتشارا داخل المملكة، كما يعتزم البنك إطلاق شبكة إلكترونية خاصة به قبل نهاية العام الجاري، الأمر الذي سوف يمكنه من تقديم منتجاته للعملاء بأحدث وسيلة متبعة على

خالد البسام:

خطط لإدراج أسهم البنك في دول الخليج

محمد إبراهيم:

تغييرات جذرية تجري والشبكة الالكترونية

جريدة أخبار الخليج - 2007 م



يوسف خلف رئيسا تنفيذيا لبنك البحرين الإسلامي

صرح السيد محمد عبدالله الزامل رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي بأنه قد تم تعيين السيد يوسف صالح خلف رئيسا تنفيذيا للبنك ليتولى بذلك مسيرة البنك للسنوات القادمة، ويأتي تعيين السيد يوسف خلف بعد استقالة السيد عدنان أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي السابق للبنك.

الجدير بالذكر أن السيد يوسف خلف أحد الكفاءات البحرينية المشهود لها بالنجاح في إدارة العديد من المؤسسات المصرفية في مملكة البحرين حيث عمل في مراكز قيادية بعد اتمام الدراسات العليا في بريطانيا وحصوله على شهادة المحاسبة القانونية في عام ١٩٨٠. وقد اكتسب خبرته بالعمل لمدة ٧ سنوات مع إحدى اكبر الشركات العالمية للمحاسبة والاستشارات. ثم بنك البحرين والكويت لمدة ١٣ عاما حيث شغل منصب مساعد المدير العام للرقابة المالية وإدارة المخاطر ثم عين في مصرف البحرين الشامل نائبا للمدير العام لمدة ٣ سنوات وشغل أخيرا منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار حتى الشهر المنصرم.

وقد أثنى رئيس مجلس الإدارة على جهود السيد عدنان يوسف خلال فترة عمله بالبنك وتمنى له المزيد من التوفيق والسداد في عمله الجديد وللرئيس التنفيذي الجديد التوفيق والنجاح وللبنك المزيد من الرقي والنماء.

○ محمد عبدالله الزامل

○ يوسف خلف

جريدة أخبار الخليج – 2004 م

رئيس تنفيذي جديد ومواصلة التقدم

اختارت إدارة البنك السيد/ يوسف خلف[38] في منصب الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك في سبتمبر 2004، وأعلن البنك عن تنظيم احتفال بمرور 25 عاما على بدأ أعمال بما يسمى (اليوبيل الفضي)، وتم تنظيم الحفل الذي احتوى عدداً من الفقرات منها تكريم مؤسسي البنك وكبار المساهمين والمودعين والزبائن، كما صمم البنك 10 مصاحف فاخرة لإهدائها لسمو رئيس الوزراء ووزير العدل وعدد من الشخصيات.

وأعلن البنك في إبريل 2004 عن انتخاب السيد خالد عبد الله البسام رئيسا لمجلس الإدارة، والشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة نائبا للرئيس.

وقبيل اجتماع الجمعية العمومية المزمع عقده في 19 مارس 2005 أبدت المجموعة ذاتها من المستثمرين عن قلقهم من الإقصاء المتعمد لهم مطالبين مؤسسة النقد ووزارة التجارة بالتدخل.

وقد أعلن البنك على هامش اجتماع الجمعية العمومية عن أرباحه السنوية التي بلغت 2.7 مليون د.ب.

(38) يوسف صالح خلف: درس الدراسات العليا في بريطانيا، وحصل على شهادة المحاسبة القانونية في العام 1980، وعمل في إحدى أكبر الشركات العالمية للمحاسبة والاستشارات، ثم عمل في بنك البحرين والكويت لمدة 13 سنة في الرقابة المالية، ثم في المخاطر، وعين بعد ذلك نائبا للمدير العام في مصرف الشامل ثم رئيسا تنفيذيا لبنك الإثمار قبل أن ينضم لبنك البحرين الإسلامي.

بداية الطفرة

تغيير في ملكية الأسهم

حصل تغيير جذري في ملكية أسهم البنك ومجلس إدارته ابتداءً من العام 2005م، وذلك بتملك دار الاستثمار الكويتية[39] في العام 2005 نسبة 25.88٪ من ملكية البنك اشترتها من ملكية المجموعة الدولية للاستثمار، ثم رفعت تلك النسبة إلى 40٪، ثم 51٪.

وقد لجأت (الدار) إلى تنويع الاستثمارات في الأراضي والعقارات والأسهم والصناديق داخل وخارج البحرين.

وقد شهد العام 2005 بداية طفرة في أرباح البنك لعدة عوامل منها تحسن التمويلات والخدمات المصرفية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي والاستثمارات، وهي المرحلة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، حيث تضاعفت أرباح البنك التي أعلن عنها في 19 يناير 2006 إلى 7,4 مليون د.ب.

كما كشف البنك النقاب عن خطط البنك لتغيير هويته مع الاحتفاظ بطابع التراث الإسلامي والبحريني.

وفي يناير 2007 أعلن البنك عن تحقيقه أرباح قياسية قدرها 13.1 مليون د.ب لأول مرة في تاريخه، وتوصية بتوزيع 32٪ بالإضافة إلى أسهم منحة.

وفي العام ذاته أعلن السيد/ يوسف خلف عن تقديم استقالته من البنك.

رئيس تنفيذي جديد
وعهد الابتكار والتطوير

وقع الاختيار على السيد/ محمد إبراهيم البستكي[40] ليكون رجل المرحلة للفترة القادمة، وذلك بعد تعيينه بداية كمدير لخدمات الأفراد في 2006م، ثم رئيسا تنفيذيا في العام 2007م.

وأعلن البنك عن تفاصيل عملية اكتتاب لإصدار أسهم إضافية بهدف زيادة رأس ماله، كما أعلن عن إطلاق هويته الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء خمسة فروع جديدة.

وفي 16 يناير 2008 أعلن البنك أن أرباح قياسية كانت أعلى نسبة أرباح في تاريخه بلغت 25 مليون د.ب عن العام 2007 وتوصية بتوزيع 23٪ على المساهمين بالإضافة إلى أسهم منحة للعام الرابع على التوالي.

---

(39) أسست شركة دار الاستثمار (الدار) في عام 1994 كشركة مساهمة، وتزاول أعمالها المالية وفقا للشريعة، قامت الدار في عام 2005 بالاستحواذ على 25.88٪ من ملكية أول مصرف إسلامي تجاري في البحرين، بنك البحرين الإسلامي. وبعد عام من الاستحواذ رفعت الدار حصتها إلى 40٪. وفي عام 2012 باعت الدار أسهمها في البنك.

(40) محمد إبراهيم البستكي: عمل في شركة بنفت وخدمات الدفع العالمية، حاصل على دبلوم الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين في 1993، والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جالامورجان في 1998، ويشغل حاليا رئيس مجلس إدارة شركة بنفت، ونائب رئيس مجلس أمناء جامعة المملكة، ورئيس مجلس إدارة شركة سنادن وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات، وشركة أصول، وشركة عقارات السيف.

الإسلامي يعين محمد إبراهيم مديرا عاما للخدمات المصرفية للأفراد

مواكبة للتطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية الإسلامية، وفي إطار استراتيجيته الرامية لاستكمال هيكله الإداري والقيادي بالبنك وتدعيمهما بالكفاءات البحرينية الخبيرة والمؤهلة الموجودة على الساحة المصرفية و المالية في البحرين، انضم مؤخرا إلى عائلة بنك البحرين الإسلامي السيد محمد إبراهيم محمد كمدير عام الخدمات المصرفية للأفراد.

ويأتي محمد إبراهيم إلى البنك محملا بخبرة مصرفية كبيرة متنوعة قرابة ٣٠ عاما، تقلد فيها العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية والقيادية في العديد من المصارف والشركات المالية المحلية والعالمية المرموقة في داخل وخارج البحرين منها شركة كريدي ماكس وبنك البحرين والكويت، و البنك الأهلي التجاري السعودي، وتشيس



في شركة بنفت، وخدمات الدفع العالمية حيث ترأس مجلس إدارتها، كما ساهم بصفته عضو مجلس إدارة شركة سكنا.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي للبنك يوسف صالح خلف البحرين الاسلامي: نفخر كثيرا لتمكننا من استقطاب كفاءة بحرينية كبيرة أخرى كالأخ محمد إبراهيم لنقوي به من دعائم هذا البنك الصرح، وأنا على ثقة تامة بأنه سيكون إضافة نوعية

الأفضل طالما كانوا مؤهلين علميا وعمليا في آن واحد، والأخ محمد إبراهيم غني عن التعريف والإشادة، وما انضمامه إلى عائلة بنك البحرين الإسلامي وبقية الإخوة من قبله سواء في المستوى القيادي او التنفيذي إلا دلالة واضحة على ان الخيار البحريني المؤهل والقادر على تحقيق نتائج إيجابية هو ما نعمل من أجله وبه.

من جانبه، قال محمد إبراهيم: لقد سعدت حقا

وأضاف: لقد كان طموحي دوما منصبا للعمل في بنك إسلامي، إلا أن الأمر لم يتم كما أردت في الماضي، و لكني الآن أحمد الله كثيرا أن حقق لي هذا الأمل، لذا، أشعر بالسعادة الغامرة لانضمامي لهذا البنك العريق الذي ليس إسلاميا فحسب، بل أسس للعمل المصرفي الإسلامي في البحرين.

جدير بالذكر، أن السيد محمد إبراهيم محمد من مواليد البحرين، ومؤهلاته الأكاديمية عديدة منها دبلوما الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين في عام ١٩٩٣، الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان بمقاطعة ويلز بالمملكة المتحدة في عام ١٩٩٨، وشهادة مشاركة في

جريدة أخبار الخليج – 2007 م

ووقع البنك في يونيو 2008 اتفاقية استراتيجية مع البنك الإسلامي اليمني لرفع حصة أسهمه لتكون أسهماً مؤثرة فيه وسيعيد بموجبها هيكلة البنك اليمني، وقد تبع تلك الاتفاقية زيارات ميدانية متبادلة بين البنكين لعمليات التطوير، إلا أن تبعات الأزمة المالية العالمية والظروف السياسية لليمن حالت دون الاستمرار في عملية التملك.

ازدهار قطاع خدمات الأفراد

أما على صعيد العمليات والمنتجات فقد تميزت تلك المرحلة بازدهار قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وتنوع المنتجات المالية الإسلامية وتطورها، حيث ابتكر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك عدد من المنتجات النوعية، حيث أعلن لأول مرة في مملكة البحرين في يونيو 2008 عن منتج (تجوري) الخاص بالإيداع الذي يهدف إلى تشجيع الزبائن على الاستثمار والتوفير مقابل منحهم فرصة دخول سحوبات على جوائز مالية تشجيعية إضافة إلى ما يستحقه المشتركون من أرباح على استثمارات أموالهم في حساب التوفير على أساس المضاربة الشرعية، وقد أحدث هذا المنتج ضجة كبيرة في السوق لكونه أول منتج يمنح جوائز في حسابات المضاربة بآلية إسلامية في مملكة البحرين، وقد بلغ مجموع الجوائز المتاحة في ذلك العام مبلغا قدره 750 ألف د.ب، كما أصدرت فتوى خاصة من هيئة الرقابة الشرعية حيال المنتج بالإضافة إلى بيان مفصل من قبل فضيلة رئيس هيئة الرقابة الشرعية د.عبد اللطيف آل محمود يحتوي على إجابة عن أهم الاستفسارات الواردة حول المنتج. كما استحدث البنك حساب (اقرأ) الاستثماري لأغراض التعليم بهدف مساعدة أولياء الأمور في تأمين مستقبل التحصيل الدراسي لأبنائهم، وذلك باشتراك ولي الأمر بمبلغ محدد يدفع شهريا ويستثمر البنك أموال الحساب بالمضاربة مع منح الربح المتحقق له.

تطوير منتجات التمويل العقاري

وقد طُورت منتجات التمويل العقاري باستعمال صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة المتناقصة لفترات تصل إلى 25 سنة، كما استحدث منتج التمويل الشخصي القائم على التورق (المرابحة) لأول مرة في تاريخ البنك ليحل محل مرابحة الأثاث ومواد البناء، حيث يهدف المنتج لمساعدة الزبائن في الحصول على النقد لأغراض الزواج والعلاج والسفر ومواد البناء والاستثمار وغيرها، كما ظهر منتج الاستصناع والاستصناع الموازي في الأثاث إلا أنه لم يكتب له النجاح.

بطاقة الائتمان

بالإضافة لما سبق أحدثت الإدارة نقلة نوعية في بطاقة الائتمان التي تقوم على مبدأ القرض الحسن من البنك لحامل البطاقة (الزبون) من أجل دفع ثمن المشتريات أو الخدمات والمنافع العامة، وذلك مقابل رسوم إدارية يستقطعها البنك من حامل البطاقة مع إمكانية إلغاء كل أو جزء من تلك الرسوم.

الخدمات الالكترونية مع الزبائن

أنشئ أول حساب الكتروني للزبائن في تاريخ البنك وطور لاحقا إلى تطبيق رقمي عبر الهواتف والأجهزة الالكترونية.

أما عن النتائج المالية فقد استمرت نتائج البنك الجيدة، حيث حقق في العام 2008 ربحاً قدره 22,3 مليون د.ب ووزع أرباح قدرها 10٪ وأسهم منحة.

تأثير الأزمة المالية العالمية

مر البنك في تلك الأعوام بأزمات متعددة من أهمها الأزمة المالية العالمية التي أثرت تأثيرا بالغا على الاقتصاد العالمي والإقليمي، وانعكست سلباً على الأعمال المصرفية عامةً وأدت لانخفاض أسعار العقارات والأراضي وركود وتباطؤ السوق المحلي، كما ساهمت تلك الأزمة في تعثر العديد من العملاء عن السداد مما تسبب في عدم توزيع البنك لأرباح للمساهمين بالإضافة إلى وقوع خسائر في بعض السنوات بسبب تراكم ديون المتعثرين ومن أهمها مديونية مجموعة (سعد والقصيبي) التي بلغت 59 مليون دولار، واستمرت القضية حتى شطبت نهائيا في العام 2017 بنحو 20٪ من المديونية.

ويستذكر سعادة الشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة[41] الذي شغر منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي منذ العام 2005 إلى 2011 تلك الفترة بقوله "قد شهدت طفرة كبيرة للبنك، ثم بدأت الأمور تتغير بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على منطقة الخليج ابتداءً من العام 2008، حيث استطاع البنك التعامل مع تداعيات هذه الأزمة، وقد دفعت الطفرة الاستثمارية البنوك عامةً للإبداع في العديد من الأمور منها تمديد الأصول التمويلية الخاصة في الميزانية العمومية، إلا أن بنك البحرين الإسلامي حافظ دوما على منهجية تتسم بالتأني والحذر.

مع ذلك لابد أن يعاني كل مصرف في وقت من الأوقات من بعض الخسائر والانتكاسات، وأن يخسر جزءاً من رأس المال ولكن يجب عليه أن يمتلك القوة الاقتصادية التي تمكنه من تحمل هذه الأزمات.

---

(41) الشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة، هو الابن البكر لمعالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة، عمل مع وزارة المالية لتطوير استراتيجيات عالية المستوى وصياغة السياسات العامة. كما أسس وكالة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF)التي تتخذ من البحرين مقراً لها، شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي منذ العام 2005 ولغاية 2011 بالإضافة إلى رئاسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ثم استقال من منصبه بسبب تعيينه محافظا لمحافظة العاصمة في العام 2011، ثم عين وكيلا لوزارة الداخلية لشئون الجنسية والجوازات والإقامة في العام 2021م.

ارتفاع كلفة التمويل

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع تكلفة التمويل بناء على ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهو ما يحصل بالعادة في أوقات الاضطرابات، ولكن سياسة البنك التي كانت تستند على قاعدة متنوعة من الزبائن بالإضافة إلى السيولة العالية ساهمت الحد من آثار تلك الاضطرابات. ويواصل الشيخ هشام آل خليفة تحليله لأحداث تلك الفترة بقوله "لقد كانت فترة الكساد صعبة بالفعل، ولكنها منحت البنك فرصة لترتيب أوراقه والمضي إلى الأمام، حيث شدت الأحزمة وتم التركيز على الأعمال التجارية الأساسية وتحقيق الدخل، وقد لعبت ضوابط إدارة المخاطر دوراً حاسماً في دعم زبائن البنك من الشركات والتجار". ويقول الشيخ هشام "إن البنك هو الناس، هو الأشخاص في داخل المبنى الذين يقومون بالمعاملات التجارية، ولذلك يجب أن يتمتع هؤلاء الأشخاص بالنزاهة الأخلاقية".

تقوية تدقيق الحسابات

وعن أهمية وجود تدقيق حقيقي أكد الشيخ هشام "إن وجود لجنة تدقيق حسابات قوية يعتبر المفتاح الأساسي لتوفير الرقابة والموازنة، كذلك من المهم أن نشير إلى أن الأعمال التجارية الخاصة بينك البحرين الإسلامي قد واكبت تطور المجتمع البحريني بكافة مكوناته، وقد قدمت خدماتها للجميع على قدم المساواة. أما طاقم الموظفين في البنك فقد شكل البحرينيون على الدوام أكثر من 95٪ منه." ثم جاءت نتائج البنك المالية عن أعمال العام 2009 صادمة للجميع بتسجيل خسارة غير فعلية بلغت 19.4 مليون د.ب وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث اضطر البنك لزيادة المخصصات بمبلغ 26 مليون د.ب لمواجهة بعض الصعوبات التي مرت بها المحفظة بسبب تعثرات بعض الزبائن وتحسبا لأي تقلبات للسوق.

وقد استمرت نتائج البنك بالتضعضع وتسجيل الخسائر تلو الخسائر لنحو 4 سنوات، حيث اضطر البنك لعدم توزيع أرباح لفترة استمرت لغاية 2023 مع استثناء العام 2016م. واستمرت خسائر البنك رغم تقلصها نسبياً في السنة لمالية 2010 إلى 39 مليون د.ب. وقد أعلن البنك في هذا العام عن توقيعه اتفاقية مع صندوق العمل (تمكين) بمبلغ 10 ملايين د.ب يستقبل بموجبها

التواصل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة

طلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كأول بنك إسلامي يقدم هذه التمويلات للشركات. وتقلصت الخسارة في العام 2011 إلى 17 مليون قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 36 مليون د.ب في 2012، وقد وافق المساهمون في الجمعية العامة المنعقدة في 8 فبراير 2011 على زيادة رأس مال البنك بنسبة 75٪ وقد زاد البنك رأس مالة 21 مليون د.ب مع نهاية النصف الأول لعام 2011.

معاودة فكرة الاندماج

سعيا لتدارك وضع البنك أعلن في هذا العام عن دخول كلا من بنك البحرين الإسلامي ومصرف السلام- البحرين، في مناقشات للاندماج بينهما ليكونان بذلك أكبر مصرف إسلامي في البحرين من ناحية إجمالي الأصول، حيث أشار كل من مجلسي إدارة بنك البحرين الإسلامي ومصرف السلام بأن الاندماج هو الطريق الأمثل للبنوك المحلية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص في هذه المرحلة التي تلت الأزمة المالية والزيادة الملحوظة في البيئة التنافسية في قطاع المصارف بدول المنطقة، وكان من المتوقع وفي ضوء المعلومات المتاحة والمتوفرة للمصرفين فإن المؤسسة المندمجة سوف تكون ذات أصول قدرها 1,7 مليار دينار بحريني وحقوق مساهمين بمقدار 337 مليون دينار بحريني. كما ستكون المؤسسة المندمجة ثالث أكبر مصرف محلي من حيث الأصول وثاني أكبر مصرف محلي من حيث حقوق المساهمين بالإضافة إلى ذلك فإنها سوف تكون بقدرة اكتتاب عالية وتتمتع بمستوى عال من التكامل نتيجة لقدرات المصرفين في تقديم خدمات متطورة، كما ستكون لاعباً إقليمياً تتمتع بقدرات تأثير كبيرة في الصناعة المصرفية الإسلامية، عاكسة بذلك مدى تطور وريادة البنوك الإسلامية البحرينية. إلا أن المفاوضات توقفت دون التوصل لاتفاق بينهما.

الفترة الرابعة

(2019-2010)

العودة للأساسيات

مواكبة عالم التجارة الحديثة

لقد وصلت الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً إلى مستوى يضاهي البنوك التقليدية في معظم مجالات التمويل والأعمال، ولكونه رائداً في هذا المجال، أدرك بنك البحرين الإسلامي ضرورة مواكبة عالم التجارة الحديثة، والتي أصبحت تتسم بدورات تغيير أقصر فأقصر، وبسبب سرعة التكنولوجيا ووسائل الاتصال في العقدين الماضيين، اكتسبت العمليات المصرفية طابع السرعة، وأصبحت القدرة على القيام بالتحويلات المالية إلى أي مكان وفي أي وقت مفتاح الحصول على ولاء الزبائن.

تغيير في الملكية

بعد تلك الأحداث ومرور البنك من عنق الزجاجة، استحوذ كل من بنك البحرين الوطني وهيئة التأمين الاجتماعي في العام 2013م على النسبة المملوكة لدار الاستثمار، وذلك بحصة متساوية بلغت 25.8 ٪ لكل منهما ليصبح البنك مستعداً للمرحلة التالية من رحلته التي دشنها باستراتيجية جديدة أطلق عليها (التركيز على الأساسيات) التي استمرت لغاية العام 2015، حيث تمثلت بالنقاط التالية:

1. **التصرف في الأصول الاستثمارية غير العاملة.**
2. **تقليل تكلفة رأس المال والمصروفات التشغيلية.**
3. **تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.**
4. **استغلال الفرص لدخول أسواق جديدة خارج البحرين.**

منتجات السكن الاجتماعي

ودشن البنك في ذلك العام تمويلات السكن الاجتماعي بنظام الإجارة المنتهية بالتمليك بالتعاون مع وزارة الإسكان كأول بنك إسلامي في البحرين، ودشن لاحقا في العام 2015 منتج الرهن المشترك بالتعاون مع بنك الإسكان، ولا يزال البنك يمول تلك المنتجات.

تغييرات إدارية

كما عين في العام ذاته السيد عبد الرزاق القاسم رئيسا لمجلس إدارة البنك بدلا من السيد/ خالد البسام، كما استقال الرئيس التنفيذي السيد/ محمد إبراهيم، وعين البنك السيد/ محمد حسن جناحي الذي كان يشغل منصب المدير العام للموارد البشرية والعمليات قائما بالأعمال.

وعاد البنك لتحقيق الربحية في الأعوام التالية بسبب تغطية الخسائر المتراكمة من جهة، وبيع عدد كبير من استثمارات البنك العقارية وغيرها، حيث جاءت نتائج العام 2013 بأرباح بلغت 6.1 مليون د.ب، وارتفعت إلى 9.3 مليونا في العام 2014، ثم إلى11.2 في العام 2015.

وقد عين البنك في منتصف العام 2015م السيد حسان أمين جرار[42] في منصب الرئيس التنفيذي الذي كُلف بإجراء التغييرات الهيكلية والتنظيمية المناسبة لمواكبة السوق والمنافسين، كما تم ترشيح الدكتور عصام فخرو في العام 2016 ليقود مجلس إدارة البنك.

وقد طرحت إدارة البنك استراتيجية حيوية أطلق عليها اسم "إشراق – العودة إلى الأساسيات"، التي كانت للفترة من 2016 إلى 2019، حيث ركزت على خمس ركائز أساسية، وهي:

1. **إعادة تنظيم وتشكيل المركز المالي للبنك.**
2. **تبسيط وتحسين العمليات المصرفية.**
3. **التركيز على الرقمنة.**
4. **الاستثمار في الموظفين وتنمية مواهبهم وقدراتهم**
5. **التميز بتقديم خدمات مميزة للزبائن وبناء علاقات أكثر عمقا.**

وقد استندت هذه التغييرات الشاملة في قنوات التواصل إلى تطبيقات متطورة، وهو ما جعل الوصول إلى خدمات البنك ومنتجاته أكثر سهولة وفعالية، كما تمكنت إدارة البنك من بيع عدد كبير من استثمارات البنك غير المجدية من الأسهم والصناديق بالإضافة إلى بيع عدد كبير من العقارات والأراضي الاستثمارية بهدف تخليص البنك من عبء هذه الاستثمارات والتركيز على تقديم الحلول والخدمات المالية المصرفية لقطاعي الأفراد والشركات.

وأعلن البنك في العام 2016 عن شطب أهم الديون المتعثرة وهي مديونية (سعد والقصيبي)، كما بيع عدد كبير من الاستثمارات، حيث تقلصت من 43 إلى 28 مليون د.ب، وخفض البنك استثماراته الأخرى من 29 إلى 26.5 مليون د.ب، كما أُعلن عن توزيع 5٪ أرباحا نقدية على المساهمين بعد 7 سنين عجاف، وتسجيل أرباح بلغت 8.4 مليون.

---

(42) حسان أمين جرار، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندر تشارترد البحرين، ثم انتقل لبنك البحرين الإسلامي، عمل سابقا في بنك المشرق الإماراتي، وبنك أبوظبي الإسلامي.

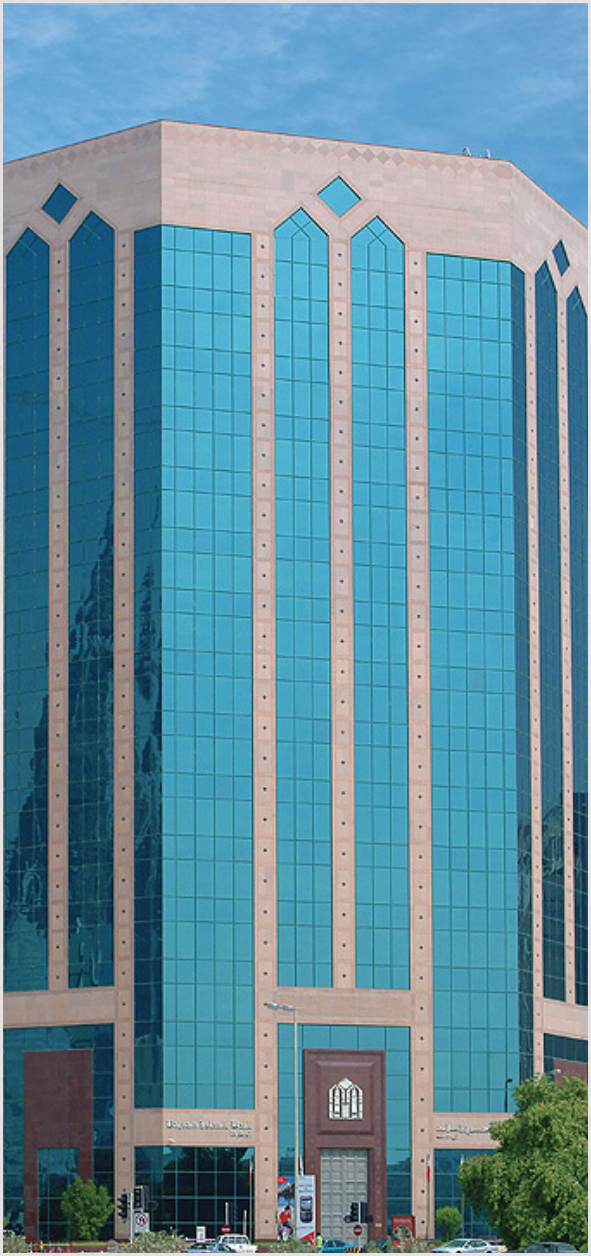

زيادة تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في العام 2017 ضاعف البنك تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع (تمكين) بمحفظة مالية بلغت 20 مليون د.ب، وأعلن عن تحقيق نسب أرباح بلغت 10,1 مليون د.ب، كما أعلن البنك عن إطلاق تطبيقه الالكتروني الأول بمميزات متقدمة تمكن الزبائن من إجراء عمليات عديدة.

مجلس إدارة جديد

جرت في العام 2018 انتخابات أعضاء مجلس إدارة البنك، حيث أسفرت عن النتائج التالية:

1. **الدكتور عصام عبد الله فخرو- ممثلا عن بنك البحرين الوطني.**
2. **السيد/ خالد يوسف عبد الرحمن- ممثلا عن بنك البحرين الوطني.**
3. **العميد/ إبراهيم عبد الله آل محمود- ممثلا عن هيئة التأمين الاجتماعي.**
4. **السيد/ عبد الله أحمد كمال- ممثلا عن هيئة التأمين الاجتماعي.**
5. **السيد/ محمد الزروق رجب- ممثلا عن البنك الإسلامي للتنمية.**

بالمقابل أسفرت نتائج عملية الانتخاب لإكمال مقاعد مجلس الإدارة المتبقية عن فوز الأعضاء التالية أسماؤهم:

6. **محمد عبدالله نورالدين – مستقل.**
7. **مروان طبارة – مستقل.**
8. **خالد عبد العزيز الجاسم- مستقل.**
9. **محمد عبد الله الجلاهمة- مستقل.**

وقد أعلن البنك عن تحقيق أرباح بلغت 11.3 مليون د.ب.

الاستحواذ على البنك

بدأت فكرة اندماج البنك منذ العام 2000 حينما عرض بنك البحرين الشامل (الذي استحوذ عليه لاحقا من بنك الإثمار) الاندماج مع بنك البحرين الإسلامي كما تقدم، وقد كانت فكرة الاندماج تراود أعضاء مجالس إدارة البنك منذ ذلك الوقت. وبدأت مفاوضات لاندماج البنك مع بيت التمويل الخليجي ثم مع بنك السلام في العام 2011 إلا أنها لم تتكلل بالنجاح.

ورغبة في الحفاظ على قوة ومتانة البنك وعراقة اسمه، كانت الرؤية الاستراتيجية تتوجه نحو استحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي، خصوصاً في ظل استحواذ بنك البحرين الوطني وهيئة التأمين الاجتماعي في العام 2013 مناصفة على 51.6٪ من أسهم بنك البحرين الإسلامي (كانت تلك الحصة مملوكة في ذلك الوقت لشركة دار الاستثمار الكويتية)، وبلغت قيمة الصفقة نحو 33 مليون دينار مقابل 72 فلسًا للسهم.

ثم عاد بنك البحرين الوطني في العام 2017 ليستأنف مفاوضات الاستحواذ بالتقدم لشراء حصص هيئة التأمينات الاجتماعية البالغة 29٪ وإعادة إجراء المراجعات المالية والقانونية المطلوبة من أجل تأكيد صحة المراجعات المالية والقانونية التي أجريت.

وتقدم بنك البحرين الوطني في نهاية أكتوبر من العام 2018 بعرض لشراء حصص لملاك رئيسين في بنك البحرين الإسلامي تصل إلى 21.6٪ ، حيث استهدف البنك شراء حصتي البنك الإسلامي للتنمية البالغة 14.4٪، والأمانة للأوقاف الكويتية البالغة 7.2٪.

إصدار أسهم جديدة

أصدر بنك البحرين الوطني في العام 2019 بيانا أوضح خلاله أنه يعتزم إصدار أسهم جديدة عن طريق زيادة رأسمال البنك من 154.4 مليون دينار إلى 168.8 مليون دينار بإصدار 145 مليون سهم بقيمة إجمالية تبلغ 14.5 مليون دينار بحريني، إضافة لعلاوة إصدار تحدد قيمتها حسب ظروف السوق وموافقة الجهات التنظيمية، حيث سعى بنك البحرين الوطني – الذي يملك وقتها 29.2٪ من أسهم بنك البحرين الإسلامي – إلى عقد الجمعية العمومية غير عادية في 24 نوفمبر الجاري 2019، لمناقشة واعتماد تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في إصدار أسهم عادية جديدة لزيادة رأس المال وزيادة ملكيته في بنك البحرين الإسلامي.

عرض اختياري

في يناير 2020 قدم بنك البحرين الوطني عرضا اختياريا لمساهمي بنك البحرين الإسلامي يتضمن خيار تبادل الأسهم والحصول على سهم من البحرين الوطني بقيمة 0.167 سهم جديد[43] أو الحصول على النقد مقابل البيع بسعر 0.117، وقد أعلن عن وصول نسبة استحواذ بنك البحرين الوطني في البنك إلى 47,64٪ في 31 ديسمبر 2019 بما يفوق الجد الأدى للاستحواذ وهو 40.9٪.
وكانت القيمة السوقية في بورصة البحرين لبنك البحرين الإسلامي تقدر بنحو 129.8 مليون دينار.

(43) سبق أن أصدرت هيئة الرقابة الشرعية فتوى شرعية مفصلة في موضوع الاستحواذ على البنك بإجازة الاستحواذ من حيث المبدأ، وجواز بيع الأسهم لبنك البحرين الوطني دون جواز استبدال الأسهم معه.

وفي يناير من العام 2020 أعلن بنك البحرين الوطني عن نتائج صفقته الرامية للاستحواذ على ما يصل إلى 100٪ من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة لبنك البحرين الإسلامي، حيث وصلت موافقات نحو 529،424،282 سهماً من الأسهم العادية لبنك البحرين الإسلامي، وعليه يصبح بنك البحرين الوطني ذو حصة مسيطرة، وأغلق الاكتتاب لعرض بنك البحرين الوطني لبنك البحرين الإسلامي معلناً عن ارتفاع نسبة بنك البحرين الوطني في بنك البحرين الإسلامي إلى 78.8٪ بتاريخ التسوية، وقد قُبل العرض من قبل 93.55٪ من المساهمين المؤسسيين لبنك البحرين الإسلامي، أما النسبة المتبقية وهي 6.45٪ فكانت للمساهمين من الأفراد. وقد اختار 94.95٪ من الموافقين العرض النقدي بقيمة 0.117 دينار بحريني لكل سهم من أسهم بنك البحرين الإسلامي، في حين اختار 5.05٪ الباقون عرض تبادل الأسهم مقابل الأسهم الجديدة الصادرة من بنك البحرين الوطني بمعدل تبادل أسهم قدره 0.167 سهم من أسهم بنك البحرين الوطني لكل سهم من أسهم بنك البحرين الإسلامي.

وقدر حجم البنكين مجتمعين 20٪ من سوق الخدمات المصرفية للأفراد.

رأي هيئة الرقابة الشرعية

أثيرت علامات الاستفهام حول الطبيعة الشرعية لاستحواذ بنك تقليدي على بنك إسلامي، وكان لهيئة الرقابة الشرعية دور كبير في ضبط الأمور الشرعية للاستحواذ على البنك والحفاظ على الاستقلالية الشرعية له، حيث بيَّنت الهيئة على أنه لا يوجد مانع شرعي لتملك أو استحواذ بنك تقليدي على بنك إسلامي من حيث الأصل حتى لو وصل التملك إلى نسبة 100٪، وذلك بالشروط والضوابط التالية:

1. **أن تبقى هوية ورخصة البنك الإسلامي وذمته المالية وميزانيته مستقلة عن البنك التقليدي.**
2. **الفصل التام والواضح بين أموال البنكين والعمليات التمويلية لكل بنك.**
3. **أن تبقى عمليات ومنتجات وعقود البنك تحت النظام الإسلامي وفقا للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) واجبة التطبيق في مملكة البحرين، وبحسب ما ورد في قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي.**
4. **أن تبقى الهيكلة والأجهزة الشرعية للبنك كما هي وفقا لمعايير الضبط والحوكمة التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.**
5. **وحول آلية انتقال الأسهم أوضحت الهيئة أنه "يمكن للبنك عند رغبة المساهمين بيع أسهمهم قبول بيعها نقداً فقط، ولا يجوز أن يُمنح المساهمون أسهما في البنك التقليدي مقابل الشراء سواء أكان جبراً أم اختياراً".**

وحول آلية انتقال الأسهم أوضحت الهيئة أنه "يمكن للبنك عند رغبة المساهمين بيع أسهمهم قبول بيعها نقداً فقط، ولا يجوز أن يُمنح المساهمون أسهما في البنك التقليدي مقابل الشراء سواء أكان جبراً أم اختياراً".

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية مع إدارة البنكين

عقدت عدة اجتماعات بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنكين بالإضافة للشركة الاستشارية المنفذة للاستحواذ للوصول إلى الصيغ المناسبة من الناحية الشرعية والقانونية للاستحواذ ليسدل الستار بعدها عن اكتمال الاستحواذ وفقا لآلية مزيجة بين استقلالية تامة لبعض الإدارات، ودمج بعض الإدارات بين البنكين وفقا للضوابط الشرعية التي وضعتها الهيئة.

وقد أدت عملية الاستحواذ هذه لتقوية وضع البنك المالي واستقرار ملاءته المالية.

استمرار عمليات البنك

أما على صعيد عمليات البنك فقد استمر البنك في تسهيل وتبسيط تقديم منتجاته، وتمكن من نقل بعض تمويلاته الكترونيا ضمن اتجاهاته في تعزيز الرقمنة، حيث وفر تمويلات المرابحة الشخصية عبر التطبيق الالكتروني للبنك في العام 2019 في زمن مقداره 4 دقائق تتم فيه عملية البيع والشراء، كما دشن في العام ذاته التطبيق الالكتروني للشركات.

وأطلق البنك استراتيجيته الجديدة للأعوام من 2020 إلى 2023، بعنوان (جاهز للنمو)، وذلك من خلال المنطلقات التالية:

1. **أن يكون البنك خبيرا في التكنولوجيا ورائداً في الصناعة.**
2. **مواءمة هيكل التكلفة مع الاستراتيجية.**
3. **القضاء على أوجه القصور.**
4. **تشجيع التكنولوجيا والخدمات المصرفية المبسطة.**
5. **وجود المؤشرات الصحيحة قبل النمو.**

الفترة الخامسة

(2025-2020)

جائحة كورونا 2020

فوجئ العالم بأسره بجائحة كوفيد 19 (كورونا) التي أثرت على الأعمال الاقتصادية بشكل كبير في العالم بأسره، إذ فُرضت إجراءات صحية ووقائية مشددة من قبل الجهات المختصة، وقد اضطرت البنوك ومنها بنك البحرين الإسلامي لفرض العمل عن بعد منذ شهر مارس 2020 ولغاية سبتمبر 2021 لغالب موظفيه، كما ألزم مصرف البحرين المركزي بناء على قرار من حكومة البحرين تأجيل حساب الأقساط عن جميع الزبائن 6 أشهر دون فوائد أو أرباح، ثم عرض تأجيل اختياري تقدمه البنوك لفترة 6 أشهر أخرى، و6 أشهر ثالثة في مقابل حساب الأرباح أو الفوائد.

وقد عقد البنك اجتماع جمعيته العامة الكترونيا لأول مرة بسبب الجائحة، وذلك في يوم الأحد 11 إبريل 2020 تنفيذا للإجراءات الوقائية الهادفة لمكافحة انتشار فيروس كورونا المتعلقة بتجنب التجمعات الكبيرة. وأعلن في الاجتماع عن انخفاض أرباح البنك إلى 6.2 مليون د.ب، حيث عزي ذلك الانخفاض إلى تأثير جائحة مرض كورونا كوفيد 19 التي أثرت بشكل كبير على وضع البنك بالإضافة إلى حجم المخصصات الكبير المفروض على البنك جراء التمويلات المتعثرة التي سبق للبنك الدخول فيها قبل عدة سنوات، والتي فرضت بسبب انخفاض قيمة العقارات التي يمتلكها البنك.

إدارة جديدة

أبلغت الجمعية العامة المنضمين لها بتعيين كل من: السيد جان كريستوف دوراند والسيد ياسر الشريفي والسيدة دانة بوحجي أعضاءً جدداً في مجلس إدارة البنك بسبب استحواذ بنك البحرين الوطني على أسهم إضافية تعادل 49.75٪ من أسهم البنك.

وأعلن البنك عن أرباح بلغت 6.1 مليون عن العامين 2020 و 2021 والتي استمرت بهذا المعدل المنخفض لذات الأسباب سابقة الذكر.

رئيس تنفيذي جديد

عُين السيد ياسر الشريفي رئيسا تنفيذيا للبنك ابتداء من أكتوبر من العام 2022 على إثر استقالة الرئيس التنفيذي السيد/ حسان جرار، وقد كان للأستاذ شريفي دور كبير في تأسيس واكتمال عملية الاستحواذ المبتكرة، لذا يعد الشخص الأنسب لاستكمال قيادة البنك تحت مظلة بنك البحرين الوطني.

استراتيجية جديدة

وقد أطلق إدارة البنك استراتيجية جديدة للسنوات الثلاث التي تبدأ من 2024 بعنوان (ريادة) انطلاقا من تاريخ البنك الرائد والعريق في كأول بنك إسلامي على مستوى البحرين، وتمثلت نقاط التركيز في التالي

1. **السرعة في التنفيذ، والدقة والإنتاجية.**
2. **إيجاد تجربة شخصية ومبسطة.**
3. **إنشاء الحلول المبتكرة.**
4. **ترسيخ أطر مالية وحوكمة قوية.**

رئيس جديد لمجلس الإدارة

أعلن البنك في إبريل من العام 2024 عن استقالة الدكتور عصام فخرو رئيس مجلس الإدارة، واختيار السيد زيد خالد عبد الرحمن خلفا له.
كما أعلن السيد ياسر الشريفي الرئيس التنفيذي عن استقالته في يونيو 2024، وعُينت السيدة فاطمة العلوي كقائمة بالأعمال، ثم عُينت رسمياً في يناير 2025 رئيساً تنفيذياً للبنك لتكون بذلك أول إمرأة في تاريخ البنك تتقلد هذا المنصب.

الأداء المالي للبنك من 1979م

العام	صافي الأرباح	الأرباح الموزعة على المساهمين
1979	سنة التأسيس	–
1980	500 ألف د.ب	6%
1981	1.5 مليون د.ب	12%
1982	لم يعثر على البيانات	12%
1983	لم يعثر على البيانات	12%
1984	لم يعثر على البيانات	12%
1985	لم يعثر على البيانات	10%
1986	3.5 مليون د.ب	10%
1987	3.1 مليون د.ب	10%
1988	لم يعثر على البيانات	10%
1989	لم يعثر على البيانات	10%

العام	صافي الأرباح	الأرباح الموزعة على المساهمين
1990	لم يعثر على البيانات	10%
1991	4.3 مليون د.ب	10%
1992	لم يعثر على البيانات	10%
1993	لم يعثر على البيانات	10%
1994	لم يعثر على البيانات	10%
1995	6.2 مليون د.ب	10%
1996	5,3 مليون د.ب	10%
1997	7,6 مليون د.ب	10%
1998	6،8 مليون د.ب	10%
1999	1.8 مليون د.ب	10%
2000	3,9 مليون د.ب	9%
2001	لم يعثر على البيانات	10%
2002	2,1 مليون د.ب	10%
2003	2,6 مليون د.ب	10%
2004	2.7مليون د.ب	10% + أسهم منحة

العام	صافي الأرباح	الأرباح الموزعة على المساهمين
2005	7,4 مليون د.ب.	10% + أسهم منحة
2006	13.1 مليون د.ب	32% + أسهم منحة
2007	25 مليون د.ب	32% + أسهم منحة
2008	22,3 مليون د.ب	10% + أسهم منحة
2009	19.4 – مليون د.ب	–
2010	39 – مليون د.ب	–
2011	17 – مليون د.ب	–
2012	36 – مليون د.ب	–
2013	6.1 مليون د.ب	–
2014	9,3 مليون د.ب	–
2015	11.2 مليون د.ب	–
2016	8,4 مليون د.ب	5%
2017	10.1 مليون د.ب	–
2018	11.4 مليون د.ب	–
2019	6.2 مليون د.ب	–

العام	صافي الأرباح	الأرباح الموزعة على المساهمين
2020	6.1 مليون د.ب	–
2021	6.1 مليون د.ب	–
2022	12.5 مليون د.ب	–
2023	11.1 مليون د.ب	–
2024	5 مليون د.ب	–
2025	18.5 مليون د.ب	5%



رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي" لأخبار الخليج" :

البنك يحقق أعلى نتائج منذ انشائه وميزانيته ترتفع إلى ٩١ مليون دينار

النتائج تؤكد ثبات العمل المصرفي الإسلامي ودعم المواطنين العامل للبنك

كتب ـ لطفي نصر :

حقق بنك البحرين الاسلامي عن نشاطه خلال العام الهجرى المنصرم (١٤٠٩هـ) اعلى نتائج ارباح منذ انشائه حتى الآن .. كما قفزت ميزانية البنك الى ٩١ مليون دينار .. وبلغت الأموال المستثمرة في العام الهجرى الماضى ٨٥ مليون دينار بحرينى مقابل ٧٧ مليونا في العام قبل الماضى (١٩٠٨هـ) اى زادت الاموال المستثمرة بمقدار ٨ ملايين دينار .

صرح بذلك الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وكيل وزارة العدل والشئون الاسلامية ورئيس مجلس ادارة بنك البحرين الاسلامى . وكان سيادته قد بدأ تصريحه ، لأخبار الخليج ، قائلا : لقد انتهت الحسابات الختامية للعام الهجرى ١٤٠٩ في البنك وتم معرفة النتائج التى حققها البنك في نفس العام المذكور .

وقال : لقد تحققت في البنك نتائج ممتازة رفعت مجموع الميزانية من ٨٢ مليون دينار الى ٩١ مليونا في هذا العام .. وهذا يؤكد ثبات العمل المصرفي الإسلامي ودعم

جريدة أخبار الخليج – 1989 م



توزيع أرباح نقدية بقيمة ٢,٣ مليون دينار

بنك البحرين الإسلامي يحقق ٢,١ مليون دينار أرباحا صافية

جريدة أخبار الخليج – 2003 م



بنك البحرين الاسلامي

اكثر من ١٠٠٠٪ نسبة الزيادة في ارباحه

هو اول بنك من نوعه في البحرين،

جريدة أخبار الخليج – 1990 م

الدور الاجتماعي للبنك

مراعاة المعسرين

أصدر مجلس إدارة البنك منذ العام 1988 تأكيداً لمحامي البنك بعدم اللجوء إلى إصدار أمر الحبس إلا بعد الرجوع إلى إدارة البنك بهدف دراسة وضع العميل من جميع النواحي المالية والإنسانية وتقرير ما تراه مناسباً. وقد سار البنك على هذا النهج من حيث إنظار المعسرين ومنحهم مدداً دون زيادة الرسوم أو الأرباح لحين تمكنهم من السداد، وذلك من منطلق قوله تعالى:

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[44]



(44) البقرة، 280.

القرض الحسن

سعى البنك منذ التأسيس على أن تكون له بصمة واضحة وفاعلة في المجتمع البحريني بشكل خاص والإسلامي بشكل عام، فمن أوائل المنتجات التي قدمها منذ تأسيسه في 1979 تقديم القروض الحسنة، حيث بدأ البنك بتقديمها بلا فوائد للمستحقين من المواطنين بمبالغ لا تتجاوز 500 د.ب من خلال لجنة داخلية كلفت بهذا الخصوص، وقد خصص البنك في العام 1984 مبلغا قدره 50 ألف د.ب للمواطنين لأغراض الزواج والتعليم وترميم المساكن مع إمكانية زيادته مستقبلا، ثم زيدت مبالغ القرض الحسن إلى 75 ألف د.ب في 1986م بسبب كثافة الطلبات كان منها تبرعاً بقيمة 2500 من الشيخ سعيد أحمد لوتاه الذي تنازل عن مكافأة مجلس الإدارة ليحولها إلى القرض الحسن، ثم ارتفعت إلى 109 ألف د.ب في 1990م، ثم إلى 125 ألف د.ب في 1994، ثم تبرع أحد المساهمين بمبلغ قدره 3000 د.ب لصندوق القرض الحسن ليبلغ 128 ألف د.ب. وقد أشار السيد عبد اللطيف جناحي في إحدى التصريحات الصحفية إلى أن الصندوق ساهم في تزويج 100 شاب خلال السنوات السابقة (منذ التأسيس إلى العام 1995) .

وقد استمر سقف القرض الحسن المخصص من البنك بمبلغ 125 ألف د.ب لغاية العام 2020، ثم تضاعف إلى 250 ألف د.ب بحريني، ويقدر عدد المستفيدين من القروض الحسنة في البنك منذ التأسيس وحتى وقتنا الحالي ما يقرب من 1000 مواطن ومقيم لأغراض الزواج والعلاج والترميم وسداد الديون والتأثيث وغيرها .

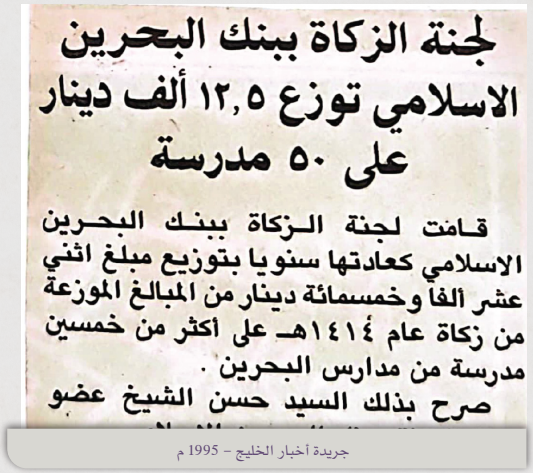

لجنة الزكاة ببنك البحرين الاسلامي توزع ١٢,٥ ألف دينار على ٥٠ مدرسة

قامت لجنة الزكاة ببنك البحرين الاسلامي كعادتها سنويا بتوزيع مبلغ اثني عشر ألفا وخمسمائة دينار من المبالغ الموزعة من زكاة عام ١٤١٤هـ على أكثر من خمسين مدرسة من مدارس البحرين .

صرح بذلك السيد حسن الشيخ عضو

جريدة أخبار الخليج – 1995 م



بنك البحرين الإسلامي يقرر دعم قطاع الصحة البنك وزع ٧٠٠ ألف دينار للزكاة و٣٥٠ ألفا للجمعيات الخيرية

كتب - محمد بخيت

تسلم وكيل وزارة الصحة السيد عبدالرحمن بوعلي شيكا بمبلغ ٤ آلاف دينار تبرعا من بنك البحرين الاسلامي لوزارة الصحة وذلك في اطار التبرع السنوي الذي يقدمه البنك الى الوزارة، والذي يتراوح ما بين ٥ الى ١٠ آلاف دينار سنويا.

قام بتسليم الشيك السيد عبداللطيف جناحي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك البحرين الاسلامي بحضور وكيل وزارة الصحة المساعد للخدمات الادارية والمالية السيد علي النور والسيد عيسى بوعلي مدير ادارة المالية والسيد عادل خلف مدير ادارة المواد والتجهيزات الطبية.

وقد عبر وكيل وزارة الصحة عن سعادته بمواصلة البنك تقديم الدعم

جريدة أخبار الخليج – 2000 م

المساعدات والزكوات

أولاً: نشأة لجنة الزكاة

دأب البنك على إخراج زكاة ماله منذ التأسيس، بالإضافة إلى الأموال التي يتبرع بها مجلس الإدارة ضمن مسؤولية البنك المجتمعية، وكانت تلك الأموال تمنح لبعض المؤسسات والصناديق الخيرية من جهة، بالإضافة إلى الأفراد من المعوزين والمحتاجين، وقد كلف المدير العام كل من السيد رمضان علي، والسيد حسن الشيخ بمهمة إيصال المساعدات لبعض الأسر وعمل الدراسة، ثم انضم إليهم الشيخ عيسى أحمد المرزوقي (رحمه الله تعالى) المراقب الشرعي للبنك بالإضافة إلى تكليفه بمهمة تتبع طلبات القروض الحسنة. ثم تطور العمل الخيري في البنك ليؤسس على شكل لجنة رسمية بمسمى (لجنة للزكاة والتبرعات والقرض الحسن) تتبع الرئيس التنفيذي في البنك مشكلة من عدد من المدراء من إدارات مختلفة للقيام بهذه المهمة، وذلك في العام 2002م، وأوعز للجنة دراسة حالات الجمعيات وتقديم الدعم إليها، بالإضافة إلى الأفراد لأغراض العلاج والزواج وسداد الديون والتأثيث والترميم وغيرها، مع مراعاة الضوابط الشرعية، وقد أضيف لتلك المبالغ (في بند منفصل) المعاملات التي تقرر هيئة الرقابة الشرعية تجنيبها للخيرات للمعاملات غير الشرعية أو التي احتوت خطأً شرعياً أو الأموال المشبوهة منذ العام 2005، بالإضافة إلى ما يتحصله البنك من مبالغ الالتزام بالتبرع (غرامات التأخير)، وقد أعدت اللجنة لائحة داخلية لأعمالها. ولا تزال اللجنة موجودة وتمارس عملها بشكل منتظم وتساهم بشكل كبير في مساعدات الأفراد والجمعيات.

ثانيًا: المساهمات المالية

قدم البنك ما يقرب من 100 ألف د.ب خلال أول 7 سنوات على إنشائه، حيث أعلن البنك عن تبرعه في العام 1988 بمبلغ 100 ألف د.ب لشراء أجهزة طبية لصالح مستشفى السلمانية والمستشفى العسكري، وبناء مسجد في مدرسة الحد الاعدادية للبنين ومسجد آخر بالمحرق.كما وزع البنك مبلغا قدره 12.5 ألف د.ب من أموال الزكاة لصالح أكثر من خمسين مدرسة، و20 ألف د.ب على الصناديق الخيرية في نفس العام. وفي العام 1998 وافقت البنك على دعم إنشاء مكتبة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بمبلغ 150 ألف د.ب تدفع على 3 سنوات. وقد صرح السيد عبد اللطيف جناحي المدير العام في خبر منشور في 14 ديسمبر 2000 أن البنك وزع حوالي 700 ألف دينار بحريني من بنود الزكاة، و350 ألف دينار للجمعيات الخيرية طوال الفترة السابقة. وفي خبر مفصل آخر في يناير 2001 ذكر بأن البنك ساهم بمبلغ مليون و141 ألف د.ب كزكاة وأعمال خيرية. ويقدر مجموع المبالغ التي ساهم بها البنك لكافة بنود الزكاة والتبرعات منذ العام 2005 إلى الوقت الحالي ب 10 مليون ونصف د.ب، ليكون مجموع المبالغ التي ساهم بها البنك منذ التأسيس إلى الوقت الحالي ما يقرب من 15 مليون د.ب.

وفي 2018 أسس البنك مبادرة فريق (جود) تتمثل في إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الموظفين المتطوعين من البنك للمساهمة في المجتمع من خلال الأنشطة الخيرية والإنسانية وغيرها.

	أفراد	جمعيات	المصروف	قرض حسن
2005	–	–	159000	–
2006	–	–	185000	–
2007	–	–	224000	–
2008	–	–	317000	–
2009	–	–	909982	–
2010	–	–	1,154,000	–
2011	–	–	608000	–
2012	281	80	669640	16
2013	281	144	695885	31
2014	282	129	752,095	17
2015	255	84	426,852	9
2016	355	87	499,086	9
2017	484	48	574,466	10
2018	502	156	671,054	15
2019	701	102	934,779	23
2020	723	71	619,718	16
2021	432	160	409,022	14
2022	448	70	278,306	20
2023	461	88	477,855	37
2024	490	134	569,273	33

المؤسسات الخادمة للصناعة المالية الإسلامية

تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) AAOIFI

تأسس في العام 1991 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) في مملكة البحرين[45] ، وقد بدأ البنك بالتواصل مع الهيئة وتقديم الدعم المساندة لها منذ 1994، يعد بنك البحرين الإسلامي عضواً مشاركاً فيها منذ العام 1999م، وهي الهيئة المعنية بإعداد المعايير الشرعية والمحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد بدأت الهيئة في إصدار المعايير المحاسبية فقط واستمرت على هذ المنوال 6 سنوات، ثم أصدرت معايير خاصة بالضبط والحوكمة والأخلاقيات ابتداءً من العام 1997م، ثم صدر قرارها بتشكيل المجلس الشرعي في 1997م المعني بإصدار المعايير الشرعية، وصدر أول معيار شرعي في العام 2000م وهو معيار (المتاجرة في العملات).

(45) هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبِّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. نشأت فكرتها من ورقة عمل قدمت في مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية في أسطنبول في 1987م، ثم وقعت اتفاقية إنشائها في الجزائر في 1990م، وسجلت في مملكة البحرين في 11 رمضان الموافق 17 مارس 1991، وفي 1998 نشأة المعايير الشرعية وكذلك المجلس الشرعي الذي يعدها..

وقد كان بنك البحرين الإسلامي والبنوك الإسلامية عامة تعتمد قبل صدور المعايير الشرعية للأيوفي بشكل رئيسي على فتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية المبنية على الاجتهاد الفقهي بالإضافة إلى القرارات الصادرة من المجامع الفقهية والمؤتمرات التي تنظمها بعض المؤسسات ومن أهمها ندوة البركة التي بدأت منذ العام 1981م والتي أسهمت بشكل كبير في تطور العمل الاقتصادي الإسلامي، ويعد بنك البحرين الإسلامي أحد البنوك الأوائل الذين قدموا الدعم والرعاية لمؤتمرات الأيوفي الشرعية منذ بدايتها في 2002م ولغاية الوقت الحالي.

ويذكر السيد عبد اللطيف جناحي في مذكراته بأنه نجح في استقطاب هيئة المحاسبة والمراجعة ليكون مقرها البحرين، حيث كان ضمن فريق التأسيس المكلف في إعداد التصورات المبدئية لهيئة المحاسبة والمراجعة.

وقد أصدر وزير التجارة في البحرين قراره رقم 6 للعام 1998م، ونصه: (يجب على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة وتعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التقيد بما يصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من معايير للمحاسبة، وعليها تطبيق تلك المعايير وفقا لتوجيهات مؤسسة نقد البحرين)، ثم أصدر مصرف البحرين المركزي قراراً بإلزامية المعايير الشرعية في 2014، ثم صدر قانون رقم 14 لسنة 2020 بإلزامية المعايير من الناحية القانونية والقضائية، حيث نص على (خضوع المعاملات والعقود التي تبرمها المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية للمعايير الشرعية التي يصدر بتحديدها قرار من المصرف المركزي، ولا يعتد بأية أحكام أخرى بخلاف تلك المعايير)، ثم صدر قرار من مصرف البحرين المركزي بتحديد تلك المعايير بمعايير الأيوفي لتكون البحرين الدولة الأولى والوحيدة التي تطبق جعلت المعايير بمثابة تشريع للمصارف الإسلامية.

وقد كان لبنك البحرين الإسلامي وهيئته الشرعية على وجه الخصوص دور كبير في هذا الإنجاز، إذ خاطبت الهيئة السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية بضرورة الالتفات لما جرى من إعادة تكييف القضاء لعقود البنوك الإسلامية منذ العام 2012م، ثم كررت مناشدتها في العام 2017م، ثم عقد البنك ملتقاه الثاني الذي ناقش فيه هذا الموضوع لتكون توصيات الملتقى انطلاقة لصدور قانون رقم 14 في عام 2020م.

تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI

ساهم بنك البحرين الإسلامي في العام 2000م مع عدد من المؤسسات في تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية[46] الذي كان اسمه الاتحاد العام للبنوك الإسلامية، ويعد عضواً فيها منذ التأسيس، وكان ممثل البنك فيها السيد عبد اللطيف جناحي الذي أقنع القائمين على استضافة البحرين للمجلس بعد أن كانت ضمن 3 خيارات (مصر، جدة، البحرين).

وكالة التصنيف الدولية IIRA[47]

عندما قوي البنك وتعزز اسمه كان من الطبيعي أن يخضع لتقييم مؤسسات التصنيف الائتماني التي بدأت بإسال مندوبيها، وكان القلق يساور الرئيس التنفيذي للبنك السيد عبد اللطيف جناحي من منهجية التقييم الموجود لدى تلك المؤسسات لا يتناسب مع البنوك الإسلامية، فنادى في أحد اجتماعات بنك التنمية الإسلامي في العام 2000 أن تؤسس هيئة خاصة للتصنيف الائتماني الإسلامي تؤسس بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي، وقد دعيت الهيئات والمؤسسات المعنية بالتصنيف من مختلف دول العالم للاجتماع لمناقشة هذا الموضوع، وفعلا تمت الموافقة على إنشاء الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وانعقد أول اجتماع للجمعية العمومية لها في 2002، ويعد بنك البحرين الإسلامي عضواً مساهماً فيها منذ التأسيس.

---

(46) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية تأسست عام 2001 بموجب مرسوم ملكي من أمير مملكة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهو عضو تابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC).ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة. حيث يضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية. ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة بتمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة للأعضاء. وعليه، تستند مبادرات المجلس العام على نشر الأهداف الاستراتيجية التالية 1. دعم القيمة المضافة للصيرفة الاسلامية والسياسات والنظم الرقابية، 2. تشجيع البحث والابتكار و 3. التأهيل والتمكن المهني.

(47) الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تقييم أعمال المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ومركز إدارة السيولة المالية LMC، السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM

أعلن في العام (2002) عن تأسيس 3 من المؤسسات الخادمة للصناعة المالية الإسلامية، وهي:

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في ماليزيا، ويعد بنك البحرين الإسلامي عضوا مراقبا فيه.**
- **مركز إدارة السيولة المالية LMC[48] في البحرين، ويعد البنك عضواً مساهما ومؤسساً.**
- **السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM[49] في البحرين.**

---

(48) مركز إدارة السيولة ش.م.ب (مقفلة) (LMC) هو بنك إسلامي بالجملة تأسس في يوليو 2002 ويخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي. ويهدف إلى توفير حلول التمويل والاستثمار الإسلامي الأمثل التي تساهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي. وتلتزم شركة LMC بلعب دور رئيسي في إنشاء سوق إسلامية نشطة وواسعة جغرافياً بين البنوك والتي ستساعد المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها قصيرة الأجل. إبالإضافة إلى ذلك، تجذب LMC الأصول من الحكومات والمؤسسات المالية والشركات في كل من القطاعين الخاص والعام في الأسواق المستهدفة الرئيسية. ويتم توريق الأصول الصادرة إلى أوراق مالية قابلة للتحويل بسهولة أو تنظيمها في أدوات استثمارية مبتكرة أخرى، وتتمثل رؤية المركز في تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة عدم تطابق السيولة لديها باستعمال استثمارات سائلة قصيرة ومتوسطة الأجل تتم هيكلتها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

(49) أسست السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) بموجب المرسوم الملكي رقم (23) لسنة 2002 لمملكة البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية، ويستضيفها مصرف البحرين المركزي في المنامة، وتتمثل رؤيتها في إيجاد بيئة نشطة ومنظمة تنظيماً جيداً لتدفقات رأس المال التجارية من طريق مجموعة كاملة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الصعيد الدولي. وتسعى السوق لتطوير الوثائق المالية الموحدة، واعتماد المنتجات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك أيضا تطوير مذكرات إرشادية تشغيلية للوثائق والمنتجات المنشورة خدمة لصناعة المالية الإسلامية. كما تهدف إلى التركيز على تقديم خدمات محددة ذات قيمة عالية للصناعة المالية الإسلامية بنشر وثائق مالية عملية جاهزة للاستخدام على مستوى العالم متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأيضا نشر مذكرات إرشادية تشغيلية ذات صلة بالوثائق ومعلومات المنتجات المنشورة بالإضافة إلى إعتمادات الهيئة الشرعية وكذلك الآراء القانونية الخاصة بالولاية القضائية، وخلق وعي بالصناعة المالية الإسلامية وتبادل المعرفة الفنية عن معايير السوق المالية الإسلامية الدولية بتنظيم ندوات وورش عمل فنية وعقد اجتماعات تشاورية ذات صلة بمواضيع محددة في الصناعة المالية الإسلامية، ونشر تقرير الصكوك السنوي وأوراق المفاهيم بين الفينة والأخرى حول مواضيع محددة.

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم IICRA

أعلن في العام 2005 عن تأسيس المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم IICRA[50] في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويعد بنك البحرين الإسلامي عضواً مؤسساً فيه.

المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم
International Islamic Centre For Reconciliation and Arbitration
Centre International islamic de Reconciliation et d'Arbitrage

(50) يعتبر المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم مؤسسة دولية مستقلة، غير ربحية في الصناعة المالية الإسلامية. يختص المركز بفض كافة النزاعات المالية و التجارية التي تنشأ بين المؤسسات المالية أو التجارية وعملائها، أو بينها وبين أطراف ثالثة، والتي تختار تطبيق الشريعة الإسلامية في فض نزاعاتها عن طريق التحكيم.

دور البنك في المساهمة في المشاريع والشركات التنموية وغيرها

سعى مجلس إدارة البنك منذ التأسيس مباشرة لتحريك المياه الراكدة وإنشاء الشركات تلو الشركات دعما للصناعة المالية الإسلامية، ففي أكتوبر من العام 1980 قرر مجلس إدارة البنك في إحدى اجتماعاته إنشاء شركة للاستثمار الإسلامي في البحرين برأس مال قدره 5 مليون د.ب تساهم فيها البنوك الإسلامية في الخليج العربي، حيث لم يكن في البحرين سوى شركة استثمارية وحيدة، فتأسست (شركة البحرين الإسلامية للاستثمار) وغطي رأس المال خلال فترة وجيزة، وترأسها مجلس إدارتها الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة ونائبه عبد اللطيف جناحي، وكان ممن حضر الاجتماع الشيخ أحمد بزيع الياسين رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، والحاج سعيد لوتاه رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي، والسيد محمد الرومي ممثل بيت التمويل الكويتي، والسيد عبد الله الهملان مدير الشؤون الإدارية والمالية لوزارة المالية الكويتية، ومما يذكر أن هذا الاجتماع التاريخي استمر من الساعة الخامسة إلى الحادية عشرة مساء. وكانت الشركة المعنية باستثمار الفائض من السيولة للبنك، واقتصرت استثماراتها على عمليات المرابحات في السيارات. كما أعلن في نفس العام عن عدد من المشاريع التي يعتزم البنك الدخول فيها، ومنها: شراء أرض في منطقة القضيبية لتكون فرعا للبنك، بالإضافة إلى سعي البنك لإنشاء شركة تأمين إسلامية وشركة لزراعة الأسماك.

وسعت إدارة البنك بالتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية إلى تأسيس بنك إسلامي في سلطنة عمان لكونها الدولة الخليجية الوحيدة التي خلت من البنوك الإسلامية، إلا أن الجهود لم تتكلل بالنجاح.

وتأسس في العام 1989 الشركة الإسلامية للتجارة المعفاة، والتي كان لبنك البحرين الإسلامي السبب الرئيس في إنشائها، حيث كان الهدف منها هو تخفيف أعباء العملة الصعبة على الدول النامية، وذلك باستخدام أسلوب المقايضة بين هذه الدول في البضائع، وكان من ضمن المؤسسين بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومجموعة دار المال الإسلامي، وترأس مجلس إدارتها السيد صالح عبد الله كامل، ونائبه السيد عبد اللطيف جناحي.

ورغبة في استغلال الطفرة العقارية في الأسواق أعلن البنك على لسان رئيسه التنفيذي السيد صالح خلف في يناير 2007 عن توجهات البنك الجديدة بإنشاء شركة عقارية تابعة للبنك (شركة أبعاد) برأس مال قدره 10 ملايين د.ب بهدف توظيف الأموال في العقارات وإدارة المشاريع وشراء الأراضي الخام وتقسيمها لقسائم وبيعها، بالإضافة إلى الإعلان عن رغبة البنك التوسع جغرافيا وزيادة رأس المال.

وقد ساهم في البنك في تأسيس أو الاستثمار في عدد من المشاريع والشركات، منها:

1. **شركة البحرين الإسلامية للاستثمار (البحرين)**، وأغلقت لاحقا.
2. **بنك البركة الإسلامية للاستثمار (البحرين)**، وقد دخل البنك شريكا فيها، ثم تخارج منها، ولا تزال الشركة متواجدة ممثلة بمحلات البركة للرياضة.
3. **الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (البحرين)**، وهي شركة تأسست في العام 1985 بهدف إجراء التأمين الإسلامي وإعادة التأمين لمعاملات البنك، وهي أولى محاولات لتأسيس التأمين الإسلامي في البحرين، ثم أغلقت الشركة بعد ذلك.
4. **الشركة العربية الدولية للاستشارات الزراعية (البحرين)**، وأغلقت لاحقا.
5. **بنك التضامن الإسلامي (السودان)**، وقد تأسس البنك في 1981 بالخرطوم، وتملك البنك فيه عدداً من الأسهم ثم تخارج منه، ولا يزال البنك موجودا.
6. **البنك الإسلامي لغرب السودان (السودان)**، وتأسس البنك في 1982 بالخرطوم، وتملك البنك فيه عدداً من الأسهم ثم تخارج منه، ولا يزال البنك موجودا..
7. **بنك بنغلاديش الإسلامي (بنغلاديش)**، وقد ساهم البنك في تأسيسه في 13 مارس 1983 مع البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي، ثم تخارج البنك منه.
8. **شركة الصباغة والورنيش (مصر)**، وقد ساهم البنك في تأسيسها، ثم تخارج منها، وقد أغلقت الشركة بعد ذلك.
9. **بنك البركة التركي للتمويل (تركيا)**، وقد تأسس البنك في 1984 من قبل مجموعة البركة المصرفية، وتملك البنك فيه أسهما محدودة ثم تخارج منه.
10. **شركة التكافل للتأمين (البحرين)**، وهي أول شركة تأمين إسلامية بحرينية، أسست بمسمى (شركة البحرين الإسلامية للتأمين)، وتغير اسمها في 1998 إلى (شركة التكافل الدولية)، وقد ساهم البنك فيها بمساهمة كبيرة.
11. **شركة أبعاد العقارية (البحرين)**، وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، تأسست في العام 2007 لتكون الذراع الاستثماري في العقارات برأس مال مدفوع قدره 25 مليون د.ب.

مباني وفروع البنك



مبنى الفرع الرئيسي

اختار مجلس إدارة البنك أن يستأجر مقراً للبنك في البداية، حيث وقع الاختيار على مقر في شارع الحكومة بسوق المنامة، وكان المقر مملوكاً للشيخ راشد بن عيسى آل خليفة، ويتكون المقر الذي استأجره البنك بالكامل من الطابق الأرضي ويحتوي على القاعة المصرفية من أمناء الصندوق والمبيعات، وطابق الميزانين والطابق الأول يضمان عدد من الموظفين من إدارات المالية والمشتريات وخدمات الزبائن، ثم الطابق الثاني الذي كان يضم المدير العام ومدراء البنك، وخصص الطابق الثالث لمجلس إدارة البنك وعقد الاجتماعات.

ثم خططت إدارة البنك في العام 1980 لإنشاء مبنىً مركزياً للبنك يقام في نفس الشارع (شارع الحكومة)، وكان مخططاً يتكون من برج متكامل وسوق تجاري من طابقين في حوالي 10 آلاف قدم، حيث اشترت إدارة البنك أرضاً مساحتها 40 ألف قدم مربع، إلا أن إدارة البنك ارتأت بيعها بسبب السعر المغري الذي تلقته .

وقد بقي مقر البنك ذاته إلى أن قررت إدارة البنك في العام 1995 عن بدأ تنفيذ أعمال إنشاء برج جديد في منطقة الدبلوماسية يتكون من 17 طابقا بارتفاع 78 متراً، وعد وقتها أعلى بناء في المنطقة الدبلوماسية، وقد افتتح البرج (برج السلام) في 1998م، وأعيد ترميمه وتغيير واجهته الخارجية في العام 2013م، ولا يزال هو المبنى الرئيس للبنك.

وقد ألقى الشيخ عبد الرحمن بن محمد كلمة بمناسبة افتتاح البرج قدم فيها شكره العميق لصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي الذي قدم الكثير من المساندة للبنك،كما ذكر الشيخ عبد الرحمن بأن مبنى البنك الشامخ له أكثر من معنى ومغزى، إذ إن واجهته تمثل الطابع الإسلامي التي ترمز لفكرته وتدل على منهاجه.

استخدم البنك ما يقارب من 3 طوابق فقط لموظفيه، وأجَّر الطوابق الأخرى على عدد من الشركات والبنوك، ومما يذكر أن البنك أجر أحد طوابقه على بنك تقليدي، وحينما علمت هيئة الرقابة الشرعية بالموضوع طلبت من إدارة البنك عدم تجديد العقد لحرمة التأجير على بنك تقليدي، وتجنيب مبلغ الإيجار للخيرات.



فروع البنك

فرع المحرق

قرر مجلس إدارة البنك إنشاء أول فروعه خارج العاصمة في مدينة المحرق، وذلك في العام 1981م، ولا يزال الفرع قائماً إلى اليوم.

فرع القضيبية

اشترى البنك أرضاً مساحتها 10 آلاف قدم في شارع القصر القديم بالقضيبية، ووقعت اتفاقية بناءها في 4 يناير 1982م ، حيث تكونت من طابقين يكون الطابق الأرضي والأول منها تجاري، والطابق الثاني يقسم إلى شقق ومكاتب، بينما سيشغل فرع البنك جزءاً من الطابق الأرضي فقط، وبلغت قيمة البناية 800 ألف د.ب وحَوت 23 محلا تجاريا و12 شقة، ليصبح بعدها للبنك 3 فروع، وقد افتتح الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة الفرع الجديد (فرع القضيبية) ومجمعه التجاري في 12 مايو 1983م.



توقيع اتفاقية افتتاح فرع جديد



نتائج قياسية لبنك البحرين الإسلامي خلال النصف الأول من هذا العام

وسع في عدد الفروع العاملة وطرح ٩ منتجات مصرفية إسلامية

محمد عبدالله الزامل عدنان أحمد يوسف

جريدة أخبار الخليج – 2002 م



يدشن أول فرع نسائي بالكامل يوم الثلاثاء

نك البحرين الإسلامي يفتتح الفرع الحادي عشر بمدينة حمد

ركيب الشبكة الأحدث تقنيا في المملكة بجميع فروع البنك قريبا

جريدة أخبار الخليج – 2004 م



افتتاح الفرع ١٢ لبنك البحرين الإسلامي

البنك يستكمل خطة التوسع الجغرافي

البدء في التوسع التقني بميزانية قدرها ٣ ملايين دولار

كتبت: رنده فاروق

جريدة أخبار الخليج – 2005 م

فرع جامعة الخليج العربي

أعلن البنك في العام 1983 عن بادرة تحدث لأول مرة، وهي افتتاح فرع له في إحدى مباني جامعة الخليج العربي ليخدم الطلبة والأكاديميين بمنطقة الصخير بالرغم من بعد المسافة، وخصص للفرع موظف وموظفة لخدمة الجنسين. وبالرغم من المناداة بإغلاق الفرع إلا أن إدارة البنك أصرت على إبقائه لحين إغلاقة في العام 1997.

فرع الرفاع

بدأ البنك بالتوسع على نطاق أكبر من خلال افتتاح فرعه الرابع في سوق الرفاع، وذلك في العام 1990م.

فرع جدحفص

تقرر إنشاء فرع البنك الخامس في منطقة (جدحفص)، وذلك في العام 1994. ثم تتالى افتتاح الفروع تلو الأخرى في أماكن البحرين المختلفة كالحد والبديع ومدينة عيسى ومدينة حمد، حيث افتتح البنك في العام 2004 وحده 3 فروع له، وهو فرعه الحادي عشر بمدينة حمد، وكان فرعه الثاني عشر فرعا نسائيا فقط وأسماه (الدانة) في منطقة أم الحصم، وفرعه الثالث عشر هو فرع البديع، وأعلن البنك لأول مرة عن افتتاح فرع في مجمع السيتي سنتر في 2008 والمرفأ المالي.

المجمعات المالية

قررت إدارة البنك في العام 2013 عن توجه جديد يتمثل في إنشاء المجمعات المالية التي ستكون بمثابة استنساخ للفرع الرئيسي بهدف تطوير العمل مع إغلاق بعض الفروع الصغيرة وإنشاء تلك المبان الرئيسية بدلا منها في محافظات المملكة رغبة في تطوير العمل وتسريع اتخاذ القرارات بشكل غير مركزي لتطوير الأعمال وتقليل الاعتماد على الفرع الرئيسي، حيث أنشأ البنك مبان نموذجية في مناطق عراد والبديع والرفاع ومدينة حمد لتكون بديلة عن الفروع السابقة التي أغلقت كالمنامة والقضيبية وسيتي سنتر والمرفأ المالي والرفاع والبديع وفرع الدانة النسائي وفرع مدينة عيسى والحد ومدينة حمد.







الفرع الرئيسي في المنامة



مبنى بنك البحرين الإسلامي الرئيسي

الفرع الرقمي الأول

ضمن استراتيجية عمله الهادفة إلى تبسيط المعاملات ورقمنة العمليات قررت إدارة البنك افتتاح فرع رقمي لأول مرة في مملكة البحرين في مجمع جاليريا بمنطقة الزنج يوم الأحد الموافق 10 مارس 2019 ، وعُدَّ الفرع الرقمي الأول الذي يتيح للزبائن القيام بالعديد من المعاملات بدون مساعدة من قبل موظف الفرع، مثل: السحب النقدي والايداع بدون بطاقة. كما توفر في الفرع منصة مصرفية للخدمة الذاتية يمكن من خلالها طباعة دفتر الشيكات والإصدار الفوري لبطاقات الخصم وفتح مختلف الحسابات وتقديم للتمويلات وتحديث البيانات الشخصية للزبائن والتواصل مع موظف خدمات الزبائن عبر الفيديو للحصول على المساعدة إن دعت الحاجة.



فرع بنك البحرين الإسلامي الرقمي الأول - مجمع جاليريا



تاريخ افتتاح وإغلاق مباني وفروع البنك

الفرع الرئيسي

- مقر البنك القديم في سوق المنامة (شارع الحكومة)
  1979 إلى 1998
- برج السلام (المنطقة الدبلوماسية)
  1998 إلى الوقت الحالي



الفروع الأخرى

- فرع المحرق
  1981 إلى 2025
- فرع القضيبية
  1983 إلى 2016
- فرع سوق المنامة
  1983 إلى 2012
- جامعة الخليج (الصخير)
  1983 إلى 1997
- فرع الرفاع
  1990 إلى 2008
- فرع جدحفص
  1994 إلى 2012
- فرع سترة
  2002 إلى 2026
- فرع البديع
  2004 إلى 2012
- فرع سيدات الأعمال (الجفير)
  2004 إلى 2004
- فرع الدانة للنساء
  2004 إلى 2012
- فرع مدينة عيسى
  1999 إلى 2015
- فرع مدينة حمد
  2004 إلى 2014
- فرع الحد
  2002 إلى 2015
- فرع المرفأ المالي
  2008 إلى 2013
- فرع مدينة زايد
  2015 إلى الوقت الحالي
- فرع مجمع السيتي سنتر
  2008 إلى 2013



عصر المجمعات المالية

- مجمع عراد المالي
  2013 إلى الوقت الحالي
- مجمع الرفاع المالي
  2013 إلى الوقت الحالي
- مجمع مدينة حمد المالي
  2014 إلى الوقت الحالي
- مجمع البديع المالي
  2013 إلى الوقت الحالي



عصر الفروع الرقمية

- فرع جاليريا
  2019 إلى 2023



أسماء الرؤساء

رؤساء مجلس الإدارة لبنك البحرين الإسلامي



معالي الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة

1979 ← 2001



السيد/ محمد عبد الله الزامل

2001 ← 2005



السيد/ خالد البسام

2005 ← 2013



السيد/ عبد الرزاق القاسم

2013 ← 2016



الدكتور/ عصام عبد الله فخرو

2016 ← 2024



السيد/ زيد خالد عبد الرحمن

2024 ← الوقت الحالي

الرؤساء التنفيذيون لبنك البحرين الإسلامي



عبد اللطيف جناحي
1979 ← 2002



عدنان أحمد عبد الملك
2002 ← 2004



يوسف صالح خلف
2004 ← 2006



محمد إبراهيم البستكي
2007 ← 2013



محمد أحمد جناحي (قائم بالأعمال)
2014 ← 2015



حسان أمين جرار
2015 ← 2022



ياسر عبد الجليل الشريفي
2022 ← 2024



فاطمة العلوي
2025 ← الوقت الحالي

رؤساء هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي



فضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف آل سعد
(رحمه الله تعالى)
1979 ← 1998



فضيلة الشيخ د.عبد اللطيف آل محمود
1999 ← الوقت الحالي



محطات تاريخية

محطات تاريخية للبنوك والمؤسسات الإسلامية في البحرين

1976

الترخيص لشركة سوليدرتي كشركة تأمين إسلامي في 17 أغسطس.

1978

الترخيص لبنك البحرين الإسلامي في أكتوبر 1978، ثم تأسيس البنك في مارس 1979.

1981

تأسيس مصرف فيصل الإسلامي[51]، ويعتبر ثاني بنك إسلامي البحرين، وقدم خدماته للشركات والأعمال لعدة سنوات بداية، ثم قطاع الأفراد في وقت لاحق من العام 1988.

1982

الترخيص لمصرف فيصل الإسلامي- البحرين.

---

(51) تأسس مصرف فيصل الإسلامي (البحرين) في 14 يوليو 1982 برأس مال قدره 200 مليون دولار أمريكي منها 100 مليون دولار كرأس مال مدفوع، ونقل مركزه الرئيسي في البحرين، وفي 21 أكتوبر 2003 اشترى مصرف الشامل جميع أصول ومطلوبات مصرف فيصل البحرين للاستثمار، وقد تلى عملية الشراء هذه مباشرة بيع مصرف الشامل حصته كاملة من رأسمال مصرف فيصل البحرين للاستثمار إلى مجموعة دار المال الإسلامي القابضة وتم تغيير اسم مصرف فيصل البحرين للاستثمار إلى بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة).

وفي أغسطس 2006، تملك بنك الإثمار حصة قدرها 60٪ في مصرف البحرين الشامل، وهو مصرف إسلامي تجاري واستثماري، وفي العام 2007 استحوذ بنك الإثمار على ما نسبته 40 بالمائة من حصة الأقلية في مصرف الشامل الذي كان شركة عامة مساهمة، وبذلك يكون مصرف الشامل شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الإثمار. وفي فبراير 2008 أعلن بنك الإثمار شراء 19.1 في المائة من الحصة المعلقة لرأسمال بنك البحرين والكويت، بمبلغ 123 مليون دينار بحريني. وفي أغسطس 2008 زاد بنك الإثمار حصته في بنك البحرين والكويت إلى 25.4 في المائة. وفي أبريل 2010، انتهى بنك الإثمار من عملية إعادة التنظيم الشاملة مع شركته التابعة والمملوكة له بالكامل، مصرف الشامل، ليبرز كبنك إسلامي رائد في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة، وهو مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة إسلامي ويخضع لإشرافه.

وقد اشتملت عملية إعادة الهيكلة التي قدمها مجلس إدارة بنك الإثمار في 2016 على تحويل بنك الإثمار ش.م.ب. إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين لفصل الموجودات الأساسية وغير الأساسية. وفي 2 يناير 2017 تم تحويل جميع الأصول والمطلوبات الأساسية المملوكة سابقا لبنك الإثمار إلى البنك مع السيطرة على الشركات الزميلة. وتأسس البنك في مملكة البحرين في 12 مايو 2016 كشركة مساهمة مقفلة، وحصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي وهو يخضع لإشرافه. وتعتبر الإثمار القابضة (سابقاً بنك الإثمار ش.م.ب.) ["الإثمار"] الشركة الأم المباشرة للبنك، وهي شركة استثمارية من الفئة الأولى مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وتخضع لإشرافه. وفي اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في 17 مارس 2022، وافق مساهمو الإثمار القابضة ش.م.ب. على صفقة بيع بعض الأصول الرئيسية التي تملكها الشركة في البحرين إلى بنك السلام. وتتضمن هذه الأصول محفظة الأعمال المصرفية للأفراد في بنك الإثمار، بالإضافة إلى حصة الإثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ومجموعة سوليدرتي القابضة.وبموجب هذه الصفقة، سيظل بنك الإثمار شركة تابعة بالكامل للإثمار القابضة، حيث يواصل العمل كبنك إسلامي مبتكر مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي وخاضع لإشرافه ويركز بشكل حصري على تقديم الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المتعلقة بذلك.



1983

تأسيس بنك البركة في 30 سبتمبر 1983 ومجموعة البركة المصرفية ومما يذكر أن مجموعة البركة [52] حصلت على ترخيصها الذي لا يزال سارياً من مؤسسة النقد البحرينية .

1984

الترخيص لبنك الإثمار.

1985

تأسيس الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين.

1987

- تدشين مركز التدريب للمصرفيين، والذي سمي لاحقا بمعهد البحرين للتدريب BIBF
- تأسيس أول بنك استثماري إسلامي في البحرين، وهو بنك المؤسسة العربية الإسلامي [53]ABC, وقد حصل البنك على الترخيص في 29 يوليو 1985م.

(52) مجموعة البركة المصرفية، لها انتشار في دول شتى، حصلت على الترخيص الأول من مؤسسة النقد البحرينية (مصرف البحرين المركزي)، وهي المالك للبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة مصر، وتونس، والسودان، والبحرين، تركيا، وغيرها، وتدير نحو 600 فرع.

(53) هو مصرف عربي مقره البحرين، وأسس في 17 يناير 1980 من طرف حكومات البحرين وأبوظبي وليبيا برأس مال بلغ مليار دولار، أنشئ في البحرين بموجب مرسوم أميري، ومنحت مؤسسة النقد له ترخيص مزاولة الأعمال المصرفية لبنوك الأوفشور، وله 9 فروع ومنها البحرين، ثم أنشأ له خدمات إسلامية في 1987.

1989

- تنفيذ أول تمويل جماعي إسلامي.
- تأسيس أول شركة تأمين إسلامية (شركة البحرين الإسلامية للتأمين)، وتغير اسمها في 1998 إلى (شركة التكافل الدولية).
- تأسيس أول شركة إسلامية للتجارة (الشركة الإسلامية للتجارة).

1991

تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

1996

الترخيص لسيتي بنك الاستثماري الإسلامي في 17 مارس 1996.

1997

تدشين بنك أركابيتا.

1998

- الترخيص لمجموعة البركة في 6 يناير.
- صدور قرار من وزير التجارة برقم (6) بإلزامية المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوفي للبنوك الإسلامية.

1999

- توقيع أول عملية مهيكلة لتمويل مشروع.
- إصدار أول عملية صكوك إجارة من قبل مؤسسة نقد البحرين (سندات تنمية إسلامية).
- تأسيس بيت التمويل الخليجي (مجموعة GFH) في 2 أغسطس GFH كبنك استثماري في البحرين[54].



(54) مجموعة جي إف إتش المالية المعروف سابقا باسم بيت التمويل الخليجي هو بنك استثماري إسلامي ومقره في مرفأ البحرين المالي بالبحرين، تأسس عام 1999 ، وتغير مسماه إلى مجموعة جي إف إتش المالية في 2015، يقع مقر المجموعة الرئيسي في مرفأ البحرين المالي بمملكة البحرين، وأدرجت أسهما في اربع بورصات مالية في دول مجلس التعاون الخليجي وهي: بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، تقدر أصوله حاليا ب 17 مليار دولار.

2000

- الموافقة على تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- صدور أول معيار شرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة (الأيوفي) وهو معيار المتاجرة في العملات.

2002

- إدخال المتطلبات الرقابية للبنوك الإسلامية.
- تدشين بيت التمويل الكويتي-البحرين، وحصل على الترخيص في 9 ديسمبر 2001.
- الترخيص للبنك الكويتي التركي في 13 فبراير.
- إصدار صكوك السلم (سندات خزينة إسلامية) وصكوك إجارة لمدة 5 سنوات من مؤسسة نقد البحرين يعتبر الأول من نوعه في العالم.
- تأسيس المجلس العام للمصارف الإسلامية CIBAFI.
- تأسيس مركز إدارة السيولة LMC في البحرين في 11 يونيو.
- تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM.

2004

- تأسيس المصرف الخليجي التجاري، الذي سمي لاحقاً ب (خليجي بنك) في 2023م، وقد حصل على الترخيص في أكتوبر من العام 2003.
- تطبيق بنك الإسكان لنظام التمويل الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية.

2005

- تأسيس الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف IIRA في البحرين.
- الترخيص لبنك الاستيراد في 3 مايو 2005.
- الترخيص لشركة Investrade.

2006

- تحديد تصنيفات رخص المصارف لخدمات أفراد وشركات -مصارف تجزئة وجملة-تقليدية وإسلامية.
- تدشين بنك السلام [55]: حصل على الترخيص من مصرف البحرين المركزي في 3 مايو 2005م.
- تأسيس صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي.
- تأسيس شركة سوليدرتي للتأمين التكافلي.
- تأسيس شركة هانوفر لإعادة التكافل.

2008

- تأسيس شركة ACR لإعادة التكافلMEA
- الترخيص لشركة الهلال للتكافل في 15 ديسمبر.
- تأسيس بنك الطاقة الأول.
- الترخيص لشركة Fortune الاستثمارية
- الترخيص لشركة Inovest
- الترخيص لشركة تضامن كابيتال.
- الترخيص لشركة ثروات الاستثمارية.
- الترخيص لشركة فجر الاستثمارية.

2009

- الترخيص لشركة اتقان للخدمات المالية الإسلامية.
- الترخيص لبنك الأسرة كأول بنك إسلامي للتمويل متناهي الصغر.
- استحواذ مصرف السلام على البنك البحريني السعودي.
- اندماج بنك الشامل مع بنك الاثمار.

2011

الترخيص لشركة J Equity Partners .

(55) تأسس بنك السلام في العام 2006، في 12 إبريل من العام 2006 عن تدشينه لخدمة تطرح لأول مرة في البحرين، وهي تمويل طلبات المكتتبين في البنوك الإسلامية، حيث سيكون الاكتتاب في مصرف السلام الذي سيفتتح أعماله في البحرين أول تلك الطلبات عن طريق بنك البحرين الإسلامي. وتوسعت أعماله في مملكة البحرين، حيث أعلن عن استحواذه على بنك مسقط BMI في العام 2014 في صفقة «دمج الأعمال»، حيث أصدر مصرف السلام أسهماً جديدة للمساهمين الحاليين من بنك مسقط الدولي للاستحواذ على 100٪ من البنك، كما استحواذ البنك على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لبنك الإثمار في العام 2022 في صفقة قدرت قيمتها 2.2 مليار دولار، وأعلن في 2023 عن توقيعه مع "بيت التمويل الكويتي" اللاستحواذ على كامل حصة المجموعة ببيتك البحرين بمقابل نقدي.



2013

- تأسيس إبدار كابيتال.
- الترخيص لشركة أركابيتا الاستثمارية.

2014

- صدر تعميم رسمي من مصرف البحرين المركزي بإلزامية تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي للبنوك الإسلامية.
- استحواذ بنك السلام على بنك مسقط .

2015

الترخيص لبنك BOK- International .

2016

- تشكيل أول مجلس مركزي للرقابة الشرعية تابع لمصرف البحرين المركزي.
- تأسيس بنك الاثمار.

2017

- إصدار أنموذج حوكمة الرقابة الشرعية SG من قبل مصرف البحرين المركزي كأول حوكمة شرعية يصدرها المصرف.
- الترخيص لشركة إثمار القابضة في 12 يناير.
- الترخيص لشركة سيرة.

2018

الترخيص لشركة انفست كورب Investcorp .

2019

تأسيس شركة إبدار كابيتال في 1 أغسطس.

2020

- اكتمال استحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي.
- صدور قانون رقم (14) بخضوع المعاملات التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية للمعايير التي تحدد من المصرف المركزي، واعتماد المصرف المركزي في قراره رقم (18) للمعايير الشرعية للأيوفي كمعايير تخضع لها المعاملات المالية الإسلامية.

2021

- تدشين أول بنك رقمي (بنك إلى) لخدماته الإسلامية (دشن البنك في 2019).
- إلغاء ترخيص بنك الطاقة الأول.

2022

- اندماج شركتي سوليدرتي وتآزر للتأمين التكافلي.
- استحواذ بنك السلام على بنك الإثمار.
- تأسيس شركة (تمام) للتكنولوجيا المالية الإسلامية.

2023

- اكتمال إجراءات تحول البنك الأهلي المتحد إلى بنك إسلامي بعد تملكه من قبل بيت التمويل الكويتي.
- تأسيس شركة (أمانة) لخدمات التدقيق والاستشارات الشرعية.

2024

استحواذ بنك السلام على بيت التمويل الكويتي (البحرين)




بسم الله الرحمن الرحيم
رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله

خاتمة

لا شك أن تجربة نشأة وتطور بنك البحرين الإسلامي تعد تجربة رائدة تستحق التأمل، وستظل راسخة في تاريخ البحرين الحديث.

ومع العقبات والأزمات الكثيرة التي مر بها البنك ظل شامخاً وقوياً مالياً وينمو سنوياً، فقد بلغت موجوداته عند التأسيس ما يقارب 20 مليون د.ب، بينما تبلغ موجوداته وأصوله حاليا 1.5 مليار د.ب.

ويدعم ذلك قاعدة قوية من الزبائن منذ تأسيسه، وإدارات محنكة وذات خبرة كبيرة في العمل المصرفي وكفاءات في شتى المجالات. إن قيادة أي مؤسسة مصرفية بنجاح تتطلب وجود رابطه قوية تجمع بين فريق إداري متميز، ومجلس إدارة داعم يحدد استراتيجية البنك ويوجهه في الاتجاه الصحيح، ولقد استطاع بنك البحرين الإسلامي أن يضرب مثالاً يحتذى به في هذا المجال.

وقد كان البنك ولا يزال مصرفاً فاعلاً طوال تاريخه ولم ينطوِ على نفسه، حيث ساهم بشكل كبير في خدمة الصناعة المالية الإسلامية بتأسيسه لعدد كبير من الشركات والمؤسسات الخادمة للصناعة علاوة على تخريج وتدريب المئات من الموظفين والمديرين المتميزين في شتى التخصصات المصرفية، بالإضافة إلى مساهماته الاجتماعية الكبيرة داخل وخارج البحرين.

ونأمل أن تساهم هذه التجربة وهذا التوثيق في إثراء التاريخ المصرفي البحريني خاصةً والإسلامي عامةً، وأن تبرز رجالات البنك ورواد الاقتصاد الإسلامي.

المصادر والمراجع

المصـــادر والـمراجـــع

المقابلات

- مقابلة مع معالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة.
- مقابلة مع الأستاذ عبد اللطيف جناحي.
- مقابلة مع الشيخ د.عبد اللطيف آل محمود في 4 يونيو 2024.
- مقابلة مع سعادة الشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة.
- مقابلة مع السيد عبد الرزاق عبد الخالق في 30 إبريل 2024، و28 مايو 2024.
- مقابلة مع السيد رمضان علي في 20 مايو 2024.

المواقع الالكترونية

- موقع رشف .
- الموقع الالكتروني لوزارة شؤون البلديات والزراعة.
- موقع مصرف البحرين المركزي.
- موقع بنك البحرين الإسلامي.
- موقع بيت التمويل الكويتي.
- موقع بنك الاثمار .
- موقع بنك البركة- البحرين.
- موقع جريدة الوطن البحرينية.
- موقع جريدة البلاد البحرينية.
- موقع جريدة أخبار الخليج.
- موقع جريدة الأيام.
- موقع مصرف البحرين المركزي.
- موقع بنك البحرين الإسلامي.
- موقع شركة دار الاستثمار.
- موسوعة ويكيبيديا.
- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- موقع الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف.

الكتب

- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- خطوات نحو المستحيل (2018)، رواية نجوى عبد اللطيف جناحي.
- النظام المالي الإسلامي- المبادئ والممارسات، سابك، أكاديمية إسرا.
- البحرين ومسيرة قرن من العمل المؤسسي، جهود مميزة، صالح حسين.
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي (من1979 إلى 2014).

الإرشيف

- ملف إرشيف الجمعية العمومية لبنك البحرين الإسلامية (من 1979 إلى 2013).
- إرشيف جريدة أخبار الخليج (الأضواء).
- الجريدة الرسمية، وزارة الإعلام.
- إرشيف الصور من ملفات بنك البحرين الإسلامي.

القائمة الذهبية

لأبرز الشخصيات التي ساهمت في إنشاء وتطوير الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين وتأسيس بنك البحرين الإسلامي

أولا: الشخصيات البحرينية

- سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد (رحمه الله تعالى)
- سمو الأمير الراحل الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء (رحمه الله تعالى)
- سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة (رحمه الله تعالى)
- سعادة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة (رحمه الله تعالى)
- معالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة
- سعادة الأستاذ/ عبد اللطيف جناحي
- فضيلة الشيخ القاضي يوسف الصديقي (رحمه الله تعالى)
- فضيلة الشيخ القاضي محمد بن عبد اللطيف السعد (رحمه الله تعالى)
- فضيلة الشيخ د. عبد اللطيف محمود آل محمود
- فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
- سماحة الشيخ عبد الحسين بن خلف العصفور
- السيد/ عبد الرحمن فلاح
- السيد/ خالد راشد الزياني (بو نواف)
- السيد/ عبد اللطيف جناحي (بو زياد)
- السيد/ إبراهيم محمد زينل
- السيد/ محمود هشام الكوهجي
- السيد/ عدنان يوسف عبد الملك
- د.عبد المجيد علي العوضي
- السيد/ عبد الرزاق عبد الخالق
- سعادة الوجيه/ مبارك كانو.
- سعادة السيد/ محمد جلال.
- السيد/ جاسم السمار.
- السيد/ خليفة المناعي.

ثانيا: الشخصيات غير البحرينية

- الدكتور عيسى عبده – من جمهورية مصر العربية (رحمه الله تعالى).
- السيد سعيد أحمد لوتاه – من دولة الإمارات العربية المتحدة (رحمه الله تعالى).
- الشيخ عبد الله المطوع –العم بو جميل – من دولة الكويت (رحمه الله تعالى).
- الدكتور عبد الرحمن سالم العتيقي – من دولة الكويت.
- سمو الأمير محمد الفيصل – من المملكة العربية السعودية (رحمه الله تعالى).
- الشيخ صالح كامل – من المملكة العربية السعودية (رحمه الله تعالى).
- الدكتور سامي حسن حمود – من المملكة الأردنية الهاشمية (رحمه الله تعالى).

شكر وتقدير

لم يكن يكتب لهذا العمل النجاح لولا تعاون وإثراء الشخصيات المرموقة التالية، فكل الشكر والتقدير لهم:

- معالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل خليفة.
- سعادة الشيخ هشام بن عبد الرحمن آل خليفة.
- الأستاذ/ عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي.
- فضيلة الشيخ د.عبد اللطيف آل محمود.
- الأستاذة/ نجوى عبد اللطيف جناحي.
- الأستاذ/ عبد الرزاق عبد الخالق.
- قسم الإرشيف بجريدة أخبار الخليج.

يمكنكم الإطلاع على النسخ الإلكترونية لفتاوى وإصدارات الرقابة الشرعية من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة التالي:


بنك البحرين الإسلامي
Bank Islamic Bahrain